جامعة مولود معمري –تيزي وزو–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الريع النفطي على السياسة المالية

دراسة حالة الجزائر :2012-2017.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصّص سياسة عامة ادارة محلية

من اعداد الطالبة:

بن جودي نعيمة

تحت اشراف:

د. حمدي نجية

لجنة المناقشة:

– د. سيد أحمد كبير	رئيسا	جامعة مولود معمري
– د. حمدي نجية	مقرّرا	جامعة مولود معمري
– أ. أبركان فؤاد	مناقشا	جامعة مولود معمري

السنة الدراسية : 2016-2017

جامعة مولود معمري –تيزي وزو–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الريع النفطي على السياسة المالية

دراسة حالة الجزائر : 2012–2017.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصّص سياسة عامة ادارة محلية

من اعداد الطالبة: تحت اشراف:

بن جودي نعيمة أ. د حمدي نجية

لجنة المناقشة:

– د. سيد أحمد كبير	رئيسا	جامعة مولود معمري
– د. حمدي نجية	مقرّرا	جامعة مولود معمري
– أ. أبركان فؤاد	مناقشا	جامعة مولود معمري

السنة الدراسية 2016–2017.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من فتحت عيني برؤيتهما، إلى لا معنى للحياة لولاهما، إلى الروح الصافية والقلوب المنيرة.

إلى من أنسى الدنيا وما فيها ولا أجرؤ أن أنساها دعيني أقبل جبينك إجلالا وقدميك إذلالا، إليك أمي زهرة، أقف في مقامي هذا داعية الله أن يرحمك ويسكنك فسيح جنانه، يكفيني حبر قلمي لأقول لكي أنكي ولا تزالين مصدر فخري.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ..إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..إلى والدي العزيز "سعيد"، وزوجته الكريمة.

إلى من ترعرعت وتربيت بينهن إليكن أخواتي :حياة، سامية، نبيلة، فريدة، أتمنى لكن أرقى المراتب.

الى اخوتي مجيد ويحي حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل من هو في ذاكرتي ولم أذكره في مذكرتي.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين ، اللهم لا علم لنا إلا ما علَّمتنا إنك أنت العليم الحكيم، اللهم علِّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علمًا، وأرنا الحق حقًا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه، واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين أما بعد:

أولا الحمد لله حمدا كثيرا على توفيقه لي في انجاز هذا البحث وما كنت لأوفق لولا توفيق لله وعملا بقوله عليه أزكى الصلاة والسلام "من استعانكم بالله فأعينوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع إليكم معروف فكافئوه فان لم تجدوا ما تكافئوه فاعدوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه".

أتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والامتنان خصيصا إلى الأستاذة المؤطرة حمدي نجيّة، لقبولها الاشراف على تأطيري، والتي كانت حافزا في إتمام هذا العمل بجملة من التوجيهات والنصائح راجين من المولى العلي القدير أن يوفقها ويسدّد خطاها الى ما تصبو اليه.

كما أتقدّم بجزيل الشكر لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو كل باسمه دون استثناء، على كل ما قدّموه لي من عون في مشواري الجامعي ولكل الطلبة بالنيابة عنهم.

مشكورين جدّا على كل شيئ، حفظكم الله ورعاكم.

المقدّمة

الريع النفطي هبة من عند الطبيعة، لا مورد انتاجي، مما يجعله أكثر عرضة لتذبذب الاسعار لعدة عوامل منها عامل المضاربة بين الدول المصدّرة وعوامل سياسية جدّ معقدّة ومترابطة في الساحة الدولية، خاصة الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الوسط.

ومنذ إكتشافه في أمريكا الى يومنا هذا، جرى التحول والتركيز على هذا المورد، بعد اكتشاف خامات ضخمة على نطاق واسع عبر العالم خاصة منها تلك الموجودة في الخليج العربي، شمال إفريقيا ودول أخرى كالنرويج، فنزويلا، كدول ريعية تبنت اقتصاد ريعي.

تعتمد هذه الدول على ايرادات النفط كمصدر رئيسي لتمويل السياسة العامة، والايرادات العامة التي تقوم عليها الدولة، مما يدفع بواضعي السياسة المالية الى وضع أطر قانونية واستخدام أدوات السياسة المالية كالسياسة الضريبية و الانفاق العام، المتلائمة و أسعار النفط في السوق الدولية، فحجم الايرادات العامة و الانفاق العام لا يتحددان تبعا للنشاط الإقتصادي المحلي وفقط بل للتطورات السياسية و الإقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسة المالية التحكم فيها.

والسياسة المالية هي الدعامة الاساسية والشق التمويلي للسياسة العامة للدول، فأي صدمة تتعرض لها أسعار الريع النفطي الا وتأثرت بها السياسات المالية للدول القائمة على الاقتصاد الريعي، والانعكاس يكون مباشر على النظام السياسي، فقد تكون اسعار الريع النفطي حافزا للنمو في بعض الدول كالنرويج، كما يمكن ان تكون نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الاصلاح أو في تأخير وتعطيل في تحقيق المطالب الشعبوية كمخرجات النظام السياسي، في بعضها الآخر كفنزويلا ودول الخليج.

والجزائر واحدة من الدول الريعية التي تبنت اقتصاد ريعي محظ ما يجعلها أكثر عرضة لطفرات النفط المتتالية آخرها الطفرة النفطية الحالية سنة 2014، بسبب انخفاض أسعار الريع

النفطي، الذي يعتبر من الموارد الهامة التي تستخدمها الدولة في رسم سياستها المالية والتي تستمد أهدافها من البئية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

هذه العلاقة الرابطة بين الريع النفطي و السياسة العامة للدولة الريعية يدفع بهذه الأخيرة منها الجزائر الى ايجاد الحلول وتبني اصلاحات اجبارية للخروج بما يسمى لعنة الموارد أو الشفاء من المرض الهولندي الذي طغى على السلطة السياسية و الطبقة الاجتماعية معا.

وذلك بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد لتحقيق رؤية الجزائر 2030، وانتهاج نموذج اقتصادي بديل عن الاقتصاد الريعي.

أهمية الموضوع:

على اعتبار الجزائر أحد الدول المصدرة للنفط، فالأمر يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع و انعكاساته خاصة على الجانب السياسي والمالي و الاجتماعي للدولة، وتبرز أهمية هذه الدراسة بشكل أوضح خاصة أنه موضوع حداثة،

-التعرف على مدى فعالية السياسة المالية للتحرر من التبعية للريع النفطي، وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي في الجزائر.

–أهمية قطاع النفط في الدول ذات اقتصاد ريعي، وما لذلك من انعكاس على الموارد المالية المتأتية من تصدير هذا المصدر.

– أهمية ما تخلفه تقلبات أسعار النفط من آثار على مختلف السياسة العامة للدول خاصة الجانب السياسي و الاجتماعي.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

هناك عدة أسباب ومبررات موضوعية تدفع للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها في الآتي:

-إن موضوع السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط من الموضوعات التي تشغل الحكومات، نظرا لما لها من أثر على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن السياسة المالية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وموضوع ذو أبعاد سياسية واجتماعية.

- هو موضوع حداثة، بسبب الطفرة النفطية الحالية ابتداءا من سنة 2014 والتي أدت بالجزائر الى وضع اقتصادي حرج.

أسباب ذاتية: ميولي الشخصي الى الجانب الاقتصادي في رسم السياسة العامة، واشكالية الريع النفطي في الجزائر وتتبع أحداث الساعة المتعلقة بالطفرة النفطية 2014 وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن البسيط.

اثراء مكتبة قسم العلوم السياسية بهذه المذكرة علّها تكون مصدرا يستفيد بها الطلبة المقبلين على القسم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف متمثلة في الآتي:

- محاولة فهم الريع النفطي و السياسة المالية و العوامل المحددة لهما.

- محاولة فهم كيفية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.

– محاولة طرح نموذج اقتصادي جديد للتحرر من التبعية النفطية.

دراسات سابقة:

لاشك أن لموضوع الريع النفطي و السياسة المالية أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في دراسات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

– **الدراسات العربية:**

– دراسة لقرع بن علي، **بعنوان مدى تأثير الريع النفطي على مسار الاصلاح السياسي[1]، دراسة مقارنة لدولة الجزائر و دولة الكويت، 1989–2015**،الذي خلص في دراسته الى أن النخب الحاكمة في كل من الجزائر و الكويت وظفت الريع النفطي في ادارة العملية الاصلاحية وفقا لثلاثة محاور أساسية هي.

– أولا توظيف الريع النفطي كوسيلة لاحتكار السلطة وكيب الشرعية السياسية.

– ثانيا تأثير الريع على العلاقة بين الفواعل السياسية في الجزائر والكويت.

– ثالثا: الدور الذي اكتسبه الريع لادارة اللعبة السياسية في كلا البلدين.

نضيف الى ما توصّل اليه هذا الباحث كيفية تأثير الريع النفطي على الشق المالي للسياسة العامة في الدول الريعية منها الجزائر أي السياسة المالية.

– دراسة دراوسي مسعود، **بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي[2]، دراسة حالة الجزائر 1990–2004**، عالجت هذه الدراسة الجوانب

[1] لقرع بن علي، **اطروحة دكتوراه بعنوان مدى تأثير الريع النفطي على مسار الاصلاح السياسي ، دراسة مقارنة لدولة الجزائر و دولة الكويت، 1989-2015**، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية ، قسم التنظيم السياسي و الاداري 2015-2016

[2] دراوسي مسعود، **بعنوان السياسة المالية ود ورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 1990–2004**، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006

الاقتصادية للسياسة المالية في الجزائر ، متعمقا في الجانب الاقتصادي الذي يخدم التخصص، وتضيف هذه الدراسة الى ما توصّل اليه الباحث، البعد السياسي للتداخل الوظيفي بين النفط و السياسة المالية في الجزائر.

– دراسة ، فاروق القاسم ، بعنوان النموذج النرويجي في ادارة المصادر البترولية،[1] عالجت هذه الدراسة أسرار نجاح النموذج النرويجي في ادارة المصادر النفطية وخلصت هذه الدراسة الى أن النموذج النرويجي وفق ضمن مراحل هي مرحلة التأسيس، مرحلة النمو، ومرحلة ماقبل النضج، و ذلك طبقا للمبدأ القائل بأن الريع النفطي سوف يستخدم لخدمة كل المواطنين، استخدمت هذه الدراسة لاسقاط هذا النموذج و المقارنة بين الدولة الريعية التي استثمرت في الريع النفطي و التي استهلكته وفقط.

2- **الدراسات الغربية:**

دراسة حسين مالطي بعنوان **التاريخ السرّي للنفط الجزائري، l'histoire sucrete du petrole algerien**[2]. تأثر حسين مالطي كموظف سامي في شركة سوناطراك ببيئته المهنية وبقضايا الفساد و الصفقات المبرمة على ظهر الشعب والتي كانت وراء الازمات الاجتماعية و الاساسية التي عاشتها الجزائر، تناولت دراسته هذه نظرة شاملة لما يحدث خلف الكواليس وهيمنة السلطة السياسية على الريع النفطي، وغياب العقد الاجتماعي القائم على الحقوق و الواجبات، بين السلطة السياسية والطبقة الاجتماعية .

اشكالية الدراسة:

تعتمد الدول المصدرة للنفط بشكل كبير على الريع في سياساتها المالية، وإعتبار أن الجزائر أحد تلك الدول، حيث يمثّل الريع النفطي أكثر من 60% من الايرادات العامة للدولة، وأكثر من 95% من الصادرات العامة للدولة، فإن تقلبات أسعار الريع النفطي ارتفاعا

[1] فاروق القاسم، **النموذج النرويجي في ادارة المصادر البترولية**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و اللآداب، مارس 2010)
[2] Hocine malti**, l'histoire sucrete du petrole algerien**, 9 bis. Rue abel- hovelacque 75013.paris

وانخفاضا يترك آثاراً متفاوتة على السياسة العامة بالخصوص السياسة المالية، والازمة المالية الحالية لسنة 2014 تعكس هذا التأثير، ومن هنا يمكن استخلاص الاشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال التالي:

" **:كيف أثرت تقلبات أسعار الريع النفطي على السياسة المالية في الجزائر من سنة 2012- الى سنة 2017؟**"

وبهدف الإجابة عن هذه الاشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم الريع؟ الدولة الريعية؟ الاقتصاد الريعي؟

- ما هو مفهوم السياسة المالية؟

- كيف يحدد الريع النفطي السياسة المالية التي تنتهجها الدولة؟

صياغة الفرضيات:

للاجابة على الاشكالية السابقة، تصاغ الفرضيات التالية:

- الجزائر نموذج للدّولة الريعية، تتبنى دائما سياسة مالية توسّعية حفاظا على المكاسب الاجتماعية.

- كلما انخفضت اسعار الريع النفطي تبنت الدولة سياسة مالية انكماشية.

- كلما انخفضت أسعار الريع النفطي لجأت الدولة الى تبني اصلاحات والبحث عن نموذج اقتصادي بديل.

منهجية الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة، إعتمدت الدراسة على المناهج والاقترابات التالية:

المنهج الوصفي: ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، هذا ما يتلائم و طبيعة الموضوع خاصة في إبراز الإطار النظري للريع النفطي و الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي والسياسة المالية[1] .

المنهج التاريخي: يتمثل في الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، **و**استخدم في هذه الدراسة لتتبع نشأة الريع والريع النفطي، والاقتصاد الريعية و الدولة الريعية، بالاضافة الى السياسة المالية وصولا الى فترة الدراسة[2].

المنهج الإحصائي: يعرّف المنهج الاحصائي على أنه اعطاء الدراسة مؤشرات كمية، ويفيد هذا المنهج الباحث السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كميا، كالانتخابات، ودراسة العلاقة بين متغيرين بتقديم أرقام وقياسات كمية للدراسة، واستخدم في هذه الدراسة في جمع المعلومات و الإحصائيات و تحليل وتفسير الاعمدة البيانية و الجداول و الارقام المحصّل عليها خلال الدراسة، لسهولة ترجمة تأثير الريع النفطي على السياسة المالية[3].

المنهج المقارن: يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية، هذا ما ينطبق على مقارنة النموذج النرويجي بالدول

[1] مانيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة ل مليكة أبيض، ص 100.
[2] محمّد شلبي ، منهجية التحليل السياسي، (جامعة الجزائر، 1997)، ص 57.
[3] المرجع نفسه ، ص 91.

الريعية الخليجية و الجزائر، بالاضافة الى مقارنة تأثير الريع النفطي على السياسة المالية في فترة البحبوحة المالية و فترة العجز المالي لنفس الدولة[1].

اقترابات الدراسة:

اقتراب الاقتصاد السياسي، هو اقتراب يدرس الارتباط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، والنظر للظاهرة السياسية من منظور اقتصادي أو العكس، حيث لا يكمن عزل الظاهرة السياسية عن الابعاد الاخرى الاقتصادية، كما يربط النظم السياسية وسلوكاتها الداخلية والدولية بمستويات التنمية الاقتصادية، واستخدم، وفي هذه الدراسة يتم التركيز على الريع النفطي كمتغير اقتصادي ورئيسي، وانعكاساته على السياسة المالية كشق من السياسة العامة للدول كمتغير تابع، واعتمادا على هذا الاقتراب تبرز نظرية الدولة الريعية كمحصلة لعلاقة التأثير بين المتغيرات الاقتصادية وطبيعة الدولة[2].

الاقتراب القانوني: يركز هذا الاقتراب على الجانب القانوني المنظمة لعمل مؤسسات الدولة، وفي هذه الدراسة استعمل لدراسة الاطار القانوني للسياسة المالية و الريع النفطي في الجزائر و بعض نماذج من دول ذات اقتصاد ريعي[3].

اقتراب السياسة العامة: يساعد هذا المدخل على فهم وتحليل السياسات العامة و المتأثرة بالريع النفطي، خلال توفير الموارد المالية لأعدادها وتمويليها، فمدخل السياسة العامة مهم في فهم توزيع الريع النفطي واختيار أولويات الاجندة السياسية للدولة في ظل أزمة مالية.

[1] عبد العالي عبد القادر ، محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية، (جامعة سعيدة، 2010)، ص 36.
[2] محمّد شلبي ، المرجع السابق ، ص 190
[3] المرجع نفسه ، ص 117

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية :** تشمل هذه الدراسة على الفترة الممتدّة من سنة 2012 لأنها تمتاز بارتفاع سعر الريع النفطي وهو ما أثر ايجابا على السياسة المالية للدولة الريعية، امتدادا الى السنة 2014 أين بدأت بوادر الازمة المالية لانهيار أسعار الريع النفطي ، وبعدها بسنتين بدأت الدول الريعية منها الجزائر باتخاذ تدابير تقشفية لمواجهة هذه الازمة منها الجزائر بصدور قانوني المالية لسنتي 2016-2017 على التوالي، أي أن الفترة تتضمن مرحلة الوفرة المالية و الازمة الاقتصادية في آن واحد.

-**الحدود المكانية** : دراسة حالة الجزائر.

- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي صادفت هذه الدراسة هي المراجع النادرة في تخصّص العلوم السياسة والتي تتناول العلاقة بين متغيرين، متغير اقتصادي ومتغير سياسي، وهذا ما قد ئؤثر على اعطاء الدراسة صبغة سياسية.

صعوبات في جمع المعلومات في الوقت المحدّد نظرا لضيق الوقت مقارنة بطبيعة الموضوع محل الدراسة

صعوبات في عدم تطابق الارقام الاحصائية المتبناة في الدراسات المستعملة مقارنة بتقارير المنظمات الدولية والوثائق الرسمية.

تقسيمات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة قسمت الى ثلاثة فصول هي :

الفصل الاول يتضمن مفاهيم وأساسيات لكل من المتغير الرئيسي الذي هو الريع النفطي، و المتغير التابع الذي هو السياسة المالية، بالاضافة الى مفاهيم أخرى ذات علاقة كالاقتصاد الريعي، الدولة الريعية، وسياسة التقشف، ضمن ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: الريع من منظور الاقتصاد السياسي.

المبحث الثاني : الاقتصاد الريعي ونظرية الدولة الريعية.

المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي للسياسة المالية.

الفصل الثاني الذي يتناول، تأثير الريع على السياسة المالية للدولة الريعية، وأخذت المملكة العربية السعودية، الامارات ، قطر ، الكويت، وفنزويلا كنماذج أسقطت عليها الظاهرة مقارنة بالنموذج النرويجي لادارة المصادر البترولية، بالاضافة الى تأثير الريع على السياسات الاجتماعية لهذه الدول، ضمن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : تأثير الريع النفطي على السياسة الضريبية في الدولة الريعية.

المبحث الثاني: تأثير الريع النفطي على سياسة الانفاق العام في الدولة الريعية.

المبحث الثالث: تأثير الريع النفطي على السياسات الاجتماعية في الدولة الريعية.

الفصل الثالث: تمّ اسقاط الظاهرة على الجزائر، وتضمن الفصل تأثير الريع النفطي على السياسة المالية للجزائر من سنة 2012 الى سنة 2017، وينقسم الى أربعة مباحث هي:

المبحث الاول: الخلفية التاريخية للريع النفطي والسياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: تأثير الريع النفطي على السياسة الضريبية للجزائر من 2012- الى 2017.

المبحث الثالث: تأثير الريع النفطي على سياسة الانفاق العام في الجزائر من 2012- الى 2017.

المبحث الرابع: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ، للتّحرّر من التبعية للريع النفطي.

وينتهي الفصل الثالث بتوصيات المؤسسات النقدية العالمية وتوصيات عامة، حول امكانية تجسيد هذا النموذج على أرض الواقع.

الخاتمة التي تتضمن النتائج النهائية، والاجابة عن الاشكالية التي عالجتها هذه الدراسة.

بالاضافة الى ملخّص للدراسة باللغتين العربية والاجنبية.

بالاضافة الى السياسات الاجتماعية، وتقديم نظرة أولى على النموذج الاقتصادي للنمو الجديد، واحتمال تجسيده على أرض الواقع، وانتهى الفصل بتوصيات صندوق النقد الدولي للجزائر في الوضع الراهن.

الفصل الأول:

الريع والسياسة المالية مفاهيم وأساسيات

قبل الشروع في تحديد مضمون العلاقة بين الريع و سياسة المالية لا بد من الاحاطة باطار مفاهيمي بشكل أوسع لمفهوم الريع، و السياسة المالية .

يعتبر موضوع الريع من المواضيع الاكثر أهمية في الاقتصاد السياسي، وهو مفهوم قديم ظهر في العصور القديمة في الفكر اليوناني و الفكر الروماني وتطور في العصور الوسطى، بظهور الفكر المسيحي و الاسلامي، وتطورت المفاهيم المتعلقة بالريع بتطور مفهوم الدولة الحديثة مع ظهور الفكر الاشتراكي و الرأسمالي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي وتبنيها لسياسات مالية تتماشى ومداخلها الريعية وتحويلها لسياسات عامة لصالح أفراد المجتمع ،ويعود جذور هذه السياسة المالية الى العصور القديمة لكن فيما بعد أخذت هذه السياسة مكانة كبيرة ولعبت دورا رئيسيا في تحقيق التوازن المالي الداخلي للدول، فمن خلال هذا الفصل والذي خصصناه كمدخل مفاهيمي سيسلّط الضوء على مفهوم الريع و نظرية الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي، والسياسة المالية من خلال مباحثه الثلاثة التالية:

المبحث الاول: الريع من منظو الاقتصاد السياسي.

المطلب الأول: العلاقة بين الريع و الاقتصاد السياسي:

المطلب الثاني: ماهية الريع و الريع النفطي.

المبحث الثاني: نظرية الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي.

المطلب الأول: الاقتصاد الريعي: المفهوم و الاشكالية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية.

المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي للسياسة المالية.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.

المطلب الثالث: أشكال السياسة المالية.

المبحث الأول: الريع من منظور الاقتصاد السياسي.

الريع مفهوم اقتصادي في الأصل، ظهر على يد رواد علم الاقتصاد كآدم سميث و دافييد ريكاردو وكارل ماركس، لكن تأثيره أبعد من أن يكون تأثيرا اقتصاديا وفقط، بل يتعدى ذلك الى الجانب السياسية و الاجتماعي للدولة، ما يجعله نقطة تلاقي الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، ما يجعله مفهوم جوهري في الاقتصاد السياسي.

المطلب الاول : العلاقة بين الريع و الاقتصاد السياسي.

المصطلح بحد ذاته هو كلمة مركبة من اقتصاد و سياسي فهذا المصطلح المركب لم يأتي دفعة واحدة فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من أرسطو طاليس الذي يقصد باستعماله، علم قوانين الاقتصاد المنزلي أو قوانين الذمة المالية المنزلية، وهناك من يسند هذا المصطلح الى انطوان دي مونكريتان في بداية القرن 17 وهو ما تحقق في فرنسا على يده وبعد صدور كتابه المنشور عام 1615 بعنوان "**رسالة في الاقتصاد السياسي**" الذي خلص الى أن الأمر يرتبط بقوانين اقتصاد الدولة و ليس اقتصاد المنزل مثلما كان سائدا في الفكر اليوناني[1].

أخذ هذا المصطلح في تطور تدريجي الى غاية وضع قواعده العلمية الاساسية أواخر القرن 18 على يد الكلاسكيين الانجليز المؤيدين للفكر الرأسمالي وصولا الى الماركسيين فالاقتصاد السياسي هو "**علم من العلوم الاجتماعية الحديثة فهو ذلك العلم الذي يعنى بمختلف أوجه النشاط الانساني المرتبطة بالأموال الاقتصادية، و القوانين العلمية التي تفسر الظواهر الاقتصادية المرافقة لهذا النشاط**"[2].

بمعنى أنه يدرس الأنشطة الفردية و الجماعية للانسان و المرتبطة بكسب الاموال في اطار قواعد علمية دقيقة تأخذ هذه الأنشطة و تفسر الظواهر الاقتصادية الناجمة عنها ،نأخذ

[1] محمد دويدار ،**مبادئ الاقتصاد السياسي** ،(الاسكندرية : الجزء الأول ، 1993)، ص. 10.

[2] ابراهيم بولمكاحل ،**سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي**،(جامعة قسنطينة)،ص.3.

على سبيل المثال، العمل كنشاط فردي أساسي لكسب المال لكن في المقابل نجد الافراد الذين لا يمارسون هذا النشاط يشكلون فئة البطالين من المجتمع و الذين تنجم عنهم ظاهرة اجتماعية

تعتبر آفة تعاني منها جل الدول العالمية المتطورة منها والمتخلفة على وجه الخصوص و التي تعرقل عملية النمو بصفة عامة والربح والانتاج بصفة خاصة، من جهة أخرى

يعتبر النشاط الاقتصادي محاولة مستمرة لوضع الأشياء في نصابها بشكل يلبي حاجيات البشر، حيث نفهم ان الاقتصاد وحده انما هو اجتهاد الانسان في تحويل الموارد التي يرغب في الحصول عليها قصد اشباع حاجاته اليومية ، وهذا ما عالجه المفكر ريمون بار في كتابه الاقتصاد السياسي، حيث يدرس تسيير الموارد النادرة كالريع، و أشكال تحويل هذه الموارد مبينا السبل التي يتبعها الافراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة و التي لا حصر لها في حدود استطاعتهم[1].

مما سبق يظهر أن علم الاقتصاد السياسي انما هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر السياسية من منظور اقتصادي أو العكس أي الظاهرة الاقتصادية بمنظور سياسي، كأزمة انهيار أسعار النفط حاليا و التي قد تأخذ أبعاد سياسية اجتماعية ،و يركز على الاخذ و العطاء بين الفواعل المكونة للظاهرة محل الدراسة (الدولة، المجتمع، الطبيعة)، هذا ما يجعل الريع شقّا مهما في دراسات الاقتصاد السياسي، خاصة بعد ظهور المدرسة الماركنينية بأشكالها الثلاث المعدنية، التجارية، والصناعية، و التي جاءت كرد فعل صريح على النظام الاقطاعي خاصة في انجلترا، اسبانيا، و فرنسا وتقوم على مبدأين هما [2]:

- أساس ثروة المجتمع تتجلى في الحصول الكثير على الريوع كالمعادن النفيسة كالذهب.

[1] بويبية نبيل ، **ماهية الاقتصاد السياسي** في : **http:/sites.google.com/site/unisp.21/ecopo2** ، اطّلع عليه في 2017/02/16، على الساعة 11.30.

[2] المكان نفسه.

- مبدأ تدخل الدولة لتحقيق هذه الثروة بتنظيم التجارة كأفضل وسيلة لإثراء ميزان المدفوعات، و التركيز على تقليص الاستهلاك وزيادة الادخار.

- اهتمامها بالمصلحة الفردية و مشاكل القيمة و الأسعار و مردود الانتاج من منطلق الاقتصاد الجزئي.

- الكلاسيكسية فلسفة سكونية: سكونية التحليل وحركية المحتوى[1]، بمعنى أن أفكارها مستقرة ومحتواها متطور.

- الكلاسيكسية فلسفة ليبيرالية بتأييدها لحق الملكية الفردية و التحرير الاقتصادي و يعارضون فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أي لا تعارض بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة، أو ما يسمى باليد الخفية حسب آدم سميث و التي يقصد بها أن الافراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون دون ان يشعروا المصلحة العامة، فالدافع الشخصي هو وسيلة و الصالح العام هو الهدف المنشود، وأسس مفهوم الاقتصاد السياسي و مفهوم الريع و العلاقة بينهما على أيدي رواد هذه المدرسة.

- أ - **آدم سميث** :الملقب بأب الاقتصاد السياسي، الذي أصبح يسمى بعد اصداره لكتاب " ثروة الامم" سنة 1876 م " باقتصاد الثروة، يرى أن دور الدولة انما حماية الافراد و الدفاع عن مصالحهم ، وركز على مبدأ التخصص و تقسيم العمل، اذ اعتبر العمل أساس قيمة الموارد و العمل البشري أساس الثروة ، وتراكم رأس المال الناتج عن فائض الانتاج هو الاساس لكن بشرط أن يستثمر هذا الراس المال بتشجيع التجارة الخارجية.

ب- دافييد ريكاردو:(1772-1923): ارتبط اسمه بالعديد من الأفكار منها الريع الذي ربطه بالارض ، والاجور و التجارة الخارجية ،و قسم المجتمع الى ثلاث طبقات[2]، ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لان جزء من دخلها، لتراكم رأس المال، و الجزء الآخر من الدخل

[1] المكان نفسه

[2] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر غير منشورة،(جامعة أمحمد بوقرة: بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،2008-2009)، ص. 13.

تستهلكه ، وهذه الطبقات هي، ملاك الأراضي ، العمال ، الطبقة الرأسمالية ، وعلى أساس تقسيماته هذه للمجتمع صنف الدخل الى ثلاث أشكال هي :

- ✓الأجور .....للعاملين.
- ✓الريع .....لمالكي الأراضي.
- ✓الربح .....الطبقة الرأسمالية، الحصة المحصلة من طرف الرأسماليين مقابل اشرافهم على عمليات الانتاج .

حيث ريكاردو ذهب الى أن تراكم رأس المال ،هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي و يؤكد أن الضرائب عامل هام في تمويل هذا النمو، كما عالج مسألة التجارة الخارجية على فكرة التخصيص أي على كل دولة التخصيص في انتاج المواد التي تكون تكلفة الانتاج فيها قليلة بالمقارنة بالدول الأخرى.

مثال : التمور في تونس تكلفة انتاجها قليلة، و البن في البرازيل تكلفة انتاجه قليلة .

منه البرازيل تستورد التمور من تونس ، وهذه الأخيرة تستورد البن من البرازيل.

ج – روبر مالتوس : لقد تطرق هذا الاخير في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" الى أن السبب في الاوضاع الاجتماعية المزرية هو عدم تجانس النمو الديمغرافي مع انتاج المحاصيل والريوع، فدعى الى عملية تحديد النسل الذي حلله في كاتبه بعنوان " أفواه كثيرة"[1]، الذي طبعه عام 1738م، ان زيادة السكان يؤدي الى المجاعة، من مبدأ أن الأرض شحيحة (لا تعطي) ، فهي متفاوتة الخصوبة طبيعيا ، وسبب حدوث الأزمات هو الادخار المفرط (عدم الاستهلاك) فأكد على ضرورة تشجيع القدرة الشرائية للطبقات المستهلكة.

[1] بويبة نبيل ، **ماهية الاقتصاد السياسي**، المكان نفسه.

بعده جاءت دراسات كارل ماركس، التي أحدثت ثورة ضد الرسمالية، فوصف النظام الرأسمالي أنه قائم على مبدأ القوي يكل الضعيف، وحكم علية بالزوال وتنبأ بانتشار نظام اشتراكي، أخذ من هيجل طريقته في التحليل الجدلي المحيطة بأعمق مظاهر التطور، وأخذ من آدم سميث نظرية العمل، ومن دافييد ريكاردو مبدأ الريع، فوظفه في الجانب العقاري، أي الريع العقاري الذي يتم وفق عقد بين المالك و المزارع، كما ربط بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج (المنتجين ووسائل الانتاج)، التي تنتج عنها تحولات لا محال تؤدي الى حدوث تغيير في بنية الجزء المكون للكل.

كما تنبأ بحدوث أزمات اقتصادية، كالتضخم، الكساد، واجتماعية كالتفقير، و المجاعة في صفوف الافراد للانظمة الرأسمالية بسبب أن المضاربة و المنافسة تولّد الاستغلال و التسلّط من ثم غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الارباح و الريوع بين هذه الافراد.

المطلب الثاني: ماهية الريع و الريع النفطي.

أوّلا : ماهية الريع.

ينصب التركيز في هذا المبحث على مفهوم الريع كأساس تقوم عليه الظواهر الاقتصادية و السياسية القائمة، والريع من المفاهيم المبهمة و العميقة المحتوى ويصعب اعطاؤها مفهوم وتعريف دقيق لما يرتبط به من علاقة مباشرة بالظواهر الاقتصادية، السياسية، و الاجتماعية، المتسمة و التذبذب عبر الأزمنة و التي تؤدي الى نشوء صراعات وحدوث أزمات وظهور فجوات في الانظمة التي تحتويها، كما ان اتساع مضمون هذا المفهوم تسبب في تعدد تعريفاته، اذ لا يوجد تعريف واحد وموحد للمفكرين في هذا الاطار.

التعريف اللغوي للريع:

الريع(بالكسر)، هو المرتفع من الأرض لقوله تعالى " **اتبنون بكل ريع آية تعبثون ،وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون**".[1]

ونقول ريعان الشباب يعني ، مقتبل العمر: أو أرض مريعة (بالفتحة) أي مخصبة، أو أراعت الشجرة أي كثر انتاجها، أي بمعنى الزيادة والنمو[2].

التعريف الاصطلاحي للريع: (تعاريف لبعض المفكرين).

لقد ارتبط مفهوم الريع أكثر بعلم الاقتصاد السياسي و رواد المدرسة الكلاسيكية الرائدة في علم الاقتصاد أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو ، وقد اختلف المنظرون و الباحثون في مجال الاقتصاد السياسي في تحديد تعريف موحد وشامل لمصطلح الريع حسب اختلاف انتماءاتهم الايديولوجية بين الرأسماليين و الاشتراكيين و حتى في الفكر الاسلامي أمثال العلامة ابن خلدون، وهذا حسب بيئة نشأتهم و الظواهر التي عايشوها.

وعرفه العلامة ابن خلدون في مقدمته على أنه كسب وميزه على الرزق الذي لا يتطلب جهدا، اذ لم يرد مصطلح الريع في مقدمة ابن خلدون هكذا بالضبط لكن استعمل كثيرا مصطلحات ذات علاقة في سياقها العام للأفكار، كالكسب الذي يتحصّل عليه بالراحة وعدم بذل المجهود العملي للحصول عليه.

وذلك في قوله " **الكسب وخصب العيش و السكون في ظل الدولة الدعة و الراحة و الاخذ بمذاهب الملك في المباني و الملابس و الاستكثار من ذلك**"[3].

[1] **سورة الشعراء**، الآية (128).

[2] لقرع بن علي ، **مدى تأثير الريع على مسار الاصلاح السياسي دراسة مقارنة لدولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015**، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، 2015-2016)، ص 70.

[3] ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون ، **المقدمة**، (سوريا: دار البلخي ، الجزء .1، ط . 1 ، 2004) ، ص 110.

كذلك قوله " **ويمكثون عطلا من الادارة التي فيها كسبهم ومعاشهم**"، حيث عالج هنا فكرة الاحتكار للسلع و البضائع لمدة طويلة طمعا في زيادة دخلها عن اللزوم الذي يعتبر ريعا لكن في الاخير تباع هذه السلع بأبخس الاسعار نتيجة كسادها و فسادها في المخازن.

تعاريف لرواد المدرسة الكلاسيكية:

الريع عند آدم سميث: يرى آدم سميث في نظرية التوزيع أن عوائد و مكافآت الانتاج تصنف الى ثلاث أصناف هي الاجر، الربح، و الريع.

فالريع حسبه هو الثمن المدفوع لاستعمال الأرض و يكون طبيعيا في مستوى أعلى، و يسمح للمستأجر بالدفع في الحالة التي توجد فيها الارض[1]، أي هو تأجير الاراضي لاستغلالها بمقابل ثمن يدفعه له المستأجر مقابل استغلاله للأرض، لآدم سميث رأيين مختلفين اتجاه هذا المفهوم، فمن جهة يقول أن الارض من المكونات الثلاث التي تدخل في خلق القيمة وتكوين الثمن فالريع ناتج لما تنتجه الارض مع العوامل الاخرى للإنتاج، أي كلفة من تكاليف الانتاج ،من جهة أخرى يرى أن الريع عائد احتكاري لتملك الارض و احتكارها.

فالريع حسب رواد المدرسة الكلاسيكية يقصد به أحد المعنيين :

*الاول الاجر الذي يقدمه المزارع لمالك الارض لقاء استغلاله لها مدة معينة .

*الثاني : الميزة المادية التي تتمتع بها أرض خصبة بالنسبة الى أرض ثابتة أقل خصوبة منها أو الفائض القيمي الذي تحققه الأرض الخصبة بالنسبة لأرض أخرى أقل خصوبة، ويرى آدم سميث أن الريع مرتبط بما يدفعه المتأجر مقابل استغلال الارض.

الريع عند دافيد ريكاردو :

نظر الى الريع على أنه ثالث مكونات الثروة بعد الاجور و الارباح.

[1] كامل وزنة، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، (معهد الدراسات الاستراتيجية)، ص 33.

حيث عرفه على أنه " ذلك الجزء من منتوج الارض الذي يدفع للمالك العقاري من أجل الحصول على حق استغلال القدرات الانتاجية و الدائمة للأرض[1]، وقسم دافيد ريكاردو المجتمع الى ثلاث طبقات هي:

- ملاك الاراضي: وهم الاقلية المالكة لقطع الاراضي، لا تقوم بأي عمل أو جهد بشري سوى الاستحواذ على الريع وتحصيل الاموال مقابل تأجيرهم لهذه الاراضي التابعة لهم واحتكارهم لرأس المال المسير وسماه المالك العقاري.

- و قد تستعمل هذه الاراضي في الزراعة أو اقامة مصانع أو آبار للمياه أو عقارات سكنية أو منجم ...الخ، و الدخل الذي تحصل عليه هذه الفئة نتيجة تأجيرهم هذه الاراضي لرأسماليين الجالبين لليد العاملة.

- العمال : هم الفئة التي تقوم بالأعمال في الاراضي التابعة لأصحابها و هم الفئة الاكثر عرضة لسيطرة ملاك الاراضي و الرأسماليين عليهم ، كونهم الطبقة السفلى حسب ريكاردو، لكن تعتبر القاعدة الاقتصادية الاولى، اذ لا يمكن الاستغناء عنهم الا في حالة المكننة مكان اليد العاملة، فلا يمكن لمالك الارض و الرأسماليين المشرفين عن الاعمال أن يحصلوا على منتوج دون وجود فئة العمال كطبقة منتجة من الدرجة الأولى، و الدخل الذي تحصل عليه هي الاجور.

- الطبقة الرأسمالية : هي تلك الطبقة من الرأسماليين الذين يقومون بالإشراف وتنظيم عمليات الانتاج و المنتجين(العمال)، ويرى أن هذه الفئة من الرأسماليين لا يكمن الاستغناء عنها كونها همزة وصل بين العامل ومالك الارض ،كذلك هي المشرفة على عملية الانتاج و الدخل الذي تحصل عليه هذه الفئة هو الربح.

وعلى أساس هذه التقسيمات صنف الدخل الى ثلاث أشكال هي ، الريع ،الاجر، و الربح. الذي هو حسب دافيد ريكاردو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، فانخفاضه يؤدي

[1] لقرع بن علي ، المرجع السابق ، ص 71.

الى الركود الاقتصادي ، وزيادته يؤدي الى تجسيد دولة الرفاه ، لكن في حالة الزيادة في غياب الاستهلاك و الاستثمار يؤدي الى التضخم و الكساد.

جدول رقم 01، تقسيمات ريكاردو للمجتمع وأشكال الدخل

تصنيف طبقات المجتمع	تصنيف أشكال الدخل
ملاك الاراضي	الريع
الرأسماليين(المستأجرين لأراضي)	الربح
العمال	الاجر

وأكد دافيد ريكاردو على ضرورة وجود تكامل بين هذه الفئات المذكورة بهدف تحقيق توازن اقتصادي، كما تحدث دافيد ريكاردو عن نوع من الريع و الذي أسماه الريع التفاضلي، (الفرقي)، اذ يرى أن الريع الفرقي لا يحصل الا بالانتقال الدائم من أراضي أكثر جودة الى اراضي أقل جودة، والمالك الذي يحتكر الأرض يتمكن من ابقاء السعر في معدل اعلى من الوسط و هذا السعر الاحتكاري يخلق الريع المطلق[1] ،الا أن الريع الفرقي لا يكمن الغاؤه في النظام الرأسمالي كون تذبذب معدل الخصوبة بين الاراضي قائم لا محال فان لم يكن بمعدل أكثر فهو بمعدل أقل من ذلك، والريع المطلق يمكن الغاؤه بتأميم الاراضي التابعة للملاك الخواص من طرف الدولة، هذا ما ذهب اليه كارل ماركس[2].

الريع في الفكر الماركسي :يتحدد الريع حسب ماركس وفق عقد بين المزارع و المالك العقاري سنويا، على سبيل المثال قد يكون فصليا أو شهريا...الخ. وتحدث عن الريع العقاري، الذي صنف وفقه طبقات المجتمع الى ثلاث أصناف هي :

* الاجراء: هم المزارعين الحقيقين الذين يعملون في الانتاج بصفة مباشرة و الذي يرى أن عمله ما هو سوى لجلب قوت يومه وما الزراعة حسبه سوى وسيلة لكسب الاجر للعيش.

[1] فلاديمير لنين ، **كارل ماركس، سيرة مختصرة وعرض للماركسية** ،(تونس ،دار صامد)، ص.11.

[2] المكان نفسه

* المزارعين: المستأجرين للأراضي والتي تحصل على ربح من الاستثمار جزء منه يدفع للمالك الأرض.

* المالك العقاري: يملك الأرض و يحتكرها و يؤجرها مقابل حصوله على الريع لقوله:

" **ان الزراعيين الحقيقيين هم أجراء يستخدمهم رأسمالي هو المزارع، لا يعتبر الزراعة أكثر من مجال عمل خاص لرأس المال و أكثر من توظيف لرأسماله في دائرة انتاجية خاصة ، و هذا المزارع الرأسمالي يدفع للمالك العقاري الذي يملك الارض التي يستثمرها في مواعيد ثابتة ، كل سنة مثلا ، مبلغا ماليا يعنه عقد ... ليحصل على الاذن باستعمال رأس ماله في هذه الدائرة الانتاجية الخاصة، و المبلغ المالي المدفوع يسمى ريعا عقاريا ، سواءا دفع لقاء أراضي مزروعة أم أراضي للبناء أو مناجم أو مصائد أو غابات** " [1].

أي ينتج الريع عن التفاوت في جودة الاراضي حيث حلل ذللك في نظرية الريع العقاري، فلما كانت مساحة الارض محدودة ويشغلها ملاك فرديون، أصبح ثمن انتاج المنتجات الزراعية لا يتحدد بواسطة نفقات الانتاج على أرض وسطية، بل على أرض من النوع الأسوأ وليس بواسطة الشروط الوسطية لنقل المنتجات الى السوق بل تبعا للشروط الأقل ملائمة[2] ،والفرق بين هذا الثمن (أي نفقات الانتاج على الأرض الأسوأ) وثمن الانتاج على الأرض أحسن نوعا يعطي الريع الفرقي(التفاوتي).

كان كارل ماركس سباقا لمطلب تأميم الاراضي الذي أخاف أكثر الطبقة البورجوازية لأنه يمس أكثر احتكار هذه الأخيرة لوسائل الانتاج ، وحلل هذا المفهوم وتكلم عن :

- ريع العمل : عندما يخلق الفلاح انتاجا اضافيا لعمله في أرض الملاك.
- ريع الانتاج أو الريع العيني، عندما يخلق الفلاح على أرضه انتاجا اضافيا يقدمة للملاك بموجب الاكراه.

[1] لقرع بن علي ، المكان نفسه

[2] المرجع نفسه، ص 12.

- الريع النقدي : اذ يتحول الريع العيني الى نقد أي اتاوة في روسيا القديمة (أوبروك)، بسبب تطور انتاج البضائع.
- الريع الرأسمالي : عندما يحل محل الفلاح في الزراعة رب عمل يزرع الارض باللجوء الى العمل المأجور.

مثله مثل "ألفريد مارشال" عالج مفهوم الريع بمصطلح آخر هو " **شبه الريع ، وهو كل المداخل و العائدات الصافية الناتجة عن أجهزة وآلات انتاج مبتكرة من مجهود الانسان**[1]" ،هذا التعريف ميز بين الريع المحصل من الاراضي الزراعية المتميزة أصلا بالخصوبة اذ يعوذ الفضل لها في توفيرها للريع حيث لا دخل للإنسان في خصوبة هذه الاراضي ، وبين شبه الريع للسلع كالآلات و المباني و التي للإنسان الفضل في ادخاله ميزة المكننة مثلا أو البناء كسلع رأسمالية، ومفهوم الريع لم يعد مرتبطا بمفهوم الأرض وفقط بل تطور ليشمل جوانب عدّة، أبرزتها التعاريف المعاصرة المتّصلة بالريع، وفي هذا السياق يعرفه كل من :

ماكلوج Mccullough في قوله " ...**الريع في كل حالة هو فائض أكثر وزيادة عن الارباح أو الفائدة...**".

تعريف جون واتربوري John et Water bury و آلان ريتشارد Alaine Ritchards في "... **الريع هو الاختلاف بين سعر السوق لمنتوج معين و تكلفته المناسبة، بمعنى بقاء عوامل الانتاج**"[2]، الا أن هذا التعريف لا يفرّق بين الريع و الربح فالريع يأتي بدون جهد عملي لكن الربح عكس ذلك، والريع حسب هذا المفهوم يشمل مختلف المنتجات، اذ يشير الى الزيادة عن السعر الحقيقي للمنتوج، وهو ما يطرح اشكالية المضاربة في الاسعار.

من جهة اخرى تحدّث أوليفر شلومبرغر Oliver Schlumberger عن الريع السياسي، الذي يقصد به المساعدات المالية، العسكرية و السياسية، التي تمنحها الدول الكبرى لبعض

[1] المرجع نفسه، ص، 72.

[2] المكان نفسه.

دول العالم الثالث للترغيب في مسألة سياسية معينة[1] مثل المساعدات التي قدّمت لبعض دول العالم الثالث من طرف الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي في اطار الحرب الباردة بهدف الترغيب في سياستهما أو كسب ولائهما أو التحالف معهما.

ثانيا: أنواع الريـوع: إذا كان بالإمكان التأريخ لتطوّر مفهوم الريع لاعتبرنا أّنه ظهر في الأصل كريع عقاري ثم زراعي ثم كريع صناعي وأخيرًا كريع مالي أو عام[2]، وتتعدد أنواع الريوع بتعدد استعمالاته ويمكن التمييز بين الانواع التالية من الريوع[3]:

1 – **الريع العقاري:** وهو الريع الذي انطلق منه مفهوم الريع، ويتفرع هذا النوع الى صنفين هما، الريع المطلق والريع الفرقي انطلاقا من درجة خصوبة الأرض.

أ– الريع المطلق: ينتج من الملكية الخاصة حيث لا يسمح مالكوا الاراضي للمستثمرين باستخدام هذه الاراضي دون مقابل مهما كانت درجة خصوبتها، وهذا المقابل هو الريع العقاري المطلق حيث يضيفه المستثمرون الى تكاليف انتاجهم، بالاضافة الى مبلغ الربح الذي يتحصلون عليه و الخاص بهم.

ب– الريع العقاري الفرقي أو التمايزي : ينتج عن ملكية الاراضي الاكثر خصوبة فمع تزايد عدد السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية، يدفع الى استغلال الاراضي الأقل خصوبة بهدف اشباع حاجيات السكان المتزايدة، ومستغلوا هذه الاراضي الغير خصبة يحصلون على الريع المطلق مقارنة بالاراضي الاكثر خصوبة ،حيث يحصل أصحابها بالاضافة الى الريع المطلق على الريع الفرقي أو التمايزي كريع اضافي. نفس المبدأ يطبق على المناطق القريبة من مواقع الانتاج و البعيدة عنها بالنظر الى تكلفة النقل التي تقل في الاولى وتكبر في الثانية.

2– **الريع الدائم أو الريع مدى الحياة:** وهو الدخل المتحصل علية سواء عن قرض تصدره

---

[1] المرجع نفسه، ص 73.

[2] د/ غسان ابراهيم، **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية**، (جامعة دمشق، كلية الاقتصاد)، ص 7

[3] عبد السلام أديب ، **تاريخ اقتصاد الريع في المغرب**، في: **http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=332347&5=0**

الدولة لقاء دفعات دورية(قد تكون سنوية أو شهرية) تستمر مدى الحياة ،أو من التنازل عن التصرف بملكية معينة لقاء دفعات منتظمة مدى الحياة[1].

3 – **ريع الموقع:** وهو ريع فرقي ينتج عن مصادر خارجية مرتبطة بالموقع المتميز الذي تشغله وحدات النشاط الاقتصادي، مثل القرب من خط السكة الحديدية الذي يوفر للمشروعات تخفيضاً في أجور النقل، القرب من السواحل لبيع الثروة السمكية مثلا.

4 – **الريع الوظيفي:** ينتج عن المزايا العينية التي يتمتع بها أصحاب الوظائف مثل السكن المجاني، السيارات، أوامر بالمهمة، بعض السلع والخدمات بأسعار مخفضة. مرتبطة بالوظيفة التي يشغلها وتنتهي بانتهاء علاقة العمل القائمة، و لا ترتبط بكمية العمل الذي يقوم به شاغل الوظيفة، وغالبا ما يؤثر سلبا على الانظمة الادارية القائمة بالدولة خاصة الدول الريعية. فالرشاوى التي يمكن أن يحصل عليها شاغل الوظيفة بسبب موقعه ودوره في اتخاذ القرارات يدخل ضمن أشكال الفساد وهكذا يمكن تفسير الصراع على المواقع والسلطات أحياناً بدوافع مادية للحصول على نصيب أكبر من الريع الوظيفي[2].

5– **ريع المضاربة:** في هذا النوع من الريع يحصل المضاربين بالرغم من تعرضهم للخسائر أحياناً ،على مداخيل عالية ويجمعون بذلك ثروة تصبح بدورها مصدراً لمداخيل جديدة، ويظهر أكثر في سوق العقارات أو في أسواق الأوراق المالية ، أوفي شتى القطاعات شرط تميز مادة المضاربة بالندرة في السوق وانخفاض العرض و زيادة الطلب[3].

6 – **الريع الاحتكاري:** نتيجة احتكار السوق وتحديد مستوى العرض بحيث تكون الأسعار أعلى من تكاليف الإنتاج مما يوفر للمحتكر ربحاً إضافياً يمثل الريع الاحتكاري.

7 – **الريع المنجمي:** وهو الدخل الزائد الناجم عن استثمار الثروات الباطنية اليابسة، السائلة أو الغازية المستخرجة من المناجم أو الآبار، تتحدد أسعار منتجات الثروات الباطنية مثل الذهب والنفط والغاز وغيرها حسب تكاليف إنتاج الثروات الباطنية الأقل إنتاجية والتي

[1] المكان نفسه

[2] المكان نفسه

[3] المكان نفسه

يكون إنتاجها ضرورياً لتلبية الطلب عليها، فإن المناجم والآبار ذات الإنتاجية العالية تكون تكاليفها متدنية وتعطي مستثمريها ريعاً منجمياً إضافياً يشبه إلى حد كبير الريع العقاري الفرقي.

هناك من يضيف نوع آخر من الريع هو الريع التكنولوجي الذي ينجم عن البحث العلمي المتطوّر والحصول على الجوائز العالمية و براءات الاختراع التي تحصل عليها الدولة.

ثالثا: ماهية الريع النفطي:

1- **تعريف الريع النفطي:** هو ريع منجمي ذو أهمية كبيرة في خلق ثروة للامم، وأكثر من ذلك اذ يقول القائد العسكري البريطاني تشرتشل "**من يملك النفط يملك العالم**" فهو شريان لأي قوة اقتصادية في العالم، وهذا ما يفسر المساعي الامريكية للسيطرة الاحتياطي النفط العالمي، ويندمج النفط ضمن مصادر الطاقة الغير المتجددة مثله مثل الفحم، الغاز الطبيعي..الخ و يعرف بمصطلح الذهب الأسود، أو دم الأرض، أو البترول.

تعريف البترول: كلمة البترول مشتقة من مصطلح petroleum وتتكون من:Petr وتعني الصخر و Oleum تعني الزيت، أي زيت الصخر، وهو سائل داكن اللون يحوي شوائب كيميائية، كغاز البوتان، البنزين، القطران،...الخ ،وهو مادة بسيطة ومركبة في آن واحد، بسيطة كونه مركب كيميائي من عنصري الهيدروجين و الكربون وشوائب أخرى، ومركبة لما يستخلص منه من مشتقات، ويعرّف أيضا أنه سائل لزج وكثيف يحتوي مواد صلبة و اخرى غازية لونه بين البني و الأسود، وعديم اللون حسب الطبيعة الجيولوجية للأرض، يتميز برائحة قوية و قابلية خارقة للاشتعال[1].

اكتشف النفط في القرن 19 بالضبط في 1830م، حيث تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الامريكية، وفي روسيا سنة 1856م، ثم في ايران ومصر سنة 1901 ثم في رومانيا وكندا وايطاليا سنة1910، بعدها اكتشفت احتياطات نفط عبر بلدان مختلفة في، وصولا الى الجزائر حيث اكتشف النفط سنة 1956، كما هو موضّح في الجدول التالي.

[1] المرجع نفسه ، ص.10.

جدول رقم 02: اكتشافات النفط في أهم المناطق بالعالم.

الدولة	تاريخ الاكتشاف
1830	الولايات المتحدة الامركية
1856	روسيا
1901	ايران– مصر
1910	رومانيا،كندا،ايطاليا،ألمانيا،اليابان،الهند،المكسيك،الارجنتين،أندونيسيا
1911	جزر اليورنيو في بريطانيا
1914	فنزويلا
1927	العراق
1932	البحرين
1936	الكويت
1938	العربية السعودية
1956	**الجزائر**
1967	النرويج

المصدر: وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتورا غير منشورة،(جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2013)،ص.5.

2- وحدة قياس الثروة النفطية :لكل مادة على وجه الارض لها وحدة قياس وضعها لها الانسان بهدف سهولة التعامل معها ، سواء الاغراض تجارية أو لمتطلبات الحياة اليومية، لذا وضعت مقاييس دولية لقياس الثروة النفطية ، وتصنف الى صنفين هما[1]:

[1] المرجع نفسه،ص.15.

أ- **وحدة القياس على أساس الحجم:** هي وحدة القياس الامريكية و الاكثر شيوعا في العالم، **البرميل le barel** و الذي يعادل 159 لتر، أو المتر المكعب اذ 1 متر مكعب يعادل 6.28 برميل ويستعمل هذا المعيار في أوروبا الغربية كفرنسا و المانيا خاصة.

ب- وحدة القياس على أساس الوزن: هي كذلك واسعة الاستعمال وتعتمد على وحدة الطن كمعيار قياسي و هناك ثلاثة أنواع هي: الطن الطويل يعادل 1006 كغ، الطن المتري يعادل 999 كغ، الطن القصير :906 كغ.

2- **أنواع النفط:** للنفط عدة أنواع يرتبط أكثر بالطبيعة الجيولوجية للمنطقة المتواجد بها كذلك الطبيعة الكيميائية المكونة له من مكونات صلبة الى مكونات غازية وسائلة كمايلي :

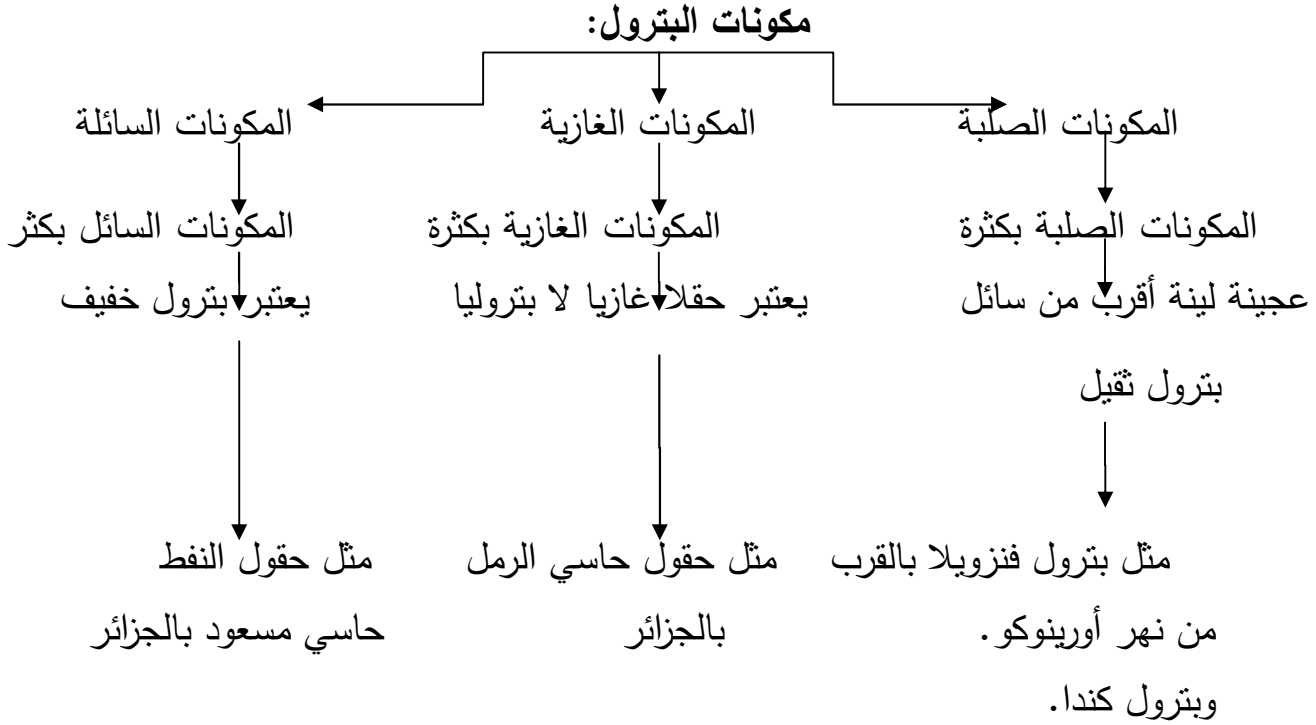

الشكل رقم 01: مخطط يفسر أنواع البترول ومناطق تواجده (من اعدا الطالبة)

المبحث الثاني: نظرية الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي.

لعل أفضل ما يستهل به في هذا المبحث ما يعرف في أدبيات السياسة ب " نقمة النفط" ، أو النفط بين النعمة و النقمة و لتحليل هذه العبارة لا بد من ادماجها ضمن مصطلح الدولة الريعية التي تقوم سياساتها العامة بالخصوص السياسات الاقتصادية بصفة كبيرة على الاقتصاد الريعي، لذلك لا بد من اظهار ميزات الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية ، خاصة أن الريع المعتمد في هذه الدراسة هو الريع النفطي، فالدولة التي تملك الثروة النفطية هي أفضل من التي لا تملكها، فالاولى لديها فرص الانفاق على البنى التحتية و المضي قدما في مسار التنمية وتحسين مستوى الدخل للأفراد وكذا تحسين مستوى المعيشة لشعوبها وضمان الخدمة العمومية. ومن المفروض هذا سيساعد على ضمان الاستقرار و الرفاه في المجتمعات الريعية عكس نظيراتها، لكن الواقع يظهر العكس، اذ أن الدول التي يقوم اقتصادها على الريع النفطي هي الاكثر عرضة للازمات الاقتصادية المرتبطة بأسعار هذه المادة في السوق الدولية ما يؤثر سلبا على الدخل الفردي الاجمالي و الدخل القومي ككل.

واذا ما طبقت نفس هذه الافكار على المفهوم التقليدي للريع المرتبط بالارض وجد أن أصحاب الآراضي هم الطبقة البورجوازية المهيمنة على مفاتيح السلطة في النظام الاقطاعي.

رغم تطور مفهوم الريع وظهور ريوع جديدة تتماشى وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي الى الدولة التشاركية بالمفهوم الحالي الا أن مفهوم الهيمنة و السيطرة و الاحتكار و التسلط على الريع لم يتغير اذ بقي كما هو خاصة المجتمعات العربية الهشة من ضمنها الجزائر.

المطلب الاول: الاقتصاد الريعي المفهوم و الاشكالية.

يكثر الجدل حول منظورين لمعنى الاقتصاد الريعي[1]، أولا، من حيث المفهوم تأثيره على الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي في دخلها القومي، ثانيا، من حيث آثاره السلوكية على

[1] محمد الشيمي في ، https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/Pwm7

المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريعي، ومضمون العلاقة بين السلطة والمواطن في ظل هذا الاقتصاد الذي تسبب في التغيير الجذري الذي طرأ على مواطني

البلدان التي تعتمد على الريع وهذه هي الإشكالية، فقد تغيرت المنظومة القيمية في المجتمع الريعي، ما يجعل الاقتصاد الريعي نظاما هشّا سهل الانهيارً، لا يدوم طويلاً وهو يمثل حالة من حالات التملّك للحكومات التي تمتلك الريع ومن ثم تمتلك الشعب كرعية.

مفهوم الاقتصاد الريعي، باعتباره هو ذلك النظام الاقتصادي المغلق الذي تقوم سياسته المالية على الجباية البترولية أكثر من الايرادات في اعداد الموازنة العامة للدولة، أي قائم على مصدر ريعي رئيسي غير متجدد.

كما يعرّف أنه اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة لآليات إنتاج سواء فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه و توزيعه و بيعه[1].

وأول من استعمل هذا المصطلح باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه ثروة الأمم ولكن أول من استعمله كنمط اقتصادي هو كارل ماركس في كتابه رأس المال أن في الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج، و يقسم الاقتصاد الريعي إلى نوعين[2]:

أحدهما خارجي ويشمل ريع النفط والغاز إذ أن هناك فرقاً كبيراً بين تكلفة استخراجها وسعر بيعهما وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها تفوقاً كبيراً وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية.

[1] المكان نفسه

[2] غسان ابراهيم، المرجع السابق، ص 4

والنوع الآخر للريع يأتي من المصادر الداخلية وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم هذا النوع من سوء استخدام المال العام وريع المضاربات المالية و العقارية إذ يتم السعي للربح دون مجهود وريع الأخير بالاضافة الى ريع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة في حين بات اليوم قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته.

المطلب الثاني: نظرية الدولة الريعية:

مفهوم الدولة الريعية يطلق اصطلاحاً على الدولة أو المجتمع الذي يعيش في تبعية للدخول الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية كالنفط، و تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الانتاج والعمل الذي هو الريع بشكليه، المتمثل في الدخل المتحقق من موارد طبيعية كالمعادن والثروات الغابية والنفط والغاز(ريع الموارد الطبيعية)، و المتمثل في الدخل المتحقق عن ميزة ترتبط بموقع الدولة الجغرافي وهو ما يسمي بالريع الاستراتيجي[1].

عرّفها الكاتب الإيراني حسين مهدافي كمايلي: "**الدولة التي تحصل على جزء جوهري من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع** "[2].

يشير الكاتب إلى أن تحديد المصادر الريعية مسألة تقديرية لم تتفق الآراء بشأنها إلا أنه من المتفق عليه أن غلبة العناصر الريعية الخارجية هي المحدد في اعتبار الدولة ريعية، ويرى الكاتب أن للدولة الريعية مظهراً مهما وهو عندما يؤول الريع أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محددة تتمثل بالطبقة الحاكمة ومن ثم يتم توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على غالبية السكان، وحسب الكاتب أن اطلاق صفة الدولة الريعية ليس بالضرورة أن تكون ملازمة للدولة في كل الفترات وانما في ضوء مقدار ما تسهم به العوائد الريعية الخارجية في الناتج االمحلي

[1] أحمد علوي، **الاقتصاد الريعي ومعضلة الديموقراطية في العراق**، في

http:// www.akhbaa.org/home/assets/docs/adilhabaarticle08112011.doc، يوم 2017/06/16 على الساعة 17:26

[2] لقرع بن علي، المرجع السابق ، ص 75.

الاجمالي، ومن ثم قد تتحول الدولة من ريعية الي شبه ريعية أو العكس، وحسب هذا المفهوم فالدولة الريعية تزول بزوال الريع.

نفس الرؤية يتقاسمها كل من حازم البلاوي و جياكومو لوشياني، في تعرفهم للدولة الريعية على أنها " **كل دولة تتلقى جزءا هاما من عائداتها المالية من المصادر الخارجية في شكل ريع اقتصادي**"[1]، والدولة الريعية بوصفها العام ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة بالنفط، فاسبانيا التي ظلت طوال القرن 16 دولة ريعية اعتمدت في معاشها على ما كانت تحصل عليه من ذهب وفضة من مستعمراتها في امريكا الجنوبية.

المطلب الثالث: الاشكالية بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية.

انطلاقا من المفاهيم السابقة للاقتصاد الريعي و الدولة الريعية تظهر إشكالية العلاقة بينهما.

فالاقتصاد الريعي يشار اليه في الحالة التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي، ويعد المصدر الخارجي للريع أمراً أساسياً في تحديد العلاقة بين الدولة والاقتصاد الريعين وكمقدمة لفهم جوهر الإشكالية ينبغي أن نفهم لماذا الريع الخارجي وليس الداخلي هو المحدد الأساس في توصيف هذين المفهومين[2].

إن وجود الريع الداخلي لابد وأن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية وبالضرورة تشارك العناصر الريعية، يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية بل إن وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي فالريع الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة ولذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفاً جزئياً للاقتصاد بمجموعة تشير إلى الفئات دون الأغلبية .

[1] المرجع نفسه، ص 76
[2] المكان نفسه

أما في حالة الريع الخارجي، فإنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة ولهذا يستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دوراً أساسيا في الحياة الاقتصادية وبهذا المعنى وصف الدكتور حازم الببلاوي الاقتصاد الريعي بالسمات الآتية[1]:

1. إن الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل في الاقتصاد انما النوع السائد.
2. يجب أن يكون منشِأ الريع خارجياً بالنسبة إلى الاقتصاد إذ أن الريع الداخلي ما هو إلا تحويل لمدفوعات داخلية.
3. أقلية السكان من تولّد الريع ولا تشترك الأكثرية إلا في توزيعه أو استغلاله.

كما عالجت شمس الاصيل، اشكالية الدولة الريعية في مقالها الدولة الريعية و الديمقراطية قائلة:

"نحن أمام دولة تتسلم ثروة الريع الخارجي بكامله وتوزعه حسب مبدأي الولاء والزبونية من جهة والانتماء الفرعي غير الوطني الطائفي، القبلي، العائلي من جهة أخرى، ولن يكون ذلك التوزيع قائماً على العدل والإنصاف والأولويات المجتمعية والالتزام الأخلاقي بالفقراء والمهمّشين"[2].

ووضع المفكر المصري حسين توفيق ابراهيم شرطا للحكم على دولة أنها ريعية عندما تفوق الجباية الريعية نسبة 40% من الناتج المحلي الاجمالي، و تبني الدولة سياسة الانفاق العام بشكل كبير في قوله:

[1] لقرع بن علي، المكان نفسه.

[2] شمس الأصيل ، **الدولة الريعة و الديمقراطية**، تحرير علي محمّد فخرو، الآراء ، الصادرة في 2015/05/21، العدد 2464.

"... هي كل دولة تحصل على جزء من ايراداتها تفوق % 40 من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الانفاق العام جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الاجمالي ... كما تقوم الدولة بدور بسيط بين القطاع النفطي و بقية قطاعات الاقتصاد من خلال برامج الانفاق العام"[1].

حسب العلاقة التي قدّمها حازم الببلاوي بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية فإن الاقتصاد الريعي يولد دولة ريعية، وضمن هذا الوصف تكون الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة تسيطر على السلطة توزع هذه الثروة الريعية على أغلبية السكان، فالدولة حسب هذا المنطلق ليست سوى همزة وصل بين القطاع الريعي وبين القطاعات الاخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع أخرى من خلال برامج الأنفاق العام، هذا ما آل اليه جاكومو لوشياني، اذ يصف الدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي[2].

ومن هذا يتضح الغموض القائم بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، و التفريق بينهما لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين حيث أن هناك تداخل في الطبيعة الريعية لهذه المفاهيم.

يلزم حازم الببلاوي في مفهوم الاقتصاد الريعي باشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الريع وليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الريعي أن تكون دولة ريعية، عكس جياكومو لوشياني الذي ألزم الاقتصاد الريعي بدولة ريعية من خلال توجهات الدولة الأنفاقية في الوقت التي تكون فيه الدولة مدعومة من ريع خارجي وإذا كان الأمر قد حسم بشأن مفهوم الدولة الريعية النفطية وإلزامه بدور الأقلية في توليد الريع الخارجي وبنسبته في الناتج المحلي الإجمالي فالأمر ليس كذلك مع العائدات غير النفطية.

[1] المرجع نفسه، ص77.
[2] المكان نفسه.

ففي الوقت الذي يرى فيه حازم الببلاوي أن تحويلات العاملين بالخارج تعد ريعاً ناجماً عن القيمة المضافة يرى لوشياني فيها أنها لا تولد دولة ريعية كونها لا تعود إلى الدولة وإنما للمهاجر نفسه أو لعائلته وقد تحاول الدولة أن تفرض ضريبة على دخل المهاجر ولكن ليس باستطاعتها قبل أن تدخل الحوالة في الاقتصاد المحلي.

وطرح حازم الببلاوي مفهوم آخر هو الدولة الشبه ريعية [1]التي تعتمد على مصادر أخرى غير النفط، كالمساعدات الخارجية، تحويلات المهاجرين، الممرات الاستراتيجية كقناة السويس.

ويرى بخصوص هذا الغموض، أن الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في نقطة النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع، ففي دول الريع النفطي يعمل في توليد الريع النفطي الخارجي عدد محدود من العاملين ويعود الريع بأكمله إلى عدد قليل من النخبة الحاكمة في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان وعند ذلك نكون في صدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية أي أن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ريعية ولكن الدولة الريعية تولد اقتصادياً ريعياً حتماً من خلال تحويل العائدات الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وبهذا المعنى يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون اقتصادها ريعياً كالسويد، في حين أن هناك دولاً اقتصادها ريعياً ولم تحسب ضمن الدولة الريعية كسنغافوره، فالاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام أي انه نتيجة وليس سبباً وأنه نظام فرعي من دولة ريعية وليس العكس .

ومن منظور آخر قدّم أوليفر شلومبرغر تحليل مقارن عن النظم الريعية و النظم الاشتراكية و النظم الرأسمالية، فالاقتصاديات الريعية تشترك مع الاقتصاديات الاشتراكية في هيمنة الدولة على الموارد الاقتصادية، غير أن النظم الاشتراكية تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية و العمالة الكاملة، عكس النظم الريعية التي تأخذ من العدالة الاجتماعية و التعليم

[1] المرجع نفسه ، ص 78

المجاني و الرعاية الصحية كتأمين الولاء للقيادة السياسية، وما يميّز النظم الريعية عن النظم الرأسمالية، كون النظم الريعية ضد عقلنة وترشيد الاقتصاد، عكس النظم الرأسمالية التي تستثمر في الانتاج من أجل تحقيق الفائدة و المنفعة، وهدف الدولة الريعية ليس تحقيق تراكم رؤوس الأموال بواسطة الاستثمار الانتاجي بل بناء سلطة سياسية استبدادية للبقاء في الحكم، هذا ما يجعل النظم الريعية نمطا متميّزا لا هو رأسماليا ولا هو اشتراكيا[1].

لقد أثير الجدل حول مصطلح الدولة الريعية خصوصا بعد ظهور مصطلح الدولة ما بعد الريعية، ولكن هناك إجماع على أن الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تعتمد على العائدات النفطية لسد نفقاتها الحكومية، أما الدولة ما بعد الريعية فهي الدولة التي تعتمد على عائدات صادراتها من المواد الأولية من اجل سد إنفاقها الحكومي، وعليه يمكننا أن نقسم الريع إلى ثلاثة أقسام هي[2]:

- الريع الطبيعي ويتمثل بالموارد الطبيعية المتوفرة لدى الدولة، كالنفط والثروات المعدنية الأخرى.

- الريع الاستراتيجي ويتمثل هذا النوع من خلال موقع الدولة من حيث الموانئ ومدى تحكمها بطرق التجارة أو تمتعها بميزة جيوسياسية كالأشراف على الممرات المائية.

- الريع التحويلي ويتمثل بما تحصل علية الدولة من معونات ومنح بالإضافة إلى أشكال الدعم الأخرى.

مما سبق التطرق اليه لحدّ الآن يظهر أنه هناك خصائص و سمات يجب أن تتوفر في الدولة حتى توصف بأنها ريعية، ويكمن حصر هذه السمات في مايلي:

الخصائص الاقتصادية:

- تتميز بوجود موارد مالية مهمة خارجية غير مرتبطة بالانتاج.

[1] لقرع بن علي، المرجع نفسه، ص79

[2] حوراء رشيد مهدي الياسري، **مساوئ الدولة الريعية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات اللاإستيراتجية في ، **http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/566**

- تتميز بالتحكم و الرقابة على الريع وكيفية توزيعه.
- اقتصادها مهمش للقطاعات الانتاجية .
- عدم كفاءة القطاع الخاص و فرص الاستثمار و التصنيع.
- الانتاج المنجمي أو انتاج المحروقات يفوق 10%من الناتج الداخلي الخام، و40% من الصادرات المنجمية[1].
- تمركز خلق الثروة بيد الاقلية الحاكمة والباقي مستفدون من الحصة الموزعة عليهم.
- الثقافة الريعية لدى المجتمع و القائمة على الربح السهل و العزوف عن العمل.
- ارتفاع حجم الانفاق العام.
- هيمنة الشركات الاجنبية على السوق المحلية، أو ما يعرف بالانكشاف الخارجي أي استراد كل اللوازم من الاسواق الخارجية[2].
- تتميز الدول الريعية بالغياب النسبي للإيرادات الضريبية، ما يجعل للمواطنين حوافز أقل للضغط على الحكومة.

الخصائص الاجتماعية : المتمثلة في :

- آفات اجتماعية، كالفقر، البطالة، تدهور المستوى المعيشي للسكان، عدم تكافؤ الفرص.

الخصائص السياسية : التي تتمثل في :

- ظهور الدكتاتوريات، وأنظمة تسلطية مغلقة اذ أغلبية الانظمة الريعية في العالم هي أنظمة استبدادية وهي أهم ميزة سلبية لهذه الانظمة ،وتسلط الحاكم على مصدر الدخل ما ينتج عنه احتمال عدم تواجد نظام ديمقراطي يقوم على الشفافية و العدل و المساواة .

[1] المرجع نفسه، ص 79.

[2] لمياء عماني، شهرزاد زغيب، **ادارة الموارد بين الدولة و السوق و التنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية، حالة الجزائر**، التواصل في الادارة و الاقتصاد و القانون، العدد 23، جوان 2014، ص 52

- الزبائنية السياسية ،استخدام علاقات القرابة ،الصداقة ،الجهوية ،والمنفعة المتبادلة في تسيير الشأن العام .
- الولاء السياسي للنظام ، وانتشار الثقافة الريعية.
- سيطرة واحتكار النخبة الحاكمة للريع، وتوظيف الريع في التسويق السياسي والحملات الانتخابية في هذه الدول .
- تحرر هذه الدول من مبدأ المحاسبة نتيجة عدم اعتمادها سياسة التحصيل الضريبي.
- توظيف مداخل الريع في تمويل و تقوية الاجهزة الامنية القائمة في الدولة.

الخصائص الادارية : المتمثلة في :

- انتشار الفساد الاداري، حيث تؤدي الوفرة المالية للدول النفطية الى التوسع في الانفاق العام ببرمجة مشاريع ضخمة [1] .
- انتشار البروقراطية بالمفهوم السلبي بصفة واسعة.
- هيمنة الريع الوظيفي على علاقات العمل الاداري.

و مما سبق يظهر، جليا أن هذا التداخل الوظيفي بين كل من مصطلحات ،الريع، الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية انما هو ظاهري أكثر مما هو عليه ، فالعلاقة واضحة بين المتغيرات الثلاثة، اذ ذهبت أدبيات الدراسة في العلوم السياسية الى أن، الدولة الريعية هي التي تتلقى جزءا هاما من عائداتها المالية من المصادر الخارجية ،وفي شكل ريع اقتصادي الذي تبنى عليه القاعدة الاقتصادية و التي تعتمد بشكل كبير على الجباية الريعية مقارنة بالايرادات العامة المتعلقة بالضرائب و الاستثمار، وينتج عن هذا نظام اقتصادي ريعي الذي يتميز بوجود موارد مالية خارجية بصفة مستمرة و غير مرتبطة بالانتاج المحلي، أي الريع هو الشريان الحيوي الذي

[1] لقرع بن علي ، المرجع نفسه، ص 78.

تقوم علية هذا النوع من الدول، وعلى هذا الاساس يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الدول بأخذ معيار الريع للتصنيف[1] وهي:

- الدول الانتاجية: التي تحصّل ايراداتها من القطاعات الانتاجية كالصناعة ،مثل دول أوروربا و أمريكا الشمالية ،ودول جنوب شرق آسيا.

- الدول الريعية: التي تعتمد على الريع لتمويل الخزينة العمومية للدولة ،والدول النفطية نوع من هذه الدول ، مثل دول الخليج العربي ،الجزائر، نيجيريا، ايران، فنزويلا، ...الخ.

- الدول الشبه الريعية: و التي تعتمد في ايراداتها على مصادر للريع الخارجي كالسياحة و الممرات الاستراتيجية كقناة السويس بمصر.

وفي تصنيف موريس ديفرجه للمجتمعات، هناك نظم مجتمعية مصنفة أنها خارج التنمية، ووصفها أنها نظم مجتمعات لا يشكل النمو الاقتصادي لها الغرض الرئيسي، وهذا ما ينطبق على الدول الريعية، التي لا تهتم بالنمو الاقتصادي أكثر مما تهتم ببقاء النخبة في الحكم[2].

فنظرية الدولة الريعية جاءت لتوضح العلاقة القائمة بين الدولة و المجتمع، ومعالجة اشكالية "هل البترول يعيق الديقراطية"، كدراسة قام بها Michaël rousse بعنوان "التسلطية و الديمقراطية في الدولة الريعية"[3]، و دراسة Michaël herber بعنوان" لا تمثيل بدون ضريبة ،الريع، التنمية والديمقراطية"[4]، اذ يرى أن الريع يعيق تجسيد نظرية العقد الاجتماعي التي تربط الطبقة السياسية بالطبقة الاجتماعية ذلك لأن الدولة الريعية تتخلى بطريقة أو بأخرى عن مبدأ الضريبة الذي يعطي فرصة للمواطن في المشاركة باتخاذ القرار، وما دام المواطن لا يدفع الضريبة، فلا وجود لتمثيل في هذه الحالة تصبح الانتخابات شكلية وفقط فالممثلين غير مجبرين على تلبية رغبات المواطن الذي لا يقوم بأدنى واجبات المواطنة.

[1] لقرع بن علي، المرجع نفسه، ص 80.

[2] موريس ديفرجه، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة ل سليم حداد،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1991)، ص 279.

[3] المرجع نفسه، ص.82.

[4] المرجع نفسه، ص.90.

في الاخير يتضح أن نظرية الدولة الريعية جاءت كتفسير لهيمنة الانظمة الاستبدادية ، وأسباب فشل التحول الديمقراطي بها، فمن جهة المواطن لا يدفع ضرائب لذا ليس لديه الحق في الضغط على الحكومة للاستجابة لمطالبه، ومثل هذه الدول تفشل في التطور سياسيا واقتصاديا وغياب كبير للتنمية بها، وان حدث أن استجابت الحكومة لمطالب بعض الفئات (نادرا ما يحدث)، فالدولة تقوم برشوة المواطنين ببرامج رعاية اجتماعية دنيا هي في الاصل حق للمواطن، و تكون السياسة المالية لهذه الدول مجرد انفاق عام وفقط .

عكس دولة الرفاهية الاجتماعية، التي تهدف الى توفير الحد الادنى من الخدمات الصحية و التربوية وشبكة الحماية الاجتماعية، منها الضمان الاجتماعي، تلتزم بسياسات من شأنها ازالة الفوارق الاجتماعية، كعقد اجتماعي بين الدولة و المجتمع(الحاكم و المحكوم)، حسب هذا المفهوم فالدولة الريعية وان قامت بتأمين الحد الأدنى من الخدمة العمومية وبدرجات متفاوتة، فهي بالمقابل لم تقم بازالة الفوارق الاجتماعية أو على الاقل التخفيف منها دون المساس بأمن الدولة و مصالح النخب الحاكمة، لا بل أكثر من ذلك فهي بطريقة أو بأخرى تتخلص من مبدأ المساءلة و تشجع انتشار هذه الظاهرة، والمهم في الدرجة الاولى عند هذه الدول هو حماية النظام القائم و توزيع ما يمكن توزيعه من الشفافية حسب المعادلة القائمة على أن ما تم توزيعه هو مبادرة من الحاكم و ليس نتيجة عقد اجتماعي، خاصة و أن موضوع التنمية و النمو الاقتصادي لهذه الدول جاء كحتمية في ظل ما أتت به العولمة في وقتنا الحالي خاصة موجة التحول الديمقراطي التي تتطلب تغيير جذري في المؤسسات و الحوكمة التي طغت عليها المنظمات الدولية في تسيير الشؤون السياسية و الاقتصادية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي اللذان وضعا اقتصاديات هذه الدول في خط أحمر اذ لا بد منها من تبني اقتصاديات ذات طاقات متجددة تضمن الحياة الكريمة للافراد، فالحديث هنا يدور حول تحقيق نظام اقتصادي عالمي، في اطار اقتصاد السوق القائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وحرية النشاط الاقتصادي و توافر التربة الملائمة لتوليد الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص و التخلص من التبعية النفطية.

المبحث الثالث : مدخل مفاهيمي للسياسة المالية :

تعرّف السياسة العامة على انها مختلف البرامج و النشاطات و القرارات التي تصدر عن الحكومة بهدف توفير الخدمة العمومية وتحقيق التنمية، ولذلك تحتاج الدول الى أموال في شكل ميزانيات تترجم ضمنها هذه الاهداف الى سياسات عامة، ولعل السياسة المالية فرع من فروع السياسة العامة للدول التي تصنف كشكل من أشكال السياسات الاقتصادية، وفي هذا المبحث يتم التطرق الى مفهوم السياسة المالية ،أهدافها، أدواتها، خصائصها، والنظريات المفسّرة للسياسة المالية.

المطلب الاول : ماهية السياسة المالية.

أوّلا: تعريف السياسة المالية: للسياسة المالية تعاريف عدّة يذكر منها أنها:

استخدام الحكومة لأنشطة مالية معينة لاستقرار الاقتصاد الوطني مستخدمة في ذلك أدوات ضريبية ،القروض العامة ،النفقات العامة[1].

كذلك هي "**تلك السياسات و الاجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الايرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى** "[2].

ذهب التعريفين السابقين الى تقديم مفهوم للسياسة المالية من منظور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك باستخدامها لأدوات بهدف تحقيق التوازن بين العرض و الطلب، أي ما هو موجود في الخزينة العمومية وما هو مطلوب كسياسة عامة وبرامج حكومية، فهي بمثابة وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق ادارة الاقتصاد الوطني.

[1] غالم سعدية، غطاس منال، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي ،دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015)، ص.3.

[2] أريا الله محمد ، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،2011) ،ص.3.

وعجز الانظمة الاشتراكية السائدة لاعادة التوازن، دفع لظهور النظرية الكنزية التي نادت بصراحة الى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، مستخدمة السياسة الانفاقية الحكومية كمضخة تولد الطاقة المحركة للاقتصاد و التي يكون منبعها السياسة الضريبية لهذه الدول، وهو ما أيدته المدرسة الاشتراكية المنادية بالعدالة الاجتماعية، والتخطيط المركزي، وازالة الفوارق الاجتماعية.

في نهاية مرحلة السبعينات، ظهر فكر ينادي بتراجع دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي ،والتحول من القطاع العام الى انتهاج نظام الخوصصة، المنتشرة في انجلترا منذ عام 1979م، بعد ظهور أزمات اقتصادية، كالمديونية، البطالة، التضخم ...الخ في الانظمة التي أيّدت فكر مبادئ المدرسة الاشتراكية، فأحداث 05 أكتوبر 1988 بالجزائر مثال حي على ذلك، فعلى هذه الدول التدخل في النشاط الاقتصادي والدفع بالنمو والاستثمار وتكوين قطاع خاص كفؤ وتشكيل طاقات متجددة[1]، تعرف بمرحلة اقتصاد السوق.

التعريف اللغوي : اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية " fis " والتي يقصد بها حافظة النقود أو الخزانة.

التعريف الاصطلاحي: هي كلمة مركبة من السياسة كمجموعة قرارات و برامج حكومية، والمالية التي تعني المالية العامة للدولة، أي هي القرارات والبرامج الحكومية التي تسيير الشؤون المالية للدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو هي السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة لتحقيق أهداف محددة، حسب التعريف الموالي :

"**هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق و الايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمل،الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية** "[2].

[1] مسعود دراوسي ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، رسالة دكتورا غير منشورة (جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006)،ص.38.

[2] المرجع نفسه، ص.48.

في هذا المفهوم حصة للفكر الاسلامي في كتاب **لقطب ابراهيم محمد** ورغبته في تقديم نموذج اسلامي لسياسة مالية عامة حققت ازدهار الوطن ورفاهية الشعب واستقرار المجتمع، نتيجة لما اتسم به رئيس الدولة من عدل وعلم وتقوى في الاموال العامة واختيار مستشاريه و ولاته على أساس المقدرة والكفاية، هو رئيس الدولة الاسلامية عمر بن عبد العزيز، لم يعطي تعريفا مباشرا لهذا المصطلح بل شموليات وعموميات لما حضي به هذا المفهوم من تغييرات و تطورات واكبت تطور الدولة بحد ذاتها، قبل ذلك كان لمحمد رسول الله (ص) و الخلفاء الراشدين منهم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) دور في السياسة المالية المتمثلة في، مجموع ايرادات عامة تفرضها الدولة كالزكاة، خمس الغنائم، الجزية، الخراج، عشور التجارة، ومجموع نفقات عامة توجهها الدولة لمصلحة الرعية، في نفقات خمس الغنائم والزكاة، شرط أن تدير الدولة هذه العناصر في اطار أحكام الشريعة الاسلامية لتحقيق أهداف المجتمع الاسلامي[1]، وبالعودة لعمر بن عبد العزيز، كان في قمة العدل والدراية بالمال وادارته، يقول في هذا الشأن: "**من أراد أن يسأل عن المال فيأتيني ،فان الله تبارك وتعالى جعلني له خازنا وقاسما**"[2].

وفي شأن ترشيد الانفاق العام يقول:

"**ولكم علي اذا وقع في يدي (أي المال العام)،أن لا يخرج مني الا بحقه**"[3].

وأعلن سياسته المالية بشأن الايرادات العامة و النفقات العامة فقال، "**أيها الناس انه لم يبلغ ذو حق أن يطاع في معصيته و اني لا أجد هذا المال يصلحه الا خلال ثلاث، أن يؤخذ بالحق، ويعطى بالحق، ويمنع من الباطل**"[4].

وعن الادارة بالعدل في الجباية قال"**لكم علي أن لا أجتبي شيئا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه**".

كذلك عرفها حامد عبد المجيد دراز انها :

---

[1] قطب ابراهيم محمد ، **السياسة المالية لعمر بن عبدالعزيز** (مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988)،ص.9.

[2] المرجع نفسه، ص.89.

[3] المكان نفسه.

[4] حماد سيف الدين، **السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،2015)، ص.3.

"برنامج تخططه وتتخذه الدولة عن عمد مستخدمة في مصادرها الارادية وبرامجها الانفاقية لاحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع"[1].

التعريف الاجرائي:

مما سبق ذكره الى حد الان عن السياسة المالية، تعرّف على أنها أداة حكومية تستعمل لهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي على المستوى الكلي و الجزئي للدولة وذلك باستخدامها أدوات التحصيل الضريبي و سياسة الانفاق الحكومي.

ثالثا: أهداف السياسة المالية:

ذهبت التعاريف السابقة الى تعريف السياسة المالية من منظور الاهداف التي تحققها والهدف الرئيسي هو تحقيق التوازن الاقتصادي، أي تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الانتاج والتشغيل، والتحول المستمر من الركود و الكساد الى الانتعاش و التوازن، وظهور اختلالات في النشاط الاقتصادي يشكل عائقا في رسم السياسات العامة للدولة وتنفيذها، قد ينتهي بها المطاف الى زعزعة كيانها، هنا يظهر دور الدولة وضرورة تدخلها لاعادة التوازن وتفادي ظهور فجوات أو التخفيف من حدتها عن طريق استخدام أدوات السياسية المالية، لكن للسياسة المالية أهداف أخرى أبعد من ذلك تتمثل في[2] :

1 – تحقيق التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه وتحقيق توازن بين الإيرادات العامة و النفقات العامة أي التوازن بين المال المسخر و المشاريع المنجزة.

2– تحقيق التوازن العام: التوازن بين مجموع الانفاق القومي و الناتج القومي التي يستدعي وجود الدولة ،واستخدام الضرائب، القروض ،الاعانات ،الاعفاءات الضريبية، لتحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، المتمثلة في الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية

[1] حماد سيف الدين، **السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،2015)، ص.3.

[2] دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص.84 .

المتاحة، وتحقيق درجة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار[1]، ويقصد بالتشغيل الكامل ليس الوصول بالضرورة الى درجة الصفر في معدل البطالة وانما انخفاض نسبي للظاهرة، كون الموازنة العامة للدولة معرضة باستمرار للتذبذب عجزا كان أو فائضا.

-3- تخصيص الموارد: هذه الموارد المتمثلة في الموارد البشرية أي اليد العاملة، و الموارد الطبيعية كالبترول ،الاراضي الزراعية ،المعادن وكافة الموارد الطبيعية سوآءا باطنية، نباتية ،أو ثروة حيوانية...الخ، والرأس المال أو الموارد المالية ،المتمثلة في الاستثمارات، كالمال المستخدم في الانتاج، ويقصد بتخصيص الموارد توزيع الموارد المالية و البشرية بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن للرفاهية في المجتمع، وبأقل تكلفة ويشمل[2]:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الانتاج والاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخاصة.

-4- اعادة توزيع الدخل: المتمثلة في الاجور، عوائد السلع المنتجة، الفوائد، الريع من الدخل الوطني ،المعاشات ،الحماية الاجتماعية، ويقصد بإعادة توزيع الدخل اتباع الحكومة لسياسة مالية تهدف بالأساس الى تقليل التفاوتات الاجتماعية، وذلك بتحديد عوائد عناصر الانتاج و أثمان السلع و الخدمات من جهة، وفرض الدولة للضرائب على ذوي الدخل المرتفع واعادة توزيعها في شكل نفقات عمومية لإشباع الحاجات العامة[3].

-5- تحقيق التنمية الاقتصادية :هي عملية تزيد من الدخل الوطني للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ، فاذا كان معدل التنمية أكبر من معدل السكان ،فان متوسط دخل الفرد سيرتفع ،والتنمية الاقتصادية تعرف على أنها اجراءات و سياسات معتمدة تتمثل في تغيير الهيكل الاقتصاد القومي والهادفة الى زيادة سريعة في متوسط الدخل القومي عبر فترة ممتدة من الزمن

[1] المكان نفسه
[2] المكان نفسه
[3] أريا الله محمد ، المرجع السابق، ص.21.

ولها أبعاد متعددة سياسية ،اجتماعية ...الخ تتماشى مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي ،وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني[1].

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال استعمالها للسياسات الضريبية، والانفاق العام وتتمثل كلاهما في تغيير معدلات الضريبة، وزيادة أو تقليل الانفاق الحكومي أو الاثنين معا.

أولا: السياسة الضريبية :

1- تعريف السياسة الضريبية : تعرف السياسة الضريبية كمايلي[2]:

" مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي لتغطية النفقات العمومية و التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد"

وهناك تعريف آخر يقول أنها :

"مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة، وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها الادوات الضريبية الفعلية و المحتملة، لاحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية، و السياسية و الاجتماعية "[3].

تعريف الضريبة : تعرف الضريبة على أنها :

"فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة أو احدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الاعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة"[1].

---

[1] جبري آمينة، **السياسة الضريبية ودورها في استقطاب وتوجيه الاستثمار، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية زعلوم التسيير،2015)،ص.20.

[2] أريا الله محمد ، المرجع السابق، ص.21.

[3] جبري آمينة المكان نفسه

من هذا التعريف يتضح أن الضريبة وسيلة لاعادة توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع ،وقد وضع آدم سميث شروط عامة لقيام نظام ضريبي فعال و المتمثلة في قواعد: العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في النفقة .

2 – **أنواع الضرائب** : تتفرع الضرائب الى ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة :

أ– **الضرائب المباشرة:** هي تلك الضرائب المفروضة على مختلف وجوه الدخل سواءا العاملين في القطاع الخاص أو القطاع العام، أو الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الخاصة و العامة، تتميز بمرونتها أي امكانية زيادتها أو تخفيضها كلما استدعت الحاجة ذلك[2]، كذلك تعرّف على أنها كل اقتطاع قائم مباشرة على الاشخاص أو على الممتلكات والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، وهي التي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية مثل، الضريبة على الدخل الاجمالي: IRG، الضريبة على الرأس المال ...الخ، وتقوم الضريبة على أربعة أركان هي[3]:

- أن الضريبة فريضة بدون مقابل.
- أن الضريبة فريضة نقدية اجبارية .
- أن الضريبة مردودها مالي يهدف الى تمويل الخزينة العامة للدولة.
- أن الضريبة اقتطاع مالي يفرض من طرف الدولة كسلطة عليا.

مما سبق التطرق اليه يمكن تعريف الضريبة المباشرة على أنها اقتطاع اجباري نقدي تلقائي بدون مقابل آني، وأداة تمارسها الدولة كسلطة عمومية، بهدف تغطية الاعباء، والمصاريف العامة بعد اقرارها من طرف الشعب عن طريق ممثليهم في البرلمان.

[1] حماد سيف الدين ، المرجع نفسه،ص.9.

[2] المكان نفسه

[3] المكان نفسه

ب- الضرائب الغير المباشرة: هي التي يتم تقديرها على أساس المقدرة التكليفية للشخص عند الاستهلاك أو الانفاق، يتم تسديدها بطرق غير مباشرة من طرف الشخص الذي يودّ استهلاك هذه المواد أو استعمال الخدمات الخاضعة لضريبة من الضرائب أو رسم من الرسوم الغير المباشرة، مثل الرسم على القيمة المضافة TVA، الضرائب الجمركية، الرسم على الاستهلاك، وفيمايلي جدول مقارنة للضرائب المباشرة وغير المباشرة(الجدول من اعداد الطالبة).

الجدول رقم 03: مقارنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

معيار المقارنة	الضرائب المباشرة	الضرائب الغير مباشرة
معيار الثبات	تفرض دوريا (شهريا أو سنويا) على الفرد أو المؤسسة، تتكون من عناصر ثابتة من الدخل أو الرأس المال، أي نصيب الثروة المحققة أو قيد التحقق،	تفرض على أعمال عرضية متقطعة، كالضرائب على الاستهلاك، أو المبيعات أو الانتاج، أي نصيب الاعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها،
معيار التحصيل	تحصّل بقوائم اسمية للمكلفين بالضريبة يبين فيها اسم المكلف بالضريبة، والمال الخاضع للضريبة، كالضريبة على الدخل	تحصّل بممارسة نشاطات اقتصادية معينة مثل ضريبة المبيعات ، الضرائب الجمركية ، ضريبة الاستهلاك.
معيار نقل عبئ الضريبة	يحملها المكلف نهائيا مثل، الضريبة على الرأس المال.	يتم نقلها من مكلف الى آخر ونقل ما دفعه من ضريبة على السلعة مثلا عند بيعها للمستهلك، مثل الضريبة على الانتاج و الضريبة على الاستهلاك.

المصدر: مسعود دراوسي ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، رسالة دكتورا غير منشورة (جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006)،ص ص 184-185.

تتميز الضرائب المباشرة بمرونتها وثبات حصيلتها وعدالة توزيعها وقلة تكاليف جبايتها على عكس نظيرتها التي تتميز بارتفاع حصيلتها لاتساع نطاقها و تشمل الانتاج الاستهلاك ،المبيعات ،وسريعة التحصيل اذ لا يشعر المكلف بدفعها كونها تدخل ضمن ثمن شراء السلعة، ويقوم النظام الضريبي على ضرورة التكامل بين كلا النوعين من الضرائب و الرسوم بوجود قوانين صارمة تنظم عملية التحصيل الضريبي بالتالي السياسة الضريبية التي تعبّر عن الشق الأول للسياسة المالية.

مفهوم الوعاء الضريبي: يقصد به الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أي المادة التي تفرض عليها هذه الضريبة كما ونوعا، فاذا ما تقرر اقتطاع جزء من القوة الشرائية في صورة ضريبة تعيّن تحديد الشكل الملموس، للمادة التي تفرض عليها هذه الضريبة[1].

الفرق بين الرسم و الضريبة : يتفق الرسم مع الضريبة كون كلاهما مبلغا نقديا واقتطاعا يدفع جبرا، الا أن الضريبة تدفع مقابل خدمة عامة أما الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة[2].

مفهوم التهرب من الضريبة :يعني إفلات الممول من الضريبة المفروضة عليه وذلك عن طريق الغش ومخالفة القانون وقد يحدث التهرب وقت تحديد وعاء الضريبة وذلك عن طريق إخفاء الممول لبعض المادة الخاضعة للضريبة أو بتقديم إقرار غير صحيح[3].

3 – خصائص السياسة الضريبية :تتسم السياسة الضريبية بالخصائص التالية[4]:

- عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.

[1] حراق مصباح ،**محاضرات في المالية العامة في** http://www.foad8.ufc.dz/cours/comptable/financepublique/INDEX.html، ص.38.

[2] المرجع نفسه ، ص.30.

[3] المرجع نفسه ، ص.42.

[4] المرجع السابق، ص.31.

- تعتمد على أدوات ضريبية ورسوم.
- تسعى الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها وتتمثل في :

* أهداف محدّدة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية .
* مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب.
* مجموعة التشريعات الضريبية واللوائح التنفيذية المتعلقة بالضريبة لبّ الموضوع.

وتجدر الاشارة الى أن للسياسة الضريبية أدوات[1] تعتمد عليها ويعبّر عنها بالانفاق الضريبي، وهي عبارة عن تخفيضات تمسّ المعايير الجبائية تقدّم الى بعض المكلفين بها من أجل تحقيق بعض الاهداف المستقبلية، وتكون هذه الادوات في شكل اعفاءات ضريبية، أو تخفيضات في المعدل الضريبي، أو ترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة[2].

***الاعفاءات و التخفيضات الضريبية:** هي عبارة عن اسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بالضريبة في مبلغ الضريبة الواجب تسديدها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة تتكون هذه الاعفاءات دائمة أو مؤقتة[3].

أ- الاعفاء الدائم: اسقاط حق الدولة في مال المكلف بالضريبة طالما بقي سبب الاعفاء قائما، ويتم منح هذا الاعفاء تبعا لأهمية النشاط في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

ب- الاعفاء المؤقت: اسقاط حق الدولة في مال المكلف بالضريبة لمدة محدة من حياة النشاط المستهدف (عادة ما يكون في بداية النشاط)، وكمثال عن الاعفاء الكلي بالجزائر، اعفاء المؤسسات العامة في الجنوب الجزائري من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري لمدة 10سنوات، والجزئي كالمؤسسات العاملة في الطوق الثاني من الجنوب الجزائري ب25 % من الضريبة على الدخل الاجمالي أوالضريبة على أرباح الشركات.

[1] المرجع نفسه،ص.22

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

***التخفيضات الضريبية** : يقصد بها اخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط ،كالتخفيضات الممنوحة للتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، مقابل التزامهم بتقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم و العمليات التي تم انجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب[1].

1- مراحل التحصيل الضريبي: تتمثل هذه المراحل في:

أ- **تقدير الوعاء الضريبي L'IMPOSITION** أي المادة الخاضعة للضريبة وتتم اما:

على أساس المعاملات والمظاهر الخارجية: أي العلاقة بين دخل المكلف بالضريبة والظواهر المحيطة به لتقدير دخله، كقيمة الايجار لمنزله، أو تبعا لعدد العمال الذين يوظفهم، أو تقدير العتاد المستعمل في الانتاج[2].

✓ **على أساس التقدير الجزافي** :على أساس تحديد دخل المكلفين تحديدا جزافيا، استنادا إلى بعض المؤشرات مثل الايجار الذي يعد مؤشرا ودليلا لتحديد دخل صاحب العقار ،أو رقم الأعمال الذي يعد دليلا لمعرفة أرباح التاجر، أو عدد ساعات عمل أصحاب المهن الحرة.....إلخ، وهناك طرق جزافية أخرى، منها طريقة جزافية قانونية، فيها يتم تحديد وعاء الضريبة من طرف الإدارة الضريبية بصورة جزافية، بناءا على القانون أو التشريع الضريبي للذين لا يتجاوز رقم أعمالهم أو دخلهم مبلغا معينا، أو الطريقة الجزافية الاتفاقية، فيها يتم تحديد وعاء الضريبة باتفاق بين إدارة الضرائب والمكلف بالضريبة، وفي الجزائر اعتمدت الطريقة الجزائية القانونية[3].

✓ **طريقة التقدير المباشر:** تلزم الإدارة الضريبية المكلف بالإفصاح عن القيمة الحقيقية لمادة الضريبة، حيث يستند الإخضاع الضريبي في هذه الحالة إلى إقرار بدخل حقيقي

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع السابق ،ص.32

[3] المكان نفسه

يطابق الواقع، وهو تحديد أكثر دقة من سابقيه ويعرف باللغة الفرنسية **le bilant annuel des impots.**، ويتم بطرقتين ،عن طريق تصريح المكلف بالضريبة ،أوعن طريق تصريح الغير ،ويكون موكلا قانونا من طرف المكلف بالضريبة أو تربطهما علاقة قانونية، مثل صاحب العمل الذي يصرح بالأجور التي يدفعها للعمال[1]، و تكون في الموعد المحدد قانونا، و تقوم المصلحة بمراجعته أو التحقق من صحته والرقابة على التصريح.

ب- **تصفية الضريبة** LIQUIDATION تتم على مستوى متفشيات الضرائب ويقصد بها تحديد دين الضريبة, أي تحديد المبلغ الذي يتعين على المكلف بالضريبة دفعه، والقيام بالتخفيضات المنصوص عليها في التشريع الضريبي[2]

بعد التحقق من أن كافة شروط فرض الضريبة تنطبق على الشخص المكلف بها، بعدها تصبح واجبة للتحصيل، وللمكلفين بالضريبة حق الطعن في تصفية الضريبة بالطرق القانونية.

ت- **تحصيل الضريبة: RECOUVEREMENT**، هي مجموع الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بها إلى الخزينة العمومية، وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة، وتكون فيها العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبية والشخص المكلف بالضريبة، وتتم في صورة نقدية أو شيكات ...الخ، وتتم اما بطريقة التوريد المباشر، حيث يلتزم المكلف بالضريبة بدفعها للإدارة الضريبية من تلقاء نفسه، كليا أو بأقساط، أوعن طريق شخص آخر، وفي حالة عدم الدفع يتعرض المكلف بالضريبة للعقوبات و المتابعات القضائية التي غالبا ما تنتهي بالحجز على الاملاك المنقولة للمكلف بالضريبة[3].

[1] المرجع نفسه، ص.33

[2] المرجع نفسه ، ص.34.

[3] المكان نفسه.

ث- ثانيا: سياسة الانفاق العام:

ج- 1- تعريف سياسة الانفاق العام: تعرّف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي ينفقه شخص عام لتحقيق أهداف معينة مختلفة تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي وسيلة لتحقيق المنفعة العامة، وللنفقة ثلاثة أركان هي[1]:

- النفقة مبلغ نقدي .
- تصدر في شكل قرارات عمودية من السلطة العليا أو أحد الاشخاص العامة.
- تهدف الى تحقيق المنفعة العامة كتوفير الكهرباء ،الغاز، الماء ،النقل ،الصحة، التعليم، ...الخ، وتعرف بالسلع العمومية Public goods، كونها غير قابلة للتنافس و الاستثناء وحدّدتها الامم المتحدة في أربعة سلع هي الصحة، المعرفة ،المعلومات ،البيئة الآمنة[2] كما تهدف الى تقليص الفجوة في توزيع الدخل بين الاغنياء و الفقراء، والحد من البطالة، وتحقيق تنمية اقليمية متوازنة بين الاقاليم.

2- تقسيم أو تصنيف النفقات العامة: تتعدد النفقات العامة وتزداد أنواعها كلما تدخلت الدولة واتسع نشاطها و تقسم إلى أنواع وفقا لنوعين من التقسيمات.

أ- : التقسيم التقليدي: ويعرف بالتقسيم النظري العلمي، تقسم النفقات العامة الى :

* **النفقات الحقيقية** : تعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع و الخدمات المختلفة لاقامة المشاريع التي تشبع الحاجيات العامة للأفراد ،وتؤدي الى زيادة مباشرة في الناتج الوطني مثل صرف المال العام على الأجور ورواتب العاملين[3].

* **النفقات التحويلية** :لا تؤدي الى زيادة الناتج الوطني ،اذ هي اعادة توزيع مبالغ نقدية من فئة الى أخرى ،وتنقسم الى ثلاثة أقسام ،اقتصادية مثل اعانات بهدف تخفيض أسعار السلع

[1] بن عزه محمد **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، 2015) ،ص. 18.

[2] المرجع نفسه ، ص 21.

[3] مسعود دراوسي ، المرجع السابق ،ص. 164

الضرورية كدعم السلع الواسعة الاستهلاك، اجتماعية ،كالتأمينات الاجتماعية ،وتعويضات البطالة ،مالية مثل اقتطاعات فوائد الدين العام.

تصنيف نظري آخر للنفقات العامة يتمثل في النفقات العادية و النفقات الغير عادية.

- **النفقات العادية :** تتصف بالدورية و التكرار، وتعطي دخلا لفترة أقل من سنة، لا تؤدي الى زيادة في الانتاج الوطني ،ولا تساهم في تكوين رأس المال، كالنفقات الادارية (الاستهلاكية)
- **النفقات الغير عادية :** تكون غير دورية كتمويل الحروب و الكوارث الطبيعية، وادارة الازمات الفجائية، وفترة انفاقها تفوق سنة، وقد تكون نفقات منتجة كالاقتراض للقيام بمشاريع ذات خدمات عامة تعود بدخل يغطي هذا القرض الذي استهلكته ،كالمصانع، المدارس، المستشفيات، المشاريع السكنية، فهي بذلك منتجة تؤدي الى زيادة في الانتاج الوطني، وتعرف أيضا بالنفقات الاستثمارية، وأكثر ما تتصف به هذه النفقات كونها طارئة تسدد عادة من ايرادات غير عادية كالقروض.

جدول رقم 04، مقارنة للنفقات العادية و النفقات الغير العادية (من اعداد الطالبة)

المعيار	النفقة العادية	النفقة الغير عادية
الدورية و الانتظام	دورية و بانتظام	ليست دورية وليست منتظمة
فترة الانفاق	أقل من سنة	أكثر من سنة
توليد الدخل	لا تولد دخلا	تولد دخلا
الانتاجية	غير منتجة ولا تؤدي الى زيادة في الانتاج الوطني	منتجة وتؤدي الى زيادة في الانتاج الوطني
المساهمة في تكوين رأس المال (الاستثمار)	لا تساهم في تكوين رأس المال فهي غير مستثمرة.	تساهم في تكوين رأس المال فهي مستثمرة.

المصدر: مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006)، ص 164.

والشكل الموالي يفسر تقسيم النفقات العامة حسب معايير تصنيف مختلفة (من اعداد الطالبة، المصدر الجدول رقم 04).

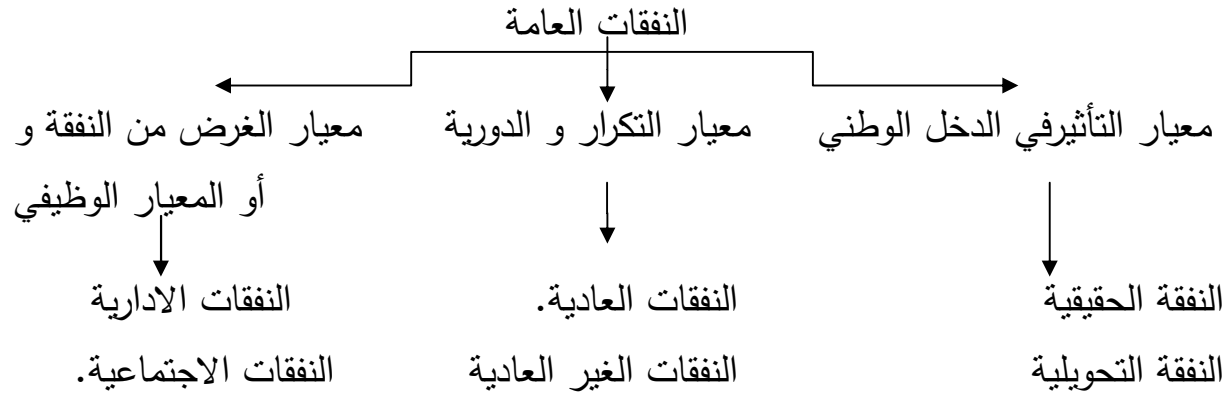

الشكل رقم (02): معايير تصنيف النفقات.

ب- التقسيم الوضعي (الحديث): يرتكز على طبيعة النفقات، وعلى الطرف المستفيد من النفقة، وتقسم الى نفقات التسيير أو الإنفاق الجاري ونفقات التجهيز أو الإنفاق الاستثماري.

- **النفقات الجارية: (نفقات التسيير).** تدفع من أجل المصالح العمومية، تخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة بصورة منتظمة، حيث لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو الإنتاجي[1]، كتوفير الخدمات ومرتبات الموظفين و أعباء الدين العام، ونفقات التشغيل و الصيانة...الخ.

- **النفقات الاستثمارية: (نفقات التجهيز)**، أو الانفاق الرأسمالي، المنفذ من قبل الدولة، والمتعلقة بالرأس المال والتي توزع حسب القطاعات، كالفلاحة، الطاقة، السكن ...الخ أي هو كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار في انشاء المشاريع ذات المصلحة العامة، كتشييد المرافق العامة، مشاريع البنى التحتية، التي تهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، والدفع بعجلة الاستثمار[2].

[1] حراق مصباح ، المرجع نفسه ، ص. 21.

[2] المكان نفسه.

تعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل نفقات التسيير ،وعلى القروض العامة لتمويل نفقات التجهيز، وفي حالة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد بتقليص نفقات التسيير وتوسيع نفقات التجهيز.

-3- **مراحل صرف النفقة العامة** :تلخّص مراحل صرف النفقة في أربع مراحل[1]، الثلاث الاولى يقوم بها الموظفون الإداريون الآمرون بالصرف (عقد النفقة ،تصفية النفقة، والأمر بالصرف) ،والمرحلة الرابعة(الصرف الفعلي أو الدفع)، يقوم بها المحاسبون العموميون.

-أ- **عقد النفقة أو الالتزام بالدفع:** تكون وفقا لشروط والا فهي باطلة وهذه الشروط هي :

- أن يكون عقدا من السلطة ذات الاختصاص.

- أن لا يتجاوز عقد النفقة المبلغ المخصص لها في الميزانية ولا تعقد النفقة على اعتماد مخصص لنفقة أخرى إذا ستعرض للمصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية.

- عدم تجاوز المبلغ المخصص للاعتماد أو النفقة.

- عدم صرف الاعتماد لغير الوجه الذي خصص له، مثلا لا يجوز عقد النفقة لاستثمار عقار على اعتماد مخصص لرواتب الموظفين.

- أن لا يترتب التزاما على السنوات القادمة، أي اقتصار عقد النفقة على السنة المالية التي تصرف خلالها النفقة فعلا .

-ب- **تحديد مبلغ النفقة:** هي المرحلة التي تؤكد ترتب الدين قانونا على الحكومة وتحدد مقداره بالأرقام فالذي يطالب الحكومة بأداء دين له يجب أن يثبت ذلك بوثائق خاصة ، فالموظف يثبت حقه بمرسوم أو قرار لتلك الوظيفة[2].

[1] المرجع نفسه ، ص. 17

[2] المرجع نفسه، ص. 18.

وتعريف تصفية النفقة" بأنها ثبوت ترتب الدين على الجهة الإدارية وتحديد مقداره وعدم سقوطه، وتتطلب النفقة أربعة شروط هي[1]:

- إبرام عقد نفقة سابق.

- أن تصفية النفقة تجري تنفيذا لأحكام عقدها سابقا وفق القوانين والنظم المعمول بها وعليه فان ،تصفية النفقة هي نتيجة لرابطة قانونية سابقة ومنظمة في عقد النفقة ويجب أن لا تصفى النفقة الا بعد التأكد من وجود العقد الخاص بها فمثلا لا يصفى راتب موظف إلا نتيجة قرار تعينه.

التّأكد من قيام العلاقة بالخدمة المطلوبة منهم، حسب هذا المبدأ فأن النفقة لا تصبح مستحقة إلا بعد قيام الطرف المتعاقد مع الإدارة بتنفيذ العقد و تأدية الخدمة موضوع العقد.

- تقديم الأوراق الثبوتية، تكمن أهمية الأوراق الثبوتية في التحقق من الشرطين السابقين وتكون مرفقة بمعاملة التصفية، مستندات تثبت وجود العقد المبرم ،ثم يقوم الآمر بالصرف بحساب النفقة المترتبة على الدولة وتحديد مقدارها ويصفيها على أساس العقد.

-ج- **الأمر بصرف النفقة:** أمر خطي كتابي يوجهه الآمر بالصرف إلى المحاسب العمومي لكي يدفع لشخص معين مبلغا من الاعتمادات المحددة في الميزانية العامة ويرفق أمر الصرف بالأوراق الثبوتية للتأكد من مشروعية النفقة ، ويجري الصرف بصورة تلقائية وإذا تعذر ذلك فبناء على طلب الدائن ولاتمام هذه المرحلة لا بد من وجود[2]:

- السلطة المؤهلة للصرف: حيث نصت القانون على اعتبار الوزير المختص السلطة المؤهلة لإصدار أوامر الصرف فيما يتعلق بالاعتمادات له في الميزانية وله أن يفوض صلاحياته الى آمري صرف ثانويين يمثلونه يتولون تدقيق ومراقبة وتوقيع الحوالات ثم يعمدون إلى تحرير أمر الصرف.

[1] المرجع نفسه ،ص.19.

[2] المرجع السابق ، ص.19.

– الأمر بالصرف يحتوي البيانات التالية: يكون باسم الدائن، يبن السنة المالية التي ينتمي إليها، بيان الأوراق الثبوتية ،المبلغ بالحروف والأرقام ،تاريخ الأمر بالصرف ،إمضاء الأمر بالصرف ، رقم الحوالة.

–**د– مرحلة الصرف الفعلي للنفقة** :يقوم بها المحاسب العمومي بعد التأكد من نزاهة العمليات السابقة، ويقوم بعملين الأول المدقق أو الدافع والثاني كأمين صندوق[1].

أ– المحاسب العمومي كمدقق أو دافعا للنفقة :مسؤوليته كبيرة فعليه أن يطلع على ملف كل من حوالات الدفع ويراقب أوراقها الثبوتية ويتأكد من مشروعيتها.

المحاسب العمومي بوصفه أمين الصندوق: أن يتخذ التدابير التالية : دفع المبلغ المسجل في أمر الصرف بدون نقص أو تجاوز، دفع هذا المبلغ الى صاحب الاستحقاق أو وكيله الشرعي، الحصول من القابض على إيصال مبرئ للذمة.

–4– ظاهرة زيادة النفقات. ما يميّز الدول الريعية هو امّا تضخم الانفاق الاستهلاكي على الانفاق الاستثماري بالضعاف المضاعفة، واما الاثنين معا لكن دون تجسيد البرامج على الواقع، وهذا لأسباب تتلخّص في:

- **الأسباب الاقتصادية** : والمتمثلة في :

– **زيادة الدخل القومي:** تعتبر الزيادة في الإنفاق نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي للدولة بالتالي النفقات الكمالية للفرد التي ترتبط بصفة مباشرة بارتفاع الدخل الفردي فكلما ارتفع مستوى الدخل كلما زادت إيرادات الدولة اللازمة لتمويل النفقات المتزايدة.

– **التوسع في المشروعات العامة:** اذ تقوم الدولة ببعض المشروعات التي كانت أصلا من أعمال القطاع الخاص تكلفها نفقات كبيرة كأجور العاملين وسعر الآلات ...الخ.

[1] المكان نفسه

– **المنافسة الاقتصادية:** كمنح بعض الصناعات الوطنية منح مالية حتى تستطيع أن تنافس السلع الأجنبية، أو إعفاءات ضريبية للصناعات الوطنية للمساهمة في نمو[1].

- **الأسباب الإدارية:** يترتب على اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها نتيجة للتطور الاجتماعي والسياسي خلق العديد الفروع الادارية مركزية أو لا مركزية، للقيام بهذه الخدمات والإشراف عليها وتتمثل الأسباب الإدارية[2].

– **التنظيم الإداري السيئ** : نتيجة تطور وظائف الدولة بالمقارنة مع الوظائف الإدارية للحكومة، منه عدم استجابة الادارة الحكومية لدواعي التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،فتقوم الدولة بزيادة مبالغ الإنفاق على الإدارة الحكومية لتطوير الخدمات العمومية مع التغيير في النظم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية السائدة في الدولة .

– **زيادة عدد السكان العاملين:** زيادة عدد العاملين بسبب انعدام الكفاءة بين الأفراد مما يتطلب توظيف عدة عاملين للقيام بوظيفة واحدة ما يؤدي الى زيادة نفقاتهم.

- **أسباب سياسية:** تتلخص فيما يلي:

– **انتشار المبادئ الديمقراطية:** أدى لوصول ممثلي السواد الأعظم من الشعب الى السلطة فاستخدمت سلطتها ووضعت التشريعات لتحسين حالها وقد رتب ذلك ازدياد في الإنفاق لتحسين مركز الطبقة الفقيرة ورفع مستواها والعمل على زيادة الدخل وعدالة توزيعه[3].

(هناك استثناءات ،اذ هناك بعض الدول من تضع التشريعات لصالح النخبة الحاكمة وفقط ،أي تستخدم المبدأ الديمقراطي للوصول الى الحكم بعدها تطبق المبدأ الديكتاتوري القائم على الهيمنة على مقاليد الحكم في يد واحد أو أقلية أوليغارشية).

[1] د، طاهر الجنابي ، **علم المالية العامة و التشريع المالي**، (العراق ، جامعة بغداد، كلية القانون). ص. 39.

[2] المرجع نفسه.ص.41.

[3] المرجع نفسه ، ص.40.

- **نمو مسؤولية الدولة:** تغيرت النظرة الى الدولة فهي ليست سلطة آمرة وفقط بل هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الجمهور فيشارك الجميع بذلك في تحمل العبىء وما ساعد على نمو مسئولية الدولة أكثر ضغط الرأي العام وكتابات رجال القانون.

- **نفقات الدولة في الخارج:** أدى تطور العلاقات الدولية الى ازدياد النفقات العامة فقد زادت أهمية التمثيل الدبلوماسي وارتفعت إلى النفقات المعتمدة لتدعيمه ،كذلك ازدادت نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية[1].

- **النفقات الحربية:** تعتبر النفقات الحربية من الأسباب المؤدية الى زيادة النفقات العامة فقد أصبح قطاع الدفاع يستوجب في الظروف العادية جانبا هاما من نفقات الدول وتزداد أهمية هذه النفقات العامة في أوقات الحروب فتتحمل عبئا ماليا ضخما.

- **الأسباب الاجتماعية:** يؤدي تقدم الوعي الاجتماعي وانتشار المذهب الاشتراكي ،وقوة الطبقة العاملة إلى تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي لعناصر الطبقات الضعيفة، وحمايتها فأعدت الدول المختلفة أنظمة للضمان الاجتماعي وكفالة العلاج الطبي والتعليم المجاني، كذلك سرعة النمو الديمغرافي، كل هذا يؤدي الى زيادة النفقات العامة[2].

- **الأسباب المالية:** تتلخص فيما يلي[3]:

أ- **سهولة الاقتراض:** تعتبر القروض وسيلة لتغطية النفقات العامة والسبيل في الحصول عليها هو اللجوء الى كبار الماليين لتخضع لشروطهم وهذا لازدياد الحاجات العامة وعدم كفاية الضرائب للتمويل ما يدفع الدولة للاقتراض .

ب - وجود فائض في الإيرادات :عدم تحصيل لأموال تزيد على ما يلزمها من نفقات لتقديم خدماتها، كمصالح المياه التي لا تحصّل جبايتها كاملة من طرف الزبائن ما يجعلها في

[1] المكان نفسه

[2] المكان نفسه

[3] المكان نفسه

حالة عجز لتوفيرها الخدمة، أو الحصول على مبالغ أكثر مما يتطلب إنفاقها فيترتب فائض في الإيرادات هذا الأمر دافع للتبذير في الأموال العامة.

ج- التجارة الخارجية: كلما زادت حركة الاستيراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية وكثير من الدول تعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة ما يشجع تدفق الاموال للخزينة العمومية ما يدعو الى اتساع حجم المواد المدعمة من طرف الدولة و استيراد الكماليات بالعملة الصعبة ما يؤثر سلبا على سياسة الانفاق العام.

المطلب الثالث: أشكال السياسة المالية، والنظريات المفسرة للسياسة المالية.

يظهر مفهوم السياسة المالية التوسعية و السياسة المالية الانكماشية من خلال التوسع أكثر في آلية عمل السياسة الضريبية و سياسة الانفاق العام وذلك كمايلي:

أولا: أشكال السياسة المالية:

1- السياسة المالية التوسعية، (المتمثلة بالتمويل بالعجز): تعمل السياسة الضريبية في فترات الكساد (السياسة التوسعية)، على رفع الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق مزيدا من سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار وذلك من خلال إجراء أولا[1]، تخفيضات في الضرائب بغرض زيادة القدرة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، خاصة تخفيض الضرائب على سلع الاستهلاك الواسع الذي يستفيد منها ذوي الدخل الادنى ، وتدعيما لسياسة التخفيض إجراءات ضريبية أخرى مثل زيادة الضرائب على الأرباح ،والضرائب على الشركات كلها تؤدي إلى زيادة الطلب، وزيادة الاستهلاك، ثانيا[2] مجال تشجيع الاستثمار اذ تخفض الدولة في الضرائب المقررة على الأرباح بهدف زيادة معدلاتها ورفع الكفاية الحدية لرأس المال لتشجيع الاستثمار الخاص، أو تخفيضات بنسب متفاوتة حسب أهمية الأنشطة ،ورفع معدلات الاستهلاك الصناعي. ثالثا،

[1] تقوى حسناوي،عبد العزيز أحمد شاوش، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2016)،ص.14.

[2] المكانن نفسه.

تمويل الاستثمارات العامة بجزء من حصيلة الضرائب لتقديم إعانات وقروض للقيام بالمزيد من الاستثمارات، بصفة عامة الزيادة في حجم الانفاق العام[1].

2- السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض)[2]، تحدث غالبا في فترات العجز في الميزانية و التضخم ،أي الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فلا بد للسياسة الضريبية أن تخفض حجم الطلب الكلي ليتلاءم مع العرض الكلي ليتحقق التوازن من خلال. أولا، [3]زيادة العبء الضريبي، والذي يتوقف على نوع الضرائب المستخدمة مثل زيادة الضرائب المباشر كالضريبة على الدخل للأفراد، والضريبة الغير مباشرة كالضريبة على القيمة المضافة، التي تؤدي لرفع الاسعار. ثانيا، التوسع في اصدار القروض العامة[4]، أي التخفيض من مستويات الانفاق العام أو ترشيد النفقات العامة، كما يعرف اقتصاديا بمصطلح التقشّف.

أ- **مفهوم التقشّف:**

التقشف هو سياسة مالية انكماشية، تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصاد.

نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي، إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضوا سياسات التقشف أنها على العكس فهي دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وهناك مدرستين مختلفتين[5] في الرؤية في هذا المجال

[1] المكان نفسه
[2] المكان نفسه
[3] المكان نفسه
[4] المكان نفسه
[5] اقتصاديات التقشف، في ،**http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/06/02/2015** ، **ص 2.**

وجهة النظر غير مؤيدة لسياسات التقشف الاقتصادي تستند إلى أفكار كينز حول حتمية اتباع سياسات مالية توسعية أثناء فترات الكساد، لتحفيز مستويات الطلب الكلي نتيجة ارتفاع درجة عدم اليقين بين المستهلكين والمستثمرين، فضلا عن توقعاتهم التشاؤمية حول مستقبل النشاط الاقتصادي في ظل ظروف الكساد، ووفقا للنظرية الكينزية، عندما ينكمش الاقتصاد فإن التحفيز المالي يعد أنسب السياسات لرفع معدلات النمو وذلك استنادا إلى التأثير المضاعف، الذي تتمثل فكرته الأساسية في أن كل دولار يتم إنفاقه يولد دورات من الدخول والإنفاق تؤدي إلى أثر مضاعف على الدخل والنشاط.

من جهة أخرى يرى أنصار سياسات التقشف المالي أن هذه السياسات تستهدف أساسا القضاء على عجز الميزانية أو تخفيضه، وهو ما يؤدي إلى آثار توسعية في الاقتصادي تساعد على استعادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو وأنصار هذه الرؤية يستند إلى فرضية التقشف التوسعي[1] Expansionary Austerity التي تلعب توقعات المستهلكين والمستثمرين دورا مركزيا فيها، والتي تبدأ بالتساؤل حول المدى الذي يمكن أن تقترض فيه الحكومة وترفع من دينها العام دون أن يؤثر ذلك سلبا في الاقتصاد، فوفقا لهذا المدخل لا تستطيع الحكومة أن تقترض إلى ما لا نهاية، فبعد مستوى معين من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبدأ معدلات العائد المطلوب على السندات الحكومية في التزايد مع تزايد مستويات الدين العام.

يرى أنصار التقشف التوسعي أن الخفض الكبير في الإنفاق المالي للحكومات يمكن أن يكون توسعيا لأنه يعد إشارة إلى حدوث تغير هيكلي في موقف السياسة المالية، وخفض الإنفاق أو زيادة الضرائب من خلال سياسة التقشف ينظر إليه على أنه وسيلة لخفض تكلفة رأس المال، حيث ستقترض الدولة في هذه الحالة بصورة أقل بالتالي انخفاض معدلات الفائدة، الأمر الذي يعزز ثقة رجال الأعمال و النمو بصفة عامة، فينخفض العجز بصورة أكبر نتيجة زيادة الإيرادات مع زيادة النمو، وهو ما يساعد على الانتعاش الاقتصادي.

[1] المكن نفسه.

والتقشف برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف في زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الادخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج[1]، علاجاً لأزمة اقتصادية، تمر بها البلاد، فيتمّ اللجوء إلى خفض الإنفاق للسيطرة على العجز في الموازنة كالتخفيف من الخدمات الاجتماعية والتخفيف من نفقات الوزارات التي توصف بالكماليات التي يمكن الاستغناء عنها، وتقليص باب التوظيف في القطاع العام تخفيفاً للأعباء المالية للخزينة العامة، وتترافق هذه الإجراءات مع العمل على زيادة الإيرادات بفرض ضرائب جديدة لتعزيز الخزينة العامة، بالاضافة إلى توسيع دائرة الاستثمارات التي تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين المداخيل، ترشيد وعقلنة النفقات العامة للدولة.

ب- مفهوم ترشيد الانفاق العام:

فالمقصود بترشيد الانفاق العام وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة، وباعتبار أن الدولة المكلف الوحيد بعملية الانفاق فينظر الى ترشيد الانفاق العام أنه حسن تصرف الحكومة في إنفاق المال العام.

كما يعرف على أنه تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[2].

واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على انه التزام الفعالية في تخصيص الموارد، والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، أي توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مطالب المجتمع، وقياس

[1] التقشّف، في ،**https://www.sasapost.com/crisalgeria** ، اطّلع عليه يوم 2017/06/15 على الساعة 00.15.

[2] عزه محمّد،**ترشيد سياسة الانفاق العام باتبّاع منهج الانضباط بالأهداف**،(جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015)، ص68.

مدى تحقيق الأهداف، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها، كما يتطلب الالتزام بالضوابط التالية[1]:

أ- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة و الذي يقصد به أن لاتتجه النفقات العامة نحو التزايد المفرط، انما أن تصل النفقات الى حجم يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، بأقل تكلفة.

ب- اعداد دراسات لتحديد الهدف من المشروع، والتي تتضمن التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، ربحية المشروع، آثاره على المجتمع كاعادة توزيع الدخل.

ت- الترجيص المسبق من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه لتحقيق المصلحة العامة.

ث- تجنب الاسراف و التبذير، اذ هناك صور عديدة للاسراف و التبذير في النفقات في الكثير من الدول خاصة الدول الريعية، كارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، سوء تنظيم الجهاز الحكومي، تحقيق المصلحة الخاصة لذوي النفوذ باستخدام المال العام، أو ما يعرف لدى العام و الخاص بمصطلح نهب أملاك الدولة، بالاضافة الى عدم وجود تنسيق بين الاجهزة الحكومية للدولة كالمياه والكهرباء وتعبيد الطرقات، وفي الاخير تضخيم عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الوظائف.

ثانيا: النظريات المفسر للسياسة المالية

1- السياسة المالية عند الكلاسيك: من روادها أمثال "ادم سميث" و" دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" و" الفريد مارشال"، هؤلاء يعارضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا لأجل توفير الحماية والأمن والعدالة والمنافع العامة للمواطنين، وإدارة المرافق العامة ،ونادوا بضرورة الاحتفاظ بميزانية متوازنة للدولة، فالضرائب يجب فرضها والإنفاق لا يجب أن يتعدى

[1] محمد الطيب ذهب، **دور الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر 2001-2014**(جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2015)، ص 12

الايرادات العامة والا حدث العجز في الميزانية، وقد ركز" ادم سميث" على موضوع العدالة في فرض الضريبة، وفي نفس السياق يرى دافيد ريكاردو بان فرض الضرائب على ريع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من الضرائب لا يستطيع المالك نقله إلى المستهلك، ويعتبر تحليله عن العلاقة بين الضريبة و الاستثمار أي أثر الازاحة[1]، أساس الفكر المالي الحديث.

أما" جون ستيوارت ميل" يرى بان الإنسان قادر على المحافظة على مصالحه بنفسه دون أي تدخل من الدولة التي تتمثل وظيفتها في إصدار النقود وتحمل أعباء الدفاع و الامن، والمصالح العامة، أما" الفريد مارشال" فركز على توجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع، وعلى الدولة تحديد حد أدنى للأجور، و أن دور الضرائب في الاقتصاد هو الحصول على المال من الأغنياء وتوزيعه على الفقراء بالإنفاق العام، الذي يستفيد منه الفقراء أكثر من الأغنياء[2].

السياسة المالية في الفكر الكينزي : بزعامة الاقتصادي الانجليزي " كينز " الذي ألح على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالاقتصاد لا يمكن أن يتوازن تلقائيا [3]وإنما يجب أن تتدخل الدولة للمحافظة على التوازن عن طريق سياسة عامة ترسمها لتسيير الشؤون الاقتصادية في حالات الاختلال، وهنا ظهر المفهوم الحالي للسياسة المالية خاصة بعد أزمة الكساد العالمية 1929 ،فاقترح كنز زيادة الطلب الكلي حتى يعود الاقتصاد إلى حالة التوازن، وذلك بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وخاصة الموجه إلى الرفع من القدرة الشرائية للأسر حتى يكون طلبهم على السلع والخدمات فعالا كحل لهذه الأزمة، فاتخذت السياسة المالية مفهوما وظيفيا أوسع وفقا للمفهوم الكينزي الذي يراها كمجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي.

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"**، دار . الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص52.

*، يقصد بأثر الإزاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، لان زيادة الإنفاق العام يؤدي الى انخفاض الإنفاق الخاص الاستثماري.

[2] المكان نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص 53.

من المفاهيم السابقة، يتبن أن السياسة المالية الانكماشية تتمثل في سياسة التقشف أو ترشيد النفقات العامة، وتستخدم في الدول الريعية النفطية بسبب اعتمادها بصفة كلية على الايرادات النفطية وليس على اقتصاد انتاجي، بالاضافة الى استحواذ نسبة كبير من الانفاق الاستهلاكي على الانفاق الاستثماري، ما يجعل ميزانيتها في حالة عجز دائمة .

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها خصوصا بعد تنامي وتوسع دور الدولة في الفترة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر مرآة عاكسة للسياسة العامة للدولة ،ولم تظهر السياسة المالية دفعة واحدة بل جاءت نتيجة لتراكم تاريخي، فأصبحت تستخدم أدوات كالسياسة الضريبية و سياسة الانفاق العام ، و يجب النظر إلى السياسة الضريبية كوحدة متكاملة من سلع و خدمات و تشريعات ومؤسسات وادارة ضريبية تتلاءم ومتطلبات الانفاق الحكومي لتفدي أي نتيجة سلبية تضخما كانت أم عجزا، لهذا تعتبر السياسة الضريبية و سياسة الانفاق العام أدوات للسياسة المالية، لا بل أكثر من ذلك فهما وجهان لعملة واحدة.

فأصبحت السياسة المالية معيار تقاس على أساسها مدى تقدم الدولة من تخلفها ، ومعيار تقاس بها رفاهية الشعوب و المجتمعات، الا أن هذه الاخيرة لا تقوم الا بوجود موارد مالية ،مختلفة المصادر من موارد طبيعية ، بشرية ، مالية ، معدنية، تجارية تمكنها من تحقيق أهدافها المنشودة، كتحقيق التوازن الاقتصادي ، اعادة توزيع الموارد، التشغيل، توفير فرص الاستثمار، تحقيق التنمية، هذه الموارد تختلف من دولة الى أخرى، وذات تأثير مباشر على السياسة المالية مثل الريع بشتى أنواعه، والذي جاء أيضا نتيجة لتراكم تاريخي، اذ تعددت الافكار و المدارس التي تناولت هذا المفهوم من المدرسة الفيزيوقراطية الى المدرسة الكلاسيكية الى الفكر الاسلامي، وتعددت أشكاله بتعدد البيئة التي يتواجد بها كالريع النفطي، الريع الوظيفي، الريع الاحتكاري...الخ.

الفصل الثاني:

تأثير الريع النفطي على السياسة المالية في الدولة الريعية

قبل الضلوع في السياسات المالية للدول الريعية النفطية، يسلّط الضوء أولا على الاسباب و العوامل التي أدّت الى التغيّر في أسعار هذا المورد الهام و الذي وضع هذه الدول في وضعية مالية حرجة، و أجبر صانعي القرار فيها على تبني سياسات مالية تتلاءم و الوضع القائم.

العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

في فيفري عام 2014، بلغ سعر برميل النفط الخام من نوع البرنت حوالي 110 دولار أمريكي للبرميل الواحد، لكن سعر نفس البرميل يتراوح بين 30 و50 دولاراً في جوان سنة 2014، هنالك من يسند هذه الظاهرة الى عوامل سياسية كالصراع الامريكي الايراني، حيث ذكرت مجلة فوربس الامريكية:

"مع ارتفاع أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات، فإن جانبا كبيرا من ذلك سببه المخاوف الجيوسياسية بوضع إيران على طاولة الصراع العسكري مرة أخرى"[1]

أي مهاجمة إيران ستدفع الولايات المتحدة حتما إلى الركود، وهناك من يربط أسباب التغير في أسعار النفط هذه بالصراعات التي نشأت مؤخرا في منطقة الشرق الاوسط القلب النابض للنفط في العالم.

أو لعوامل اقتصادية كالعلاقة بالعرض والطلب، فعندما يشهد سوق النفط فائضا في المعروض، ينخفض سعره، وذلك لأزمات اقتصادية للدول المستوردة، فيتراجع الطلب لأن قدرة البلاد محل الازمة على استيراد النفط بالسعر المرتفع تقل، ولهذا يقل الطلب ما يؤدي إلى انخفاض السعر في السوق الدولية، والعكس عندما يشتد الطلب على النفط وينقص العرض عن الطلب فإن سعره يرتفع، وهذ الامر متعلق بفواعل أساسية في صناعة السياسة النفطية، وهي الدول المنتجة للنفط كروسيا، كندا، المملكة العربية السعودية، والدول المستوردة لهذا المورد كالصين، واليابان، وشركات النفط المتعددة الجنسيات مثل إكسون موبيل[2] كارتل للنفط[1]، و

[1] العوامل المؤثرة في انخفاض أسعار النفط، في ، **http:// fakhayda.blogspot.com–blog post_780**

[2] المكان نفسه

منظمات دولية كمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، ومنظمة الطاقة الدولية[2]، وقدرتها على التأثير في أسعار النفط، سواء من خلال العرض والطلب، أو عن طريق المضاربة في السوق النفطية، مما ينتج عن ذلك تذبذب في الأسعار، محدثة أزمات اقتصادية في دول مستوردة كانت أم مصدرة.

وهناك من يرجح عامل آخر لهذه الظاهرة هو موضوع النفط الصخري[3]، كسبب جوهري لهذا الانهيار المفاجئ لأسعار النفط، اذ صنفت الولايات المتحدة الامريكية كأكبر مصدر للنفط في العالم، وتفوقت على كل من روسيا والمملكة العربية السعودية، بسبب استخراجها للطاقة النفطية من الصخر الزيتي، وهو ما ينعش إنتاج الولايات المتحدة للنفط الخام والسوائل الاخرى المستخلصة منه والتي يتم فصلها عن الغاز الطبيعي ،فقد ذكر "بنك أوف أمريكا"، في صيف عام 2014 م.

"**سوف تظل الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم هذا العام، بعد تجاوزها المملكة العربية السعودية وروسيا في استخراج الطاقة قد تجاوز بلدانًا أخرى هذا العام، مع إنتاج يومي يفوق11 مليون برميل في الربع الأول من هذا العام**"[4]

وقد تسبب التفوق الامريكي في هذا المجال في زيادة إنتاج النفط من 5,5 مليون برميل يوميا عام 2011 إلى أكثر من 10 مليون برميل يوميا ما جعلها تسد حاجياتها، فانخفض استيرادها من السعودية إلى أقل من النصف (حوالي878 ألف برميل يوميًا) بعد أن كان 1,32 مليون برميل يوميًا.

ومن اقتراب ادارة الازمات خاصة الدولية، فانه هناك دائما أطراف مستفيدة وأخرى خاسرة من الازمة، ولعل الازمة النفطية الحالية تنطبق عليها هذه النظرة ،فموضوع تخفيض السعر ليس لحاجة اقتصادية بل كعقوبة للدول المنافسة ،اذ هناك قضيتين ذات تأثير واهتمام عالميين ،موضوع المفاوضات النووية الإيرانية وموضوع احتلال روسيا للقرم، وهاتان الدولتان تعتمدان

[1] المكان نفسه
[2] المكان نفسه
[3] مكتب حزب التحرير الفلسطيني، في **http://pal-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world/7764-2015-01-08-15-12-15.html**
[4] المكان نفسه

في جزء كبير من ميزانيتيهما على تصدير النفط، وانخفاض سعره الى النصف يؤثر في سياستيهما تجاه القضيتين المذكورتين، فميزانية روسيا وايران تساهم فيها الطاقة النفطية ب50 % و أكثر من ذلك من الميزانية العامة.

كخلاصة في كل ما تم التطرق اليه الى حد الآن عن التذبذب الحاصل في أسعار النفط فان المستهدف الرئيسي في هذه السناريوهات السالفة الذكر ، هي الدول المصدرة للنفط و التي يقوم اقتصادها بالدرجة الأولى على الريع النفطي كركيزة أساسية لرسم سياساتها العامة ،والتي تتأثر مباشرة بانخفاض أسعار النفط.

في محاولة لاظهار آثار أسعار الريع النفطي على الاقتصاد العالمي، والتعرف على السياسات المنتظر ان تتبناها كل من البلدان المستوردة والمصدرة للنفط، وحسب التقارير السنوية للبنك الدولي فإن انخفاض أسعار النفط منذ شهر جوان 2014، صاحبه انخفاض في معدل النمو العالمي ،البالغ 3.1 %عام 2015 بعدما كان يقدر قبلا بنحو 4.2 % سنة 2011[1]، وكردة فعل لهذه الظاهرة تتبنى هذه الدول سياسات تتماشى و الوضع الاقتصادي الجديد.

المبحث الأول : تاثير الريع على السياسة الضريبية في الدولة الريعية.

على صعيد الدول المصدرة للنفط اوبك[2]، تتسم أوضاعها المالية في الفترة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2017م بإصلاح المالية العامة، ليمتد من اصلاح جانبي الإيرادات والنفقات الكلية إلى عمليات إدارة الموازنة العامة ،لضمان تحقيق التنمية المالية المستدامة، خاصة الأقطار العربية المنظوية تحت لواء منظمة أوابك[3]، وشملت إصلاحات جانب الإيرادات العامة

[1] البنك الدولي ،التقرير السنوي، **الملاحق الاحصائية** ، 2016 ،ص. 399.

[2] هي منظمة حكومية عالمية للدول المصدرة للنفط اسست سنة 1960 في بغداد بالعراق بين كل من السعودية ، ايران، العراق ، الكويت فنزويلا، لرعاية مصالحها، مقرها فيينا بالنمسا، تضم حاليا 13 عضو منذ جانفي 2017،هي الجزائر، انغولا، الاكوادور الغابون ،ايران ،العراق ،الكويت، ليبيا ،نيجيريا ،قطر السعودية ،الامارات العربية المتحدة، فنزويلا، بعد مغادرة اندونيسيا المنظمة في 2008 لأنها أصبحت مستوردة و توقفت على أن تكون مصدرة، ولانضمام عضو جديد يتطلب موافقة ¾ الأعضاء الحاليين، وهدفها مواجهة شركات النفط الكبرى.

[3] **اتفاقية اوابك** ، بيروت ، ص. 7، المادة 3: هي منظمة اقليمية للدول العربية المنتجة للنفط، أنشأت في أعقاب مؤتمر القمة العربية الذي عقد سنة 1967 بالخرطوم ،وأبرمت الاتفاقية في 9 جانفي 1968 ببيروت، بين كل من دولة الكويت، المملكة العربية السعودية ،والمملكة الليبية آنذاك على أن تكون الكويت مقرا للمنظمة، بدأت ب3 دول لتصبح حاليا 11 دولة هي ،الكويت في 1968 ،المملكة العربية السعودية في 1968 ،ليبيا في 1968 ،الجزائر في 1970 ،البحرين في 1970 ،قطر في 1970 ،الامارات العربية المتحدة في1970 ،العراق في 1972 ،سوريا في 1972 ،مصر في

سياسات لزيادة مستويات تنويع الإيرادات غير النفطية ،كإقرار الرفع من الضريبة على القيمة المضافة واعتماد سياسات الخصخصة والاتجاه إلى زيادة رسوم بعض الخدمات الحكومية، والآثار المباشرة لهبوط أسعار النفط على اقتصاد البلدان المصدرة تتفاوت وفقا لنسبة اعتمادها على الريع النفطي، مقابل التحصيل الضريبي، أي طبيعة العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، ودرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

اختارت الدولة الريعية سياسة التخلي عن الضرائب لتفادي عدم مشاركة المجتمع في صنع القرار، فهي المحتكرة للسلطة بمقابل عقد اجتماعي مزيّف بين سلطة تمارس الرّشوة السياسية وبين مجتمع مستقبل للخدمات لا مطالب لحقوق المواطنة، بل مجرّد هبات يقدّمها مقابل الصمت السياسي.

تظهر أكثر آثار انخفاض أسعار النفط للدول الريعية في عجز الموازنة العامة لها، والتي ستموّل فيما بعد اماّ بالسحب من صناديق الاحتياطات التي تجمعت لديها في السنوات الماضية من جراء الفوائض المالية و التي لابد من استخدامها وقت الحاجة، وامّا الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، و لتدعيم هذه الافكار تأخذ المملكة العربية السعودية ،الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة ، فنزويلا، كنماذج لاستخلاص السياسة الضريبية في الدولة الريعية.

●**المملكة العربية السعودية:** تقود أرامكو السعودية عمالقة النفط في العالم ,و هي شركة تديرها حكومة المملكة العربية السعودية .تمتلك الشركة و تشغل خمس احتياطيات العالم من النفط و الذي يعادل تقريباً 260 بليون برميل من النفط، يعود تأسيس الشركة إلى عام 1930 عندما كان التنقيب عن النفط في منطقة الخليج يكتسب زحما سريعا[1]، يشير قانون المالية سنة 2017[2] على تنفيذ برامج تنويع مصادر الدخل و التخلص من التبعية للنفط، بعدما قدر العجز المالي للموازنة العامة للمملكة لسنة 2016 بنحو 326 مليار ريال سعودي، والتي أتت في ظل تحديات اقتصادية، مالية إقليمية، دولية، قدّرت الايرادات السنوية لسنة 2016 ب513 مليار

1973 ،تونس تم تعليق عضويتها منذ عام 1986، هدفها تطوير الصناعة النفطية، اقامة مشاريع مشتركة ،تأمين وصول البترول الى الاسواق العالمية بشروط عادلة ومعقولة.

[1] منهج مفتوح للتعريف علئ اساسيات صناعة النفطة، الشركات و السواق: نمطية شركات النفط الوطنية و شركات النفط العالمية، انتر نيوز لوكال فويس ، قلوبال تشانج، 2011، ص 6.

[2] قانون المالية للمملكة العربية السعودية،2017.ص.21.

ريال سعودي[1]، مقارنة بسنة 2015 يقدر عجز الميزانية العامة ب367 مليار ريال سعودي، وهو أكبر عجز في الميزانية في تاريخ المملكة، مقارنة بسنة 2014 قدر عجز الميزانية ب17.5 مليار دولار، بعدما كان 7% سنة 2013، لتراجع اسعار النفط بأكثر من 50% منذ جوان 2014 أما ايرادات سنة 2015 قدرت ب612 مليار ريال، منها71% ايرادات نفطية ما يعادل 446 مليار ريال سعودي، أما الايرادات العادية تعادل29% و المقدرة ب166مليار ريال لنفس السنة، أي للسنة الثالثة على التوالي التي تسجل فيها المملكة عجزا في ميزانيتها، و التي تملك حصة الاسد في منظمة الاوبيك بنحو 10.4 ملايين برميل يوميا، و شكلت الايرادات غير النفطية ارتفاعا نسبيا في حين شكلت الايرادات النفطية انخفاضا كبيرا، كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (05) الارادات النفطية من الايرادات العامة في السعودية 2012-2016.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الايرادات النفطية (مليار دولار)	1145	1035	913	446	329
الايرادات غير النفطية (مليار دولار)	101	118	126	166	199
الايرادات العامة (مليار دولار)	1246	1135	1039	612	528

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي من سنة 2012 الى سنة 2016.

وهذا الارتفاع في الايرادات النفطية للدول الريعية علاقة بارتفاع أسعار النفط، أي علاقة طردية، وهي ظاهرة غالبا ما تتميز بالتذبذب في الاسواق العالمية لأسباب تم ذكرها سابقا،

[1] المرجع نفسة ،ص12.

حيث قدّر المعدّل السنوي لاسعار هذه المادة الحيوية ب 107 دولار للبرميل سنة 2013 لينخفض سنة 2014 الى 100 دولار، وبداية من سنة 2014 بدأت الاسعار بالانهيار بنسبة 50% تقريبا، اتصل في سنة 2016 الى ما دون ذلك في حدود 43 دولار للبرميل ، والى غاية شهر مارس من السنة الحالية قدّر المعدل الفصلي لسعر هذا المورد ب 60 دولار للبرميل، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم(06)، المعدّل السنوي لاسعار النفط 2013-2017.

السنة	2013	2014	2015	2016	مارس2017
سعر برميل النفط الخام	107	100	58	43	60

المصدر: المملكة العربية السعودية، تقرير مجموع الوحد (دولار للبرميل)

سامبا المالية، اكتوبر 2016، ص2.

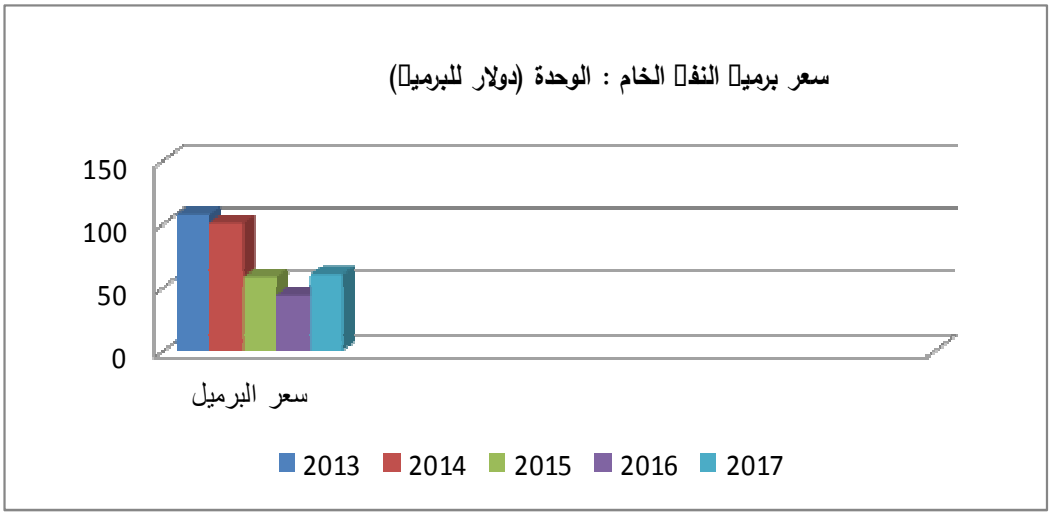

الشكل رقم (03)، يمثل المعدل السنوي لأسعار النفط الخام 2013-2017

وهذا التغير في المعدلات السنوية لأسعار النفط صاحبه تغير في الناتج المحلي الاجمالي للدول الريعية، ولتوضيح ذلك أكثر أخذ الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية

كنموذج لدولة ريعية الذي قدر ب2.7% سنة 2013 حين قدر المعدل السنوي لأسعار النفط ب107 دولار للبرميل ،وانخفض الى نسبة 0.8% حين انهار المعدل السنوي لسعر البرميل الى 43 دولار للبرميل سنة 2016،والشكل رقم 04 يوضح أكثر هذه العلاقة.

وجدت المملكة نفسها مرغمة على إجراء إصلاحات هيكلية قد تستمر لسنوات، في ظل انتهاجها لسياسة التحرر من التبعية للريع النفطي كسياسة التوسع في الوعاء الضريبي، وقبل ذلك لجأت الى السحب من احتياطاتها النقدية بالعملة الصعبة، ما أدى الى تراجع احتياطات الصندوق السيادي للمملكة، اذ تشير احصائيات الى تراجع النقد في هذا الصندوق من737 مليار دولار في 2014، ليصل 654 ملياراً دولار في 2016، وفي ظل تراجع الموارد المالية للمملكة العربية السعودية، لجأت الى ،خفض الدعم الحكومي على المواد النفطية و الغاز، وفرض الضريبة على القيمة المضافة مع إعلان الحكومة رفع اسعار هذه المواد والكهرباء والمياه، و تطبيق ضرائب على بعض السلع ضمن اعلان ميزانية 2017 للمملكة، اذ وافق مجلس الشورى السعودي، على مشروع قانون "نظام الضريبة الانتقائية"[1]، الذي يقضي بفرض ضرائب على 3 أنواع من السلع، هي المشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والتبغ ومشتقاته بنسب تتراوح بين 50 و100%، الا أن هذه الحلول ليست سوى آنية فحسب اقتراب ادارة الازمات ليست سوى ردة فعل على أزمة اقتصادية متعددة الابعاد ذات عواقب وخيمة، فالتحرر نهائيا من التبعية للذهب الاسود، يستدعي مخططات استراتيجية بعيدة المدى لتحقيق "رؤية السعودية 2030" بتنويع مصادر الدخل.

[1] المرجع نفسه، ص13

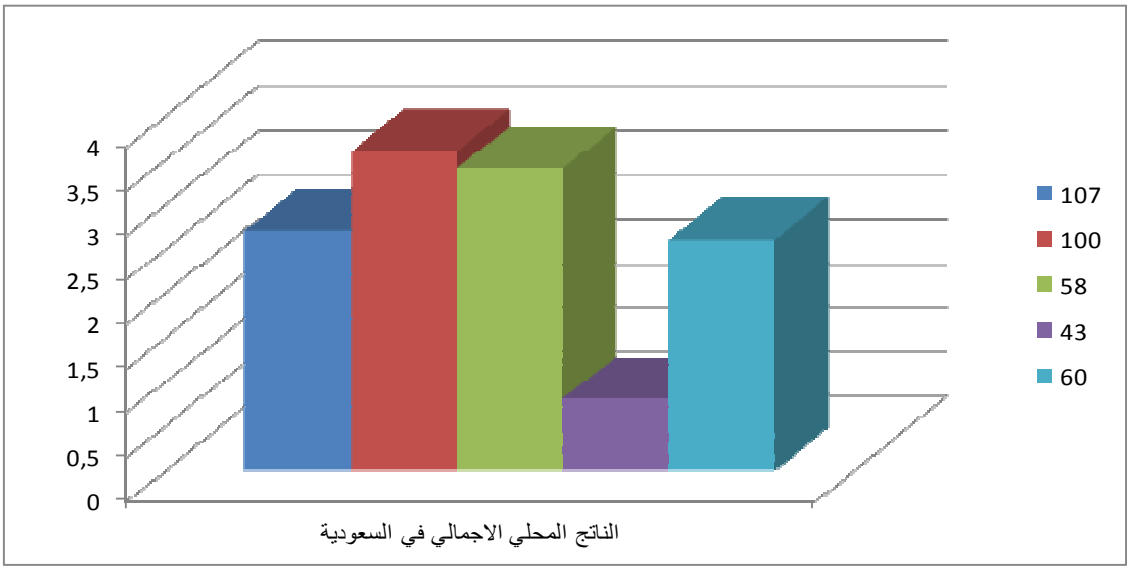

الـ

شكل رقم 04: علاقة أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي في السعودية

ونفس الظاهرة أي تأثر الايرادات النفطية باسعار النفط في السوق الدولية، تنطبق على دول التعاون الخليجي[1]، وحسب احصائيات صندوق النقد الدولي الممثلة في الجدول رقم 07 هناك تراجع كبير في العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولذلك يتوجب على السلطات تعزيز الإيرادات غير النفطية، بتبني سياسة ضريبية للرفع من مستوى الايرادات خارج قطاع النفط، كحل آني ومؤقت بانتظار ايجاد الدواء النهائي للشفاء من المرض الهولندي[2] ولعنة الموارد[3].

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، هو اتحاد اقليمي عربي، على المستوى السياسي و الاقتصادي، تأسس في 25 ماي 1981، مكوّن من 6 دول هي: الامارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، وكانت الفكرة للشيخ جابر الأحمد الصباح و الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

[2] **المرض الهولندي**، تعريفه الإقتصادي انه مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في الاكتشافات والموارد الطبيعية وإنخفاض الانتاج بالقطاع الصناع، أطلق هذا المفهوم على الهولنديين في 1977، بعد الإنخفاض المستمر في الانتاج الصناعي منذ اكتشاف حقل غاز.

[3] **تعريف لعنة الموارد** :هو مصطلح استعمله خبراء الإقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينيات ليصفوا كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد فتتحول معه من نعمة إلى لعنة، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الإقتصادي سواء كانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية.

جدول رقم (07)، يبين الايرادات النفطية لبعض الدول الريعية 2012-2016.

	2012	2013	2014	2015	2016
السعودية	305,3	276,1	243,4	118,5	82,4
قطر	24,9	29,5	27,5	17,1	18,5
الامارات	112,7	116,4	98,6	61,9	69,2
الكويت	106,5	103,7	84,6	47	48,2
الجزائر	61	55	48	34	42.1
العراق	94,6	90,7	84,5	59,3	68,3

المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016. الوحدة: مليار دولار.

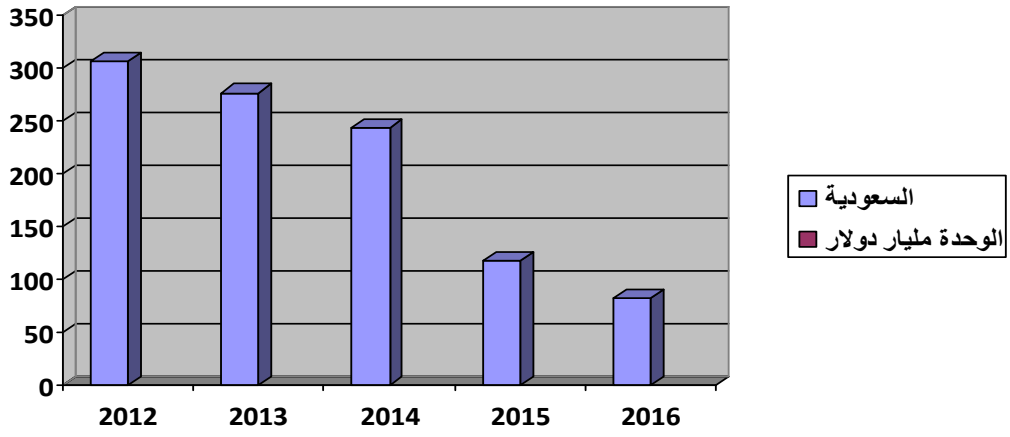

الشكل رقم (05) : العائدات النفطية في السعودية (2012-2016)،

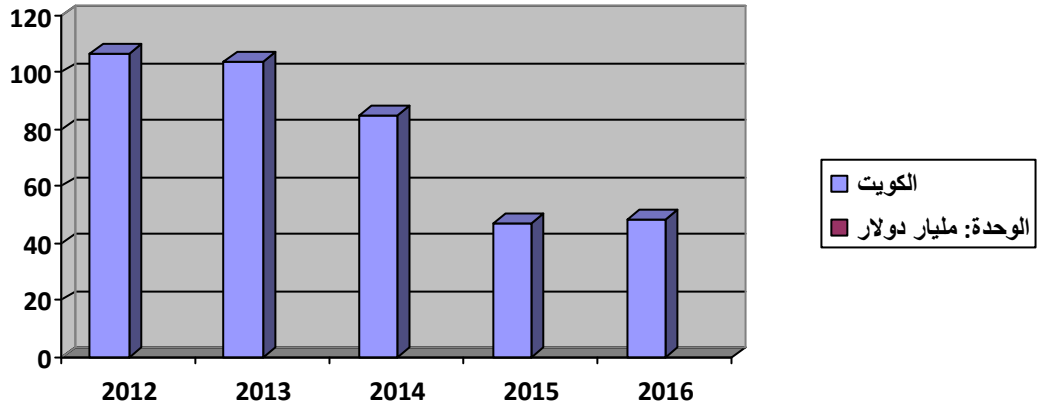

الشكل رقم (06) : العائدات النفطية في دولة الكويت (2012-2016)

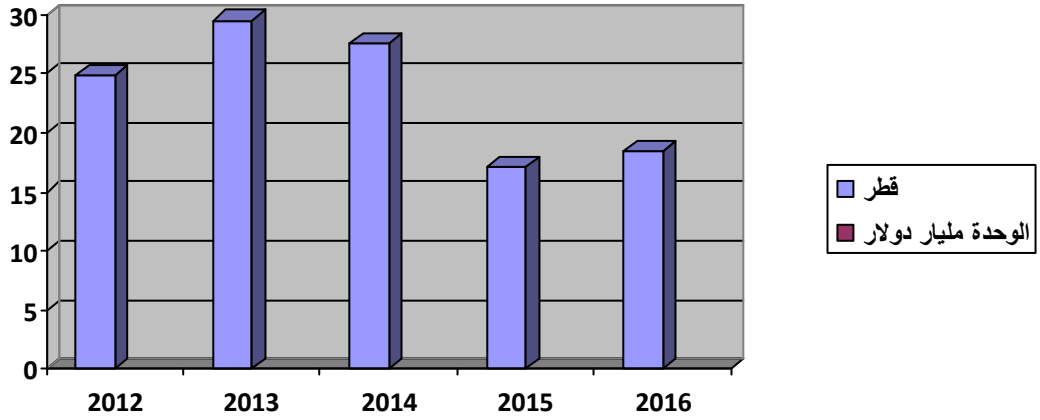

الشكل رقم(07): العائدات النفطية في دولة قطر (2012-2016).

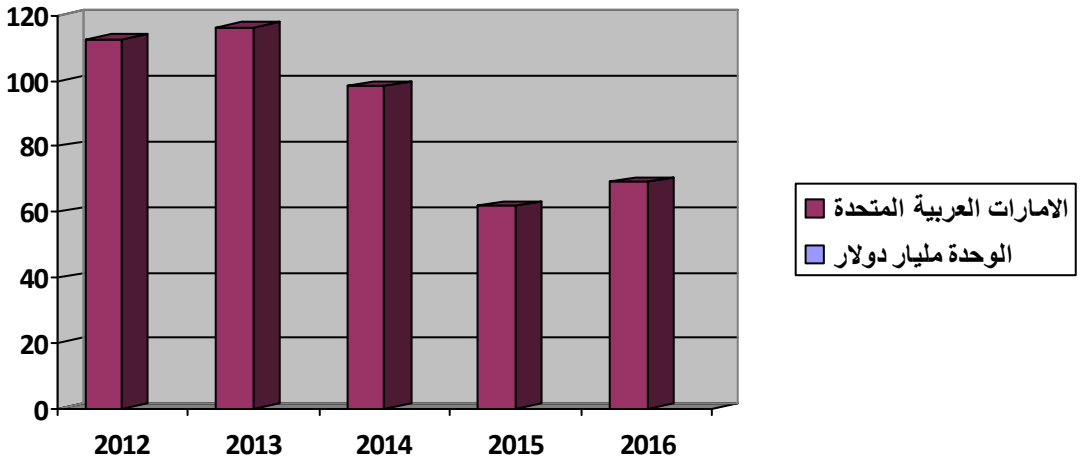

شكل رقم(08)، العائدات النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة (2012-2016).

دائما وفي المملكة العربية السعودية ، هناك ندرة وجود الضريبة على الدخل الشخصي، فهي تطبق أساسا على الأجانب وفقط، والمملكة هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي تنص ضريبة على هذه الضريبة ولا يتم تطبيقها سوى على العمالة المغتربة.

كما لا تخضع الممتلكات بصفة عامة للضريبة في المملكة، فالدولة تقوم بجمع الزكاة كمدفوعات إلزامية تسدد سنويا طبقا للشريعة الإسلامية على ممتلكات معينة، وتستخدم لأغراض خيرية ودينية، وفيما يلي تحليل لمعطيات الجدول رقم(03)،

- **قطر**: تعد قطر للبترول ثالث أكبر شركة للنفط في العالم .هي ملك للدولة و تدار من قبل وزارة الطاقة و الصناعة في قطر يبلغ احتياطها النفطي 1842 مليون برميل[1]، أقل دول الخليج معاناة من عجز الموازنة، بـ 7.8 مليار دولار فقط، في ميزانية 2016[2]، حيث أقر مجلس وزرائها قانون الضريبة في فيفري 2017، ومن المنتظر تحديد موعد بدء تطبيقها، وفي انتظار ذلك لجأت الى السحب من احتياطاتها النقدية بالعملة الاجنبية، اذ انخفض مستوى احتياطاتها النقدية بنسبة 22% سنة 2015، و يتجلى أثَر أسعار النفط المتدنية بشكل أوضح في تدنّي معدّل الضريبة على القيمة المضافة في القطاع النفطي، و تراجع نمو الناتج المحلي

[1] انتر نيوز لوكال فويس ، قلوبال تشانج، المكان نفسه.

[2] د/ صالح بن محمد النابت، **آفاق الاقتصاد القطري 2016-2018**،(قطر، وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء، جوان2016)، ص 2.

الإجمالي بأكثر من20.6%، ويُتوقع أن يبدأ بالارتفاع في 2017 بانتعاش اسعار النفط وبعد أن عانى من الانكماش لعامين متتالين[1]، وكون إيرادات الدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على حقوق الملكية والضرائب على النفط والغاز، وعلى دخل الاستثمار من مشروعات الهيدروكربون وضرائب الدخل التي تدفعها، فإن تدني أسعار النفط يخفض الإيرادات المالية ويقلل الفائض ويضعف الصادرات النفطية القَطَرية.

أما الضرائب غير المباشرة، مثل الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات[2]، فلا وجود لها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وليست في قطر فقط، وهناك احتمال تطبيقها في المستقبل القريب اذا ما استمرت اسعار الذهب الاسود في الانهيار، فقد انضمت دولة قطر إلى اتفاقية مجلس التعاون الخليجي بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% من السعر الأساسي اعتباراً من عام 2018 ، مما قد يرفع الأسعار أكثر مستقبلا.

وتبقى هذه التعديلات والسياسات الضريبية في دولة قطر في عدم اليقين في ظل الازمة الدبلوماسية الخليجية في جوان 2017 والمقاطعة التي شنت ضدّها دول الخارج بالجمال و بعض الدول العربية، و التي ستؤثر حتما على علاقاتها الاقتصادية والمبادلات التجارية واتفاقياتها الاقليمية و الدولية، فتطبيق الضريبة على القيمة المضافة يبقى مرهونا بمستقبل علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

- **الإمارات العربية المتحدة:** تأثرت الامارات العربية المتحدة كباقي الدول النفطية بتراجع أسعار الريع النفطي، لكن اختارت أن يتحمل الاحتياطي النقدي والاستثمارات الخارجية والصناديق السيادية عبء هبوط هذه الاسعار، اذ انخفضت احتياطاتها في الصندوق السيادي لدولة الامارات بنسبة 5% سنة 2015[3]، وأما الايرادات الضريبية فهي قليلة أو لا تكاد تذكر، فضريبة دخل الشركات والضرائب التجارية هي المصادر الرئيسية للإيرادات الضريبية غير

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] محمد الدوسري، تأثير تقلبات أسعار النفط و آثارها على ميزانيات دول الخليج العربية، مقارنة بين أزمة عقد الثمانينات وأزمة الألفية الثالثة، في، http://www.gulfcentrefordevelepmentpolicies.com

النفطية في الدول الريعية كمجلس التعاون الخليجي، والامارات من ضمنها، وعادة ما تمثل ثلثي هذه الإيرادات، الا أنها ذات قاعدة ضيقة لأن الضريبة تطبق على الشركات الأجنبية فقط.

- **الكويت:** التي تملك حقل برقان ثاني أكبر حقل نفط بالعالم، الواقع بجنوب مدينة الكويت، فاقتصادها يسيطر عليه القطاع النفطي بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و95% من الصادرات العامة للدولة و94.5% من الإيرادات العامة للدولة (1)، ويقدر احتياطي النفط الخام في الكويت حوالي 96 مليار برميل ،ما يقارب10% من الاحتياطي العالمي، ستكون مضطرة لفرض الضرائب على مواطنيها والمقيمين فيها، بعد أن سجلت ميزانيتها لعام 2016 عجزاً ماليا قدر ب15 مليار دولار[1] هو الأول منذ سنة 2000، فيما تتوقع أن يزيد العجز إلى 21 مليار دولار عام 2017، تأتي هذه الضرائب استكمالاً إجراءات تقشفية سابقة، منها رفع أسعار الوقود والمشتقات النفطية بنسب وصلت إلى80 ٪، إضافة إلى رفع أسعار الكهرباء والمياه للمقيمين للمرة الأولى منذ 50 عاماً[2].

- **فنزويلا:** بيتروليوس دي فنزويلا هي شركة تدار من قبل الدولة و هي خامس أكبر شركة من حيث الاحتياطيات و التصدير .و تدير الشركة كلا من عمليات المنبع (الاستكشاف و الإنتاج و المعالجة)، وعمليات المصب (تكرير و تسويق و نقل)،PDVSA تجسد صناعة النفط في فنزويلا، برزت عام 1976 عند تأميم قطاع النفط في البلاد[3]، تبلغ صادراتها النفطية حوالي 96 % من اجمالي الصادرات، ومن المتوقع أن يتقلص الاقتصاد بنسبة 3 % سنة 2017، ولموازنة ميزانيتها تحتاج فنزويلا لأن يكون سعر البرميل أعلى من 130 دولار[4] وهو احتمال مستبعد حاليا، وقد أدى هذا الاعتماد المطلق على النفط لاتجاه صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم الى الافلاس سنة 2016، واحتمال أن تصبح أولى ضحايا حرب أسعار الريع النفطي، فكل الارقام الاحصائية المتعلقة بهذا البلد توحي بأزمة سياسية متعددة الابعاد ستعصف بالشعب الفنزويلي، حيث تتصدّر فنزويلا صدارة الاقتصادات

[1] الكويت، قانون المالية لسنة 2016
[2] الكويت ، قانون المالية لسنة 2017.
[3] انتر نيوز لوكال فويس ، قلوبال تشانج، المكان نفسه
[4] صبري ناجح، فنزويلا تزداد فقرا رغم النفط، في ,http://www.aawsat.com

الاكثر بؤسا في العالم خلال عامين على التوالي 2014-2016[1]، بسبب تراجع عائدات صادراتها ب 64% ،اذ تمثل الايرادات النفطية ما يعادل 95% من العملة الصعبة، و40% الايرادات العامة للدولة، كما سجل ميزان المدفوعات لهذا البلد عجزا قدّر ب 17 مليار دولار، وانهارت قيمة العملة الفنزويلية الى اكثر من70%، وعجزا في الميزانية قدّر ب 20% من الناتج المحلي الاجمالي، وتقديرات صندوق النقد الدولي التي تشير الى احتمال وصول معدّل التضخم الى أكثر من 720% سنة 2017، بعدما كانت في حدود 68.5% سنة 2014[2].

وأمام هذه الارقام المخيفة وجدت السلطة التنفيذية للبلد نفسها مضطرة إلى إعادة صياغة الميزانية الوطنية وإجراء تغييرات في السياسة الضريبية والمالية[3]، بهدف التعويض جزئياً عن الانخفاض في الإيرادات النفطية، ومن أبرز هذه التغييرات زيادة معدّل الضريبة على القيمة المضافة من 9 % إلى 12 % ورفع حد مديونية الجمهورية، وأكد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، انه سيواصل العمل من أجل الحدّ من تراجع اسعار النفط الفنزويلي الذي وصل الى 24 دولار للبرميل لأول مرّة منذ أكثر من 12 سنة، وذلك لارتفاع تكلفته الانتاجية كنفط من النوع الثقيل، بالاضافة الى تقليص المساعدات الاجتماعية، وقف الدعم على السلع والمواد الاولية ،واكتفت الدولة بهذا القدر من التعديلات بسبب تركيزها الانظار على الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد، وسيطرة المعارضة على الاغلبية في البرلمان الفنزويلي كبداية للدخول في أزمة سياسية دستورية.

في انتظار حصاد نتائج هذه الاجراءات التقشفية والاصلاحات يبقى العائق الكبير لتنفيذها يكمن في أن تطبيق الاصلاحات السالفة الذكر للتخلص من التبعية النفطية هو الثقافة الريعية المنتشرة في أوساط المجتمع، فمن الصعب تغيير ايديولوجيات الافراد من الايديولوجية الريعية الى وجوب فرض الضرائب بين لحظة وأخرى، فأغلبية هذه الدول تتميز بقاعدة ضريبية ضيقة، فالدولة لا تعتمد على التحصيل الضريبي كمصدر للإيرادات بسبب تراكم المال بالعملة الصعبة و المتأتية من الصادرات النفطية.

[1] عامر العمران ، الاقتصاديات الأكثر بؤسا في العالم، **في https://noufalsharif.com/tag**

[2] **فنزويلا التي لا نعرفها** في ، **http:// rawabetcenter.com**

[3] المكان نفسه

ولا شك أن اعتماد السياسات العامة على الوفرة المالية للإيرادات النفطية ادى الى اتساع دور الدولة من جهة، وجعل المواطنين أكثر اتكالا على الدولة في حياتهم اليومية، مما يقلص فجوة المشاركة السياسية للمواطن في صنع القرار فيؤدي الى غياب الرقابة الشعبية على أداء الاجهزة الحكومية في تنفيذ هذه السياسات.

وتطبيق ضرائب جديدة من شأنها تحميل المواطن ،أعباء مالية إضافية، في ظل ارتفاع أسعار السلع ،وهو ما يؤثر بالسلب على بعض أنماط الاستهلاك وتراجع إيرادات الشركات وذلك بسبب التداخل الوظيفي بين الضريبة والمتغيرات ذات علاقة مباشرة معها[1] كالعمل.

فالضريبة تقلل من القدرة على العمل نتيجة للنقص الذي يحدث في كفاءتهم الإنتاجية إذا ما حرموا من استهلاك جزء من الدخل ،ما يدفع بالدولة الى تبني إعفاءات ضريبية ، وتقدير خدمات مجانية كالعلاج والتعليم للطبقة العاملة وتخفيف الضرائب المباشرة على الدخل الأقل من المستوى المطلوب، فالضريبة على الدخل تؤثر في القدرة على الادخار، كون الأفراد يوزعون مداخيلهم بين الاستهلاك والادخار، فانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الاستهلاك كون الادخار لا يحدث إلا بعد أن يحقق الفرد إشباع حاجياته من الاستهلاك ،فما بال الضرائب على الدخل الضئيل الذي لا يملك أصحابها أصلا فائضا فلا تؤثر على مقدرتهم على الادخار، فلا يوجد ادخار في لا شيء.

اما الاستثمار، فتوجه الدولة سياستها الضريبية نحو رؤوس الأموال للأنشطة المرغوبة بتخفيف عبئها الضريبي[2]، ما يدفع المنتجين إلى القيام بهذه الاستثمارات لتخفيض نفقة الإنتاج وزيادة الإنتاج لتعويض الاقتطاع الضريبي، فيمكن للدولة أن تعفي أو تخفّض من سعر ضريبة الاستثمارات التي تريد تشجيعها بالتالي التأثير في العرض والطلب، والزيادة في الاستهلاك.

بالنسبة للضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع كالرسم على القيمة المضافة فانخفاضها يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع والخدمات

[1] د. طاهر الجنابي ، المرجع السابق ، ص.154.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

الأخرى، والعكس صحيح، ففي حالة الرفع من الضريبة على القيمة المضافة ترتفع أسعار السلع و الخدمات، فتقوم الحكومة بإنفاق جزء من حصيلة الضرائب على سياسة دعم المواد الواسعة الاستهلاك، كسياسة تتخذها الدولة كردة فعل على انخفاض الايرادات النفطية ،أو تتبنى سياسة ضريبية هادفة لحماية الانتاج الوطني، كالضرائب الجمركية حيث تعمد الكثير من الدول النامية فرض ضرائب جمركية مرتفعة على السلع المستوردة ،والتي يكون لها مثيل في الإنتاج المحلي، فارتفاع هذه التكاليف بالنسبة للصناعات الوطنية يجعلها غير قادرة على منافسة الإنتاج الاجنبي فتتدخل الدولة هنا بسياسة ضريبية هادفة لحماية الإنتاج الوطني، أو ما يعرف بالتأثير الحمائي للضرائب[1].

بالعودة الى الدول الريعية فان تأثير الريع النفطي يختلف من دولة ريعية استغلت هذا المورد في تشييد بنى تحتية لرسم مستقبل بدون نفط وبين دول تستهلكه وفقط دون استثمار، فالنرويج كأهم بلد نفطي في أوروبا الغربية ،تواجه هي الاخرى خطر انخفاض أسعار النفط ،فانخفاض سعر البرميل قد يتسبب في انخفاض استثماراتها، لكن يبقى النموذج الاقتصادي النرويجي نموذج فريد من نوعه كدولة نفطية استطاعت أن تستثمر عائداتها النفطية لبناء نموذج اقتصاد متنوع عبر مراحل[2]، تتمثل في:

* **فترة التأسيس** (1958-1969)،حيث تأسست أسطورة النفط باتفاقية جنيف الدولية سنة 1958 ،التي تنص على أن للبلدان الساحلية حق الولاية باستثمار الموارد الطبيعية التي توجد تحت سطح الأرض والمحاذية لليابسة في هذه البلدان، وفي فترة كانت النرويج تستبعد أصلا احتمال وجود النفط على الساحل القاري لها، ففي 25 فيفري 1958، كتبت مديرية المسح الجيولوجي للنرويج رسالة لوزارة الخارجية النرويجية، الممثلة للنرويج في مؤتمر جونيف هذا مضمونها: " **من الامكان استبعاد وجود الفحم أو النفط أو الكبريت تحت الساحل القاري المحاذي للساحل النرويجي** "[3].

[1] المرجع نفسه ، ص 13.

[2] فاروق القاسم، **النموذج النرويجي** ،**ادارة المصادر البترولية**(الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مارس2010)، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص.113.

* **مرحلة النمو** (1970-1978)[1]، اذ دخلت النرويج رسميا عصر النفط، ثم مرحلة التدعيم (1979-1986)، اين ظهرت بعض النقاشات السياسية، و المخوف الواردة من احتمال اضعاف الصناعة الوطنية نتيجة تضخم في الرواتب تسببه الصناعة النفطية، و بدلا من النظر الى الصناعة النفطية كعامل يهدد الصناعة الوطنية، تمكن البلد من استخدام الصناعة النفطية كمحرك للاقتصاد الوطني ،وأكثر من ذلك ،اذ أصبحت ضرورية لنموه، وفي 1982 ظهر موضوع الفصل بين الاستهلاك المحلي وعائدات النفط أمرا ضروريا فأنشأ صندوق سيادي مستقل ومنفصل عن ميزانية الدولة، لضمان نمو هذه العوائد النفطية لمصلحة الاجيال القادمة، وحماية الاقتصاد الوطني، اذ لا يحق للدولة استخدام ما يتعدى 4% من ارباح هذا الصندوق، اما الباقي فيدور للاستثمار لفائدة الاجيال القادمة.

* **مرحلة ما قبل النضج** (1987-2000)، فالتعاون البناء بين السلطات الحكومية و شركات النفط الوطنية والدولية أساس لنجاح إدارة قطاع النفط[2]، بتوفر الظروف المنصفة و المحفزة للطرفين، ويشكل النفط 35% من الناتج المحلي في النرويج، ويقدر الدخل السنوي ب71 مليار دولار، ولا تتعدى نسبة التضخم في النرويج حوالي 2% سنويا، لذلك يعتبر النموذج النرويجي رائدا في ادارة الموارد النفطية وذلك بتطبيق مبدأ "**أن الريع النفطي سوف يستخدم لخدمة كل المواطنين**"[3]، وليس خدمة للأقلية الحاكمة أو النخبة النفطية ان صحّ التعبير مثلما هو حاصل في الدول النفطية العربية النخبة الحاكمة هي من تستحوذ على النفط.

المبحث الثاني: تأثير الريع على سياسة الانفاق العام في الدولة الريعية:

أفضل ما يستهل به هذا المبحث هي الدراسة التي قام بها عبد العظيم محمود حنفي حول "**العلاقة بين نوع النظام السياسي وطريقة انفاق ايرادات النفط**" وخلص الى ان ترشيد استخدام الموارد الريعية يتعلق بطبيعة النظام السياسي الذي يتولى ادارة هذه الموارد، فصنف الدول

[1] المكان نفسه.
[2] المرجع نفسه، ص. 364.
[3] المكان نفسه.

المصدّرة للنفط الى خمسة أنواع [1]هي: الديمقراطيات الناضجة، ديمقراطية الزمر المتصارعة، حكم الفرد الأبوي، حكم الفرد الاصلاحي، حكم الفرد النهّاب، والديمقراطيات الناضجة هذه الأخيلرة التي تملك آليات جيّدة في ادارة الموارد النفطية، كعدالة التوزيع، المساءلة في تسيير الشأن العام، تعزيز الشفافية بإعطاء البرلمان دور في اعداد الميزانية العامة للدولة، وهذا ما ينطبق على النموذج النرويجي.

مقارنة بالدول الريعية العربية، التي تقوم فيها المالية العامة على الايرادات النفط، أما الايرادات الضريبية فهي متدنية جدّا، تمثل ما يقل عن 5 % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لهذه الدول، ويعود الاستخدام المحدود للنظم الضريبية في هذه البلدان الى[2]:

* الايرادات المرتفعة للموارد الطبيعية مما قلل ضغوط البحث عن إيرادات بديلة للنفط

* ينظر إلى الموارد الطبيعية على أنها ملك للمواطنين، ويمثل توزيع إيراداتها الشغل الشاغل لسياسة المالية لهذه الدول، مما يركّز أكثر على النفقات بدلا من الإيرادات.

* في"نموذج مجلس التعاون الخليجي" توفر الحكومة الوظائف للمواطنين الذين يستفيدون من منتجات الطاقة بأجورهم، والضريبة على الدخل بمثابة خفض للأجور، الأمر الذي من شأنه إثارة الضغوط الاجتماعية لاستعادة مستويات الأجور السابقة.

* إن الضرائب غير المباشرة على الوقود سوف تمثل فعليا خفضا للدعم وسوف يُنظر إليها على أنها تهدد توفير الطاقة منخفضة التكلفة للجميع.

من أشد تداعيات الاعتماد على المداخيل الريعية جعل الاقتصاد رخوا ولا يستند إلى قوة إنتاجية صلبة ذلك أن بنية الاقتصادات الريعية هي في واقع بنية غير إنتاجية، و يتميز بدوافع الاستهلاك و الرخاء لدى المواطنين ، وفقا لتبني الدولة سياسة الأنفاق العام تتلاءم و الايرادات الريعية ، حالها حال الدول المستوردة للنفط التي تتأثر ايضا بالظاهرة لكن من منظور آخر يختلف عن الدولة الريعية ،فتتبنى كلا منهما سياسة انفاق عام مناسبة لوضعيتها المالية.

[1] لقرع بن علي، المرجع السابق، ص 281.
[2] المكان نفسه.

توفر المداخيل النفطية للدولة الريعية في فترة البحبوحة المالية، القدرة على جلب رضا الرأي العام، فتتوجه خزينة الدولة نحو الانفاق الاستهلاكي، للحفاظ على العقد الاجتماعي بين الدولة و المجتمع، اذ يعتبر الانفاق العام وسيلة حكومية للتأثير في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، عن طريق توزيع الثروة بين الطبقات المجتمعية، وبمفهوم آخر تلجأ الدولة الريعية الى الانفاق التعبوي لتعبئة الجماهير لصالحها وخدمة النخبة الحاكمة، وتتفادى الانفاق على البنى التحتية و قطاع الاستثمار، فلا تولي الاهتمام بتأمين العمل و الكفاءات والقطاع الخاص، بقدر ما تولي الاهتمام بالدرجة الأولى للإنفاق على مشاريع قصيرة المدى، فدعم السلع الاستهلاكية ما هو الاّ تفاديا لاستياء الشعب، و التستر على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، ومن جهة اخرى كونها أنظمة مغلقة لا تتفاعل مع البيئة الخارجية.

اعتمدت الدول النفطية السعودية، الكويت، الامارات، قطر، فنزويلا، سياسة التوسع في الانفاق العام خلال عام 2012 عندما كانت المعدل السنوي لأسعار النفط يعادل 106 دولار للبرميل، في ضوء الحاجات المتزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر و خلق فرص العمل وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، خاصة بعد الظروف السياسية التي شهدتها المنطقة، وما ترتب عنها من تصاعد المطالب الفئوية الشعبية أحدثت ضغوطات لزيادة الانفاق العام، فأصبح ينظر الى سياسة الانفاق العام كتكلفة للسياسات العامة[1] في هذه الدول وليس فرصة للاستثمار و التحرّر من التبعية النفطية.

[1] لقرع بن علي ، المرجع السابق، ص 210.

جدول رقم (08) الانفاق الرأسمالي الموجّه للاستثمار في الدولة النفطية

الدولة	القطاع	السنة			
		2012	2013	2014	2015
السعودية	اجمالي الانفاق العام	873305	248,560	259,25	253,45
	الانفاق الجاري	611626	165,893	147,93	144,62
	الانفاق الرأسمالي (لاستثمار)	261679	82,667	111,32	108,83
قطر	اجمالي الانفاق العام	205240	65,227	53,445	50,571
	الانفاق الجاري	153682	46,096	38,09	34,302
	الانفاق الرأسمالي (لاستثمار)	51558	19,131	15,355	16,269
الامارات	اجمالي الانفاق العام	360037	101,663	94,298	111,94
	الانفاق الجاري	315738	89,159	82,699	97,512
	الانفاق الرأسمالي (لاستثمار)	44299.3	12,505	11,599	14,428
الكويت	اجمالي الانفاق العام	17007.4	68,706	69,697	66,336
	الانفاق الجاري	15208.5	62,263	63,66	60,245
	الانفاق الرأسمالي (لاستثمار)	1798.93	6,443	6,037	6,092

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي لعام 2016 ص 478 الوحدة: مليون دولار.

- المملكة العربية السعودية، نصّ قانون المالية لسنة 2016 نفقات قدرت ب825 مليار ﷼، وهي أقل ب15.6 %من نفقات 2015 التي بلغت978 مليار ﷼ سعودي، و السبب الرئيسي في هذا الانخفاض تراجع وتيرة الصرف على المشاريع بناء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضبط الانفاق ومراجعة المشاريع القائمة والجديدة مع الحرص على الاستمرار في صرف المستحقات المالية للمقاولين والموردين والأفراد، الا أن ميزانية السنة المالية الحالية 2017 قدّرت النفقات ب 890 مليار ﷼ سعودي[1]،مقارنة بسنة 2012 حيث

[1] المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، **قانون المالية 2017**، ص 22.

قدّرت ب 820 مليار ريال سعودي[1] وهي أعلى بنسبة 8 % من حجم الانفاق لسنة 2016، حيث أخذت الميزانية في الاعتبار مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 ، والتي خصص لها في ميزانية 2017 مبلغ قدر ب 42 مليار ريال سعودي، إضافة إلى المشاريع التي سبق اعتمادها من فوائض ميزانيات السنوات المالية السابقة واحتياجات الاقتصاد لتحفيز النمو وخاصة القطاع الخاص، ومن أسباب ارتفاع الانفاق العام بالمملكة لسنة 2017 رغم انهيار اسعار النفط أي أن المملكة لم تتبنى سياسة ترشيد الانفاق العام، وهذا بسبب تعديل أسعار الطاقة وما يتوقع من توجيه لدعم الفئات المستحقة من المواطنين، ويتوقع أن يبلغ العجز 198 مليار ريال أي ما نسبته 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وسوف يموَّل جزئيًا من خلال إصدار أدوات دين عام جديدة بالإضافة إلى التحويل من احتياطي الصندوق السيادي وفيما يلي توزيع الميزانية العامة لنفقات المملكة لسنة 2017 موزعة حسب القطاعات، أين استحوذ قطاع التعليم على أكثر من 200 مليار ريال سعودي يليه القطاع العسكري بحصة من تقديرات الانفاق العام، بمبلغ يقدر ب191 مليار ريال[3]، لمشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة لتوفير متطلبات الجهات العسكرية من التجهيزات والمعدات والتسليح والذخيرة.

قطاع الادارة العامة : خصص له حوالي 27 مليار ريال سعودي ،وتضمنت الميزانية مشاريع وبرامج جديدة للمبادرات يبلغ عددها 46 مبادرة بتكاليف إجمالية تبلغ 735 مليون ريال، لتنفيذ مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 الخاصة بوزارات العدل، الحج والعمرة، الخدمة المدنية، والتي تهدف لتطوير الأداء بتلك الوزارات والوصول إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للوصول لجودة المخرجات.

[1] المملكة العربية السعودية، بيان لوزارة المالية حول قانون المالية 2013، ص 3.
[2] المملكة العربية السعودية، وزارة المالية ، المرجع السابق ص 23.
[3] المكان نفسه.

جدول رقم(09) يوضح توزيع الانفاق العام في السعودية لسنة 2017

القطاعات	النفقات المقدرة في ميزانية 2017 (الوحد الاف الريالات)
الادارة العامة	26,716,039
القطاع العسكري	190,854,490
قطاع الامن و المناطق الادارية	96,687,000
قطاع الخدمات البلدية	47,942,215
قطاع التعليم	200,329,066
قطاع الصحة و التنمية الاجتماعية	120,419,691
قطاع الموارد الاقتصادية	47,260,814
قطاع التجهيزات الاساسية و النقل	52,164,000
وحدة البرامج العامة	107,626,685
اجمالي الانفاق العام	890,000,000

المصدر: قانون المالية 2017

قطاع الأمن والمناطق الإدارية: خصص له حوالي 97 مليار ريال، وتضمنت ميزانية القطاع مشاريع جديدة لإنشاء قواعد بحرية لحرس الحدود، والمرحلة الثانية من شبكة الاتصال الأمني الموحد[1]، واضافة لمشاريع قائمة حيث بلغ اجمالي التكاليف للمشاريع الجديدة والاضافات للمشاريع القائمة 12 مليار ريال لتوفير المتطلبات الأمنية من المنشآت والتجهيزات والمعدات والذخيرة منها مبلغ 8 مليار ريال لمشروع دعم الإمكانات الأمنية لوزارة الداخلية.

وكما نصّ قانون المالية 2017 للمملكة العربية السعودية على تشجيع الانفاق الاستثماري، بإتخاذ مجموعة من السياسات لتحقيق إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني وتقليل إعتماده على البترول، وتتضمن هذه الإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال الخمس سنوات

[1] المرجع نفسه ،ص. 24.

المقبلة[1]، طرح مجموعة من القطاعات والنشاطات الاقتصادية للخصخصة، وتذليل العقبات التشريعية والتنظيمية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص، وإصلاح وتطوير الأداء الحكومي، وتحسين مستويات الشفافية والمحاسبة، وتعزيز بيئة الاستثمار بما يساهم في إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص ويوفر فرصا للشراكة بين القطاعات المختلفة العامة، والخاصة، وغير الربحية، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد العالمي.

- **الكويت:** تضمن قانون المالية لسنة 2017[2]، الإصلاح المالي والاقتصادي للكويت ضمن الموازنة العامة للدولة تشمل إجراءات لترشيد نفقات كافة الوزارات والجهات الحكومية، ووقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة، وترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له، كما تتضمن آليات لإصلاح الخلل في الموازنة العامة من خلال ترشيد الانفاق الحكومي وزيادة مستويات الانفاق الرأسمالي شأنها شأن الدول العربية الاخرى المصدرة للنفط (الجدول رقم 05)، بعدما استحوذ الانفاق الاستهلاكي على حجم الاستهلاك العام، ويذهب هذا الانفاق الى قطاعات غير انتاجية تتمثل في الخدمات العامة و الدفاع و التعليم و الصحة، والجزء الآخر يذهب الى قطاعات السكن التأمين و الرعاية الاجتماعية ،هذا ما وضع السياسات العامة في هذه الدول ومثيلاتها في مأزق حقيقي، اثر الهبوط المفاجئ لأسعار الذهب الاسود، وأمام خيارين، إما اللجوء الى احتياطات المالية لتمويل الانفاق الاستهلاكي أو تخفيض قيمة العملة الوطنية، وقد يكون الاثنين معا، وكلاهما أسوأ.

الى حدّ الآن يتضح أن سياسة الانفاق العام في الدولة الريعية يطغى عليها طابع الاستهلاك لا الاستثمار، وتضخم الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، مما يشكل عائق في وجه التنمية المستدامة، ونسبة كبيرة تفوق 80% من مبالغ الانفاق هي من مصدر الريع النفطي، مما دفع ببعض المفكرين الى القول: "**الحرية والخبز يسيران معا**[3]"، أي هما نقطة التقاء بين التقدم الاقتصادي و السياسي للدولة، فالحرية الاقتصادية و الدفع

[1] المرجع نفسه، ص ص 31، 32.

[2]

[3] مروان المعشر، **الحرية و الخبز يسيران معا، التمويل و التنمية** (صندوق النقد الدولي ،مارس 2013).ص 14.

بعجلة يساعد على تحقيق، بالتالي تحقيق استقرار سياسي مبني على العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي مما يساعد على تقوية حبل الثقة السياسية بين النظام و الطبقة الشعبية ،و تصبح الحرية رهينة الخبز في حالات العجز في النمو و التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية، و هيمنة الدولة على الاقتصاد، مما يشكل عائقا كبيرا في وجه التنمية ،فتظهر فوارق اجتماعية تدفع بالفرد الى المطالبة بحقوقه بطرق غير شرعية بعد نفاذ الوسائل الشرعية، مما يشكل تهديدا لاستقرار الدولة، هذا ما ينطبق على ثورات الربيع العربي، بوصف هذه الانظمة يطغى عليها طابع الانفاق الاستهلاكي لشراء السلم الاجتماعي.

والواقع أن نظرية الدولة الريعية للمفكر حسين المهدافي والتي أيدّها المفكر حازم الببلاوي، والتي تقوم على أن في الدولة الريعية الاقلية فقط من تبادر بتوليد الريع بينما تكتفي الأغلبية بالاستفادة فقط من توزيعه، لا تنطبق على الدول السالفة الذكر لا بل أكثر من ذلك فهي دول غنائمية[1]، اذ وصف الدكتور أديب نعمة الدول الريعية العربية في السنوات الاخيرة أنها كثيرة الحراك السياسي و تشهد متغيرات كثيرة، كفشل التنمية، انتشار الفقر، البطالة، ولقد أسند ذلك الى الريع النفطي أو كما ورد في مقاله الطفرة النفطية وتراجع الإنتاج على حساب الاستهلاك، وصعود الاقتصاد الريعي، وبروز الثروات الطائلة، وتعميم الفساد، وتهميش واسع للفئات الشعبية، الحروب، النزاعات الداخلية، التي أفقدت الانظمة السياسية في المنطقة شرعيتها التاريخية والسياسية والاجتماعية للأنظمة، لذلك أطلق عليها مصطلح الدولة الغنائمية ، لتنظير خصوصية الدولة الريعية فهي باثريمونيالية بالمعنى الفيبري نظام وراثي، فكما اعتبر فيبر السلطانية حالة خاصة من الباتريمونيالية تتميز أكثر بميلها إلى العنف والتسلط، كذلك يعتبر الكاتب أن مصطلح الغنائمية ظاهرة شبه معمّمة في المنطقة العربية، التي تتميز بحالة متقدمة من الاستحواذ على الدولة وغياب الديمقراطية ،تتضمن التصرف مع الدولة نفسها كأنها غنيمة، أي كأنها حق لمن استحوذ عليها بالقوة ويحق له أن يستخدمها و يوزعها على الافراد كما يريد، أي كل شيئ وكأنه لاشيئ ما عدا الحاكم وحاشيته.

[1] أديب نعمة، **الدولة الغنائمية و الربيع العربي**، (بيروت: دار الفرابي، 2014)، ص 246.

لا تتوقف الدراسة عن طرح تأثير الريع على السياسة المالية للدول، بل تتعداه الى محاولة طرح نماذج لدول تحارب للتحرر من التبعية النفطية، ولعل من بين النماذج الاقتصادية الريعية الرائدة في هذا المجال هو النموذج النرويجي، (سبق التطرق اليه سابقا)، لكن في محاولة منها تصنّف دولة الامارات العربية المتحدّة و قطر كدول ريعية عربية، تبحث عن تطبيق للنموذج النرويجي لمكافحة المرض الهولندي، وحتى وان لم يكن بدرجة ريادة النموذج النرويجي، الا أنه أحسن وبكثير من نظيراتها.

- **الامارات العربية:** اذ ساهم التركيز الجاد لسياسات التنويع بدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق نمو قوي لإجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.9% في عام 2016، ومن شأن الاستثمارات المتواصلة في المشاريع الكبرى للبنية التحتية (رغم انها ضئيلة مقارنة بالاحصائيات المدونة في الجدول رقم (08)، أن تدعم النمو في الطفرة النفطية الحالية، ومن المرتقب ضخ المزيد من الاستثمارات في القطاعات غير النفطية كالاستثمار في تطوير قطاعات العقار و السياحة التي تمثل حتى الآن نسبة3/2 من الناتج المحلي، وتم الاعلان عن هدف وطني يتمثّل في مساهمة القطاعات غير النفطية بما نسبته 80% في إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2021. ففي التاسع فيفري 2015، أعلن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد إمارة أبوظبي، أنّ ما أسماه «عصر النفط» في بلاده، سينتهي خلال 50 عامًا وخروج آخر سفينة مُحمّلة بالنفط الإماراتي، التي يصل احتياطها منه إلى98 مليار برميل.

- **قطر:** الاقل تضررا من هذه الطفرة مقارنة بالكويت، السعودية، وفنزويلا، نمى اقتصادها (تقديرات ميزانية2017) بنسبة 6.8%، مدعوماً بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، بما في ذلك تحسين شبكة السكك الحديدية ومشروع بناء خزانات المياه، وليس لدى قطر أي خطط للتراجع عن أي من برامجها التنموية، بهدف الدفع بالانفاق الاستثماري الذي لا يزال ضئيلا مقارنة بالمبالغ الضخمة المضخّة في الانفاق الجاري، لكن يبقى هذا الضخ في الانفاق الاستثماري مجرّد حبر على ورق فهو مرهون بأسعار النفط حسب ما ورد في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2018:

"إذا ارتفعت تلك الأسعار بسرعة أكبر من توقعات تقرير الافاق الاقتصادية لدولة قطر، فسوف تتحقق نتائج أفضل في نمو الدخل الاجمالي، وفي الميزانين المالي والخارجي، أما إذا بقيت الأسعار متدنية لفترة طويلة، فسيسجل الميزانان المالي والخارجي عجزًا أشد وضوحًا ويتطلب تدابير تمويلية ... والتقلب المتواصل في الأسواق المالية العالمية ينعكس على الاقتصاد القطري ويخلق ضغوطًا على السيولة، ومن شأنه أن يزيد تكاليف التمويل في الأسواق العالمية بالنسبة للمؤسسات القطرية، ومن المخاطر المالية الأخرى التأخر في تنفيذ المشاريع الأساسية للبنية التحتية أو ارتفاع تكاليفها أو كلاهما"[1].

المبحث الثالث : تأثير الريع على السياسات الاجتماعية في الدولة الريعية (توزيع الموارد، معدلات الفقر و البطالة).

من منظور الاقتراب النسقي، و الذي يأخذ النظام السياسي كوحدة تحليل، ومجموعة من الاجزاء متكاملة وظيفيا، تطرح السياسة المالية للدولة على أنها لا تتضمن أبعادا اقتصادية و سياسية فحسب، بل تتعدى ذلك الى درجة طرح الثقة المتبادلة بين الطبقة الاجتماعية و النظام السياسي، وهذه السياسات العامة والبرامج الحكومية ما هي الاّ تعبير عن مخرجات النظام السياسي، أى تعبير عن مدى استجابة النظام للمطالب الشعبية كتوفير فرص العمل، التربية، الاسكان، الصحة العمومية، و الحد من معدّلات الفقر و مراعاة قيمة العدالة الاجتماعية في عملية توزيع النظام السياسي للموارد، أو ما يسمى بالسياسات الاجتماعية.

الاّ أن هذه السياسات تختلف من دولة الى أخرى، باختلاف الانظمة السياسية السائدة ،والقدرة المالية الكافية للدولة لتنفيذ هذه السياسات، اذ تختلف بين دول النفط كمورد هام لرسم سياساتها وبين دول تعتمد على التحصيل الضريبي في ذلك .

المطلب الاول: غياب عدالة توزيع الموارد والفقر في الدولة الريعية.

المعروف عن الدول الريعية كما أشير اليه سابقا ،اتساع الفجوة بين الطبقات عموديا بدءا من السلطة نزولا الى الطبقة الاجتماعية الدنيا، اذ تعمل الدولة على ابقاء العلاقات بين الحاكم

[1] د/ صالح بن محمد النابت، المرجع السابق ص10

والمحكوم هي علاقات تحكمها قدرة من يملك يعطي ،فتصبح السياسات الاجتماعية لهذه الدول تحت رحمة أسعار السوق الدولية للريع النفطي، فأي هزة تصيب أسواق النفط أول من يتأثر بها المجتمع، محدثة هزات اقتصادية تتبعها أزمات اجتماعية للمطالبة بالحقوق بالتالي يتضرر النظام السياسي ككل، والسبب هو مشاكل توزيع الموارد، التي تتمثل في[1]:

- مشاكل توزيعية: وهي التي تتعلق بكيفية توزيع الموارد بين الافراد او الجماعات او الاقاليم مثل مطالب مدينة ما بالسيطرة على الفيضان، واخرى بمعالجة قلة المياه، او مطالب المستوردين بتخفيض الضرائب الجمركية، والمنتجين المحليين بزيادتها...الخ.

- مشاكل تنظيمية: وهي التي تتعلق بتنفيذ التصرفات او النشاطات العامة، و الحد من تدخل الاخرين في بعض المجالات، كمطلب اصحاب الشركات بالحد من تدخل نقابات العمال، مقابل مطالب العمال بالحد من استغلال أرباب العمل لهم.

- مشاكل اعادة التوزيع: التي تختص بنقل الموارد المتاحة من منطقة لأخرى، او اعادة توزيع بعض المصادر او الموارد المتوافرة في منطقة ما الى المناطق التي تفتقر اليها لتحقيق العدالة الاجتماعية، كفرض ضرائب تصاعدية لتقليل الفوارق في الدخل، الاجور، التقاعد، ...الخ، و توزيع الدخل القومي أكثر من ضروري بحيث يتسم بالعدالة الاجتماعية.

وفي الدول النفطية يسود غياب العدالة في التوزيع ،فالفئة القليلة هي من تستحوذ على الريع النفطي ،هذا ما يؤثر سلبا على السياسة التنموية فيها[2]، لارتباطها بصفة مباشرة بالمواطن بحدّ ذاته كمدى حصوله على الخدمات الأساسية، وتمتعه بالعمل الملائم، خاصة في ظل عالم تسوده السرعة في التغير في ظل العولمة والمنافسة ،لذلك يجب أن يكون الاستثمار موجّها بالخصوص لطبقة الفقراء لتوفّر لهم العيش اللّائق، فالسياسات الاجتماعية يجب أن تكون شاملة، و المساواة هي أهم عامل للاستقرار السياسي والاجتماعي ،وبغيابها تنتفض الفئات المحرومة و المهمشة للمطالبة بالتغيير مثلما حدث في ثورات الربيع العربي، كالتشغيل

[1] زينب توفيق السيد ،**عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي :الحالة المصرية نموذجا**، (جامعة المستقبل، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2015)، ص14.

[2] **علي الزغبي، السياسات التنموية وتحدّيات الحراك السياسي في العالم العربي، حالة الكويت** (الكويت، كلية العلوم الاجتماعية، ماي 2015)، ص 61.

و البطالة، الفقر وعدالة توزيع الموارد المتفاوتة من دولة الى أخرى، حيث تحافظ قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاث الأولى، مثلما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (10)، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2014

البلد	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
قطر	25900
الامارات	50550
الكويت	41277
السعودية	25900

المصدر : البنك الدولي ، شبكة مراقبة الفقر في العالم. الوحدة: دولار.

وغياب عدالة توزيع الموارد في الدولة الريعية يولد ظاهرة الفقر، فبينما القوى السياسية تتنعم بالثروة الريعية، ولا تهتم للقضايا الاجتماعية لأبناء شعوبها، هناك فئات كثير محرومة تعاني من عدم توفّر أدنى مستويات العيش، في الوقت الذي تسعى الدول المتقدمة الى توفير أقصى درجات الرفاه الاجتماعي للأفراد برعاية المنظمات الدولية المناهضة لهذه الظاهرة، اذ تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز الوعي بشأن الحاجة إلى مكافحة الفقر والفقر المدقع في كافة أنحاء العالم، فأين هي مكانة الدول الريعية من هذا.

ويُعرّف الفقر المدقع بأنه العيش على 1.25 دولارا يوميا أو أقل، لكن التعديل الذي أجراه البنك الدولي يضع خط الفقر عند 1.90 دولارا يوميا، و أوضاع الطبقة الاجتماعية الوسطى في مختلف الدول ازدادت سوءا بحيث انخفض معدل ارتفاع ثرواتها فيما استفادت الطبقة الغنية جدا من هذا التراجع وتسارع تراكم ثرواتها، وإن ثروة الشخص الواحد لـ 70% من سكان العالم أي حوالي 3.4 مليار نسمة لا تتجاوز 10 آلاف دولار ،مقابل45 ألفا تزيد ثروة الواحد منهم عن مئة مليون دولار[1].

[1] المكان نفسه

عدد سكان العالم العربي يبلغ 345 مليون نسمة، و متوسط الدخل السنوي للفرد يساوي 3500 دولار،وهذا المتوسط يتفاوت بين بلدان عربية غنية بإيراداتها النفطية وأخرى محدودة الإيرادات ومكتظة بالسكان (الجدول رقم 06)، و11 مليون شخص في العالم العربي يعيش الواحد منهم على أقل من دولار يومياً[1]، وتسند تفشي هذه الظاهرة في العالم العربي لتفشي الفساد المالي في الدوائر الحكومية واستئثار الإنفاق العسكري بنسبة كبيرة من الميزانيات العامة لهذه الدول، فكما سبقت الاشارة اليه أن القطاع العسكري في السعودية يستحوذ على ثاني أكبر حصة من تقديرات الانفاق العام للسنة المالية 2017، بمبلغ يقدر ب191 مليار ريال، بالإضافة الى انعدام التخطيط السليم لمواجهة مشكلة الفقر،وتشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى اتساع مطرد للفجوة الغذائية، ويستورد الوطن العربي 50 مليون طن من الحبوب في حين استهلاك الفرد العربي يبلغ 325 كيلوغراما من الحبوب سنويا، وهو أعلى المعدلات عالميا، في ظل نفور الشباب عن العمل في القطاع الزراعي و الاعتماد المطلق على ايرادات الريع النفطي في دعم المواد الواسعة الاستهلاك في أوساط المجتمع، و الاراضي الزراعية المستغلة في الوطن العربي لا تمثل سوى 30% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة 175 مليون هكتار، وحتى هذه النسبة مهدّدة بسبب الجفاف و الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية المهددة للعالم مؤخرا، ما يطرح اشكالية الأمن الغذائي في الدول الريعية بصفة عامة و الدول النفطية العربية على وجه الخصوص.

ظاهرة الفقر هي ظاهرة عالمية لم تسلم منها أي دولة، لكن تتفاوت نسب الفقر من بلد الى آخر ، لكن تبقى النسب مرتفعة في الدول المتخلفة بصفة عامة والدول النفطية على وجه الخصوص منها الدول العربية و قنزويلا، حيث قدّرت نسبة الفقر في الكويت ب 8.27% سنة 2015، بعدما كانت 5.3% سنة 2013[2]، كما أعربت الأمم المتحدة عن قلقها من مستوى الفقر في بعض المناطق من السعودية، في تصرح للمقرّر الخاص للأمم المتحدة المكلّف بقضايا الفقر الدقع و حقوق الانسان فيليب ألستون في مؤتمر صحفي عقده بالرياض يوم 19

[1] البنك الدولي ، التقرير السنوي 2014

[2] www.alanba.com.kw-egypt-news.

جانفي 2017، أنه لديه مخاوف من أن الحكومة تصغي دائما الى مجموعة صغيرة من الاصوات المحافظة مهملة الطبقة المهمّشة، حيث التقى بأناس يعيشون في الفقر في بلد غني[1]، اذ قدّرت نسبة في هذا البلد الأول عالميا في انتاج النفط نسبة 25% من السعوديين فقراء[2]

فنزويلا: الفقر و غياب عدالة التوزيع.

كانت الطفرة النفطية لسنة 2014 مدمّرة لفنزويلا، لارتفاع الاسعار بشكل رهيب ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، فالعشاء لشخصين في مطعم جميل، يتطلّب أكثر من راتب شهر بأكمله، وارتفاع نسبة التضخم الى ما يعادل 720% أدّى الى ارتفاع الاسعار بما يعادل 275%، فاختفت كثير من المواد الضرورية في الاسواق، مع تراجع ثقة المواطنين في اقتصاد وعملة البلاد و المؤسسات العامة للدولة، كل هذا دفع بنهوض أزمات اجتماعية مترامية الاطراف، حيث يواجه الشعب حالة من السخط وأزمة في الغذاء، فلا تستطيع الحكومة شراء واردات السلع الغذائية الاساسية ما يعتبر نقمة اجتماعية[3]، قد تتصاعد لعصيان مدني شبيه بأعمال العنف التي تزامنت مع مظاهرات سنة 2014 المخلّفة لأكثر من 43 قتيل و عشرات الجرحى، فهذا البلد يعاني فقرا بنسبة 51.51%، رغم زيادة الحدّ الادنى للأجور بنسبة 60% في أكثر من 15 مرة منذ 2013، الا أن فنزويلا لا تزال تعاني من سوء الاوضاع الاجتماعية، وتزداد فقرا يوما بعد يوم، ولعلّ مقال الصحفية المصرية الهام محمد علي في صحيفة نون بوست، صادق في وصفه للأوضاع حين قالت" **فنزويلا بلد عائم على البترول وشعب يعبر الحدود بحثا عن الغذاء**"[4]، حيث تمثل نسبة 87 % من الفنزويليين لايملكون المال الكافي لتأمين الغذاء لعائلاتهم، وقرابة 40% من طلاب المدارس منقطعون عن الدراسة بسبب سوء الاوضاع الاجتماعية لأسرهم، ولأن المعلّمين و الاساتذة لا يحضرون الى المدارس لانشغالهم بالوقوف للطوابير طمعا في الحصول على الطعام، أما القطاع الصحي فحدّث ولا حرج، اذ

[1] http://arabic.rt.com-news.،
[2] www.noonpost.org-content.

[3] الهام محمّد علي، **فنزويلا بلد عائم على البترول و شعب يعبر الحدود بحثا عن الغذاء**، الصادرة في 22 جويلية 2016،في **http:// www.noonpost.org/content/12962**، اطّلع عليه يوم 2017/05/20.على الساعة 17:49

[4] المكان نفسه.

بسبب التهاب بسيط قد يموت الشخص لانعدام أبسط المضادات الحيوية، ورغم كل هذه الاوضاع لا يزال خليفة الرئيس شافيز والحزب الاشتراكي الحاكم منذ 2002، نيكولاس مادورو يرفض التنحي على كرسي الحكم، عازما على اكمال عهدته الرئاسية لغاية 2019، مدّعيا كالعادة أن بلاده تتعرّض لمؤامرة غربية، أو الأيادي الخارجية مثلما هو معروف بالجزائر، هذا الوجه الحقيقي للدولة الريعية الاستبدادية آلت الى انفجار الاوضاع، فالشعب يثور عندما يكون على يقين أنّ دولته تملك مؤهلات تجعلها في وضع أفضل، بهذه الاوضاع تصبح فنزويلا تعيش ربيعا عربيا لكن في فنزويلا.

المطلب الثاني: ثانيا سوق العمل و البطالة:

صدق من قال أن الخبز قبل الحرية[1]، فمن الخطورة اجراء اصلاحات سياسية قبل توفير الحاجات الاساسية للمواطن كالعمل، اذ تعتبر ظاهرة البطالة شبح يطارد العالم بأكمله وليس الدول الريعية فقط لكن هذه الاخيرة أكثر تضررا من الدول المتقدمة، وحتى في الدول الريعية تختلف نسب البطالة فيها فالمملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، أقل تضررا من الجزائر مثلا، اذ قدرت نسب البطالة لسنة 2012 ب 4.2 % في الامارات العربية المتحدة، 5.5 % في المملكة العربية السعودية، 2.7 % في الكويت، 0.5 % في قطر،11 % بالجزائر.

الجدول رقم (11): تطوّر معّدلات البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	2012	2013	2014	2015
الامارات	4,2	4,2	4,1	4,1
الجزائر	11	9,8	10,6	11,2
السعودية	5,5	5,6	5,5	5,7
قطر	0,5	0,3	0,3	0,4
الكويت	2,7	2,5	2,9	2,2

المصدر: التقريري العربي الموحد، 2016 الوحدة :نسبة مئوية%

[1] مروان المعشر ، المرجع نفسه ، ص 15.

وكون التشغيل مطلبا اجتماعيا يحقق طموحات الأفراد والمجتمعات، باعتباره إحدى مخرجات النظام السياسي المرتبطة بالحاجات الأساسية للمواطنين، وبما تطرحه من تأثيرات على أداء النظام السياسي وفاعليته وشرعيته، لذلك فغياب هذا المطلب سيؤدي لا محال الى خلل في آداء النظام، وتشويش في علاقة الدولة بالمواطن، فأزمة التشغيل ليست مستقلة عن أزمة النظام السياسي، وفي ظل ازدياد المخاوف من ارتفاع نسبة البطالة في الدول الريعية في الأشهر والسنوات القليلة القادمة بسبب انخفاض أسعار النفط في الثلاث سنوات السابقة كتحليل لمعطيات الجدول السابق، وتقرير منظمة العمل الدولية، تتصدّر ليبيا نسب البطالة ب48.9%، وسوريا ب40% سنة 2014، وتعدّ نسب البطالة في هذه الاخيرة زيادة الى مصر، اليمن، الأعلى على صعيد العالم، بسبب الازمات السياسية و الامنية التي تمرّ بها.

أما في قطر، فتكاد البطالة أن تكون معدومة، فإحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لسنة 2015، يظهر أن العاطلون عن العمل 0.4% من نسبة القوى العاملة الشابة بقطر، كأقلّ الدول معاناة من المشكلة الى جانب الامارات العربية المتحدّة بنسبة 4.1 ،%، كما تمكنت الكويت من الحد من ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل لتتوقف عند 2.2%، سنة 2015، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا بين الدول الأقل بطالة، بعدد العاطلين عن العمل في البلاد الذي بلغ 10 آلاف و692 مواطنا، مقابل تسجيل نحو 326 ألفا و271 فرد يعملون في القطاع الحكومي ونحو 93 ألف و195 فرد يعملون في القطاع الخاص[1].

على غرار المملكة العربية السعودية، بلغت نسبة البطالة فيها لسنة 2015 ب5.7 %، وفنزويلا بنسبة ب 7.10% سنة 2016 ،هذه الدولة الاشتراكية التي تعتمد على النفط بنسبة تقترب من 100 % ينعكس انخفاض أسعار النفط بشكل سلبي على التشغيل ،وانخفاض معدلات الانفاق الجاري على الاجور، بالإضافة الى فقدان عملتها المحلية حتى الان ب 85% من قيمتها لانخفاض الإيرادات النفطية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2016، الملاحق الاحصائية، ص 429.

اذا ما ربطت السياسة الضريبية بسياسة الانفاق العام و السياسة الاجتماعية ، تظهر علاقة ترابطية بينهما، فمن الاهداف الرئيسية للسياسة الضريبية هي تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الموارد كوجه من أوجه الانفاق الجاري، الاّ انه في الدول الريعية المدروسة لحدّ الآن، يتبن أنها ركزت على سياسات إصلاحات الإنفاق العام ذو توجه اجتماعي، حسب توصيات صندوق النقد الدولي[1] الذي يشجع على إصلاح الدعم في هذه الدول خاصة المقترن بتعزيز شبكات الأمن الاجتماعي مما يعكس الحاجة إلى وسائل أكثر فعالية لسياسات دعم الاسر الفقيرة وإعادة توزيع الدخل، مقارنة بالسياسات الضريبية فهي اصلاحات سطحية غير هيكلية، مؤقتة غير مستدامة، علما أن السياسة الضريبة تساهم بشكل مهم في تحديد العلاقة بين المواطن والدولة من حيث المساواة في المعاملة، وتقاسم الأعباء، والفرص الاقتصادية، ومناقشة الضرائب في الدول الريعية كثيرا ما يثير أسئلة صعبة لاتزال دون حل، كالتساوي في توزيع العبء الضريبي، التعميم على معظم المواطنين، وعدالة التنفيذ.

مما سبق، تصنف الدول الريعية الى ثلاث فئات:

- الدول الريعية في حالة أزمات ، كسوريا، ليبيا، اليمن، فنزويلا.

-الدول الريعية الشبه مستثمرة، قطر، الكويت، الامارات العربية المتحدة.

- الدول الريعية المستهلكة : نسبة الاستثمار بها ضئيلة مقارنة بالفئة الثانية، كالجزائر، المملكة العربية السعودية.

وللتوصّل الى حلول للوقوف في وجه الآفات الاجتماعية في الدولة الريعية، لابد من ايجاد الاسباب المؤدية اليها، اذ ترجع أسباب انتشار ظاهرة الفقر والبطالة في أوساط المجتمعات الريعية الى :

[1] أندرو جويل، وماريو منصور وآخرون، المرجع السابق، ص10.

الطبيعة الاستبدادية للأنظمة السياسية الريعية و التي لا توزّع سوى نسبة ضئيلة من الريع النفطي على طبقات المجتمع و الباقي يحتكر لفائدة الطبقة الحاكمة، لضمان الولاء و البقاء في سدّة الحكم، عزوف الشباب عن العمل في القطاع الزراعي لضمان الامن الغذائي، وغياب فرص الاستثمار في القطاع الزراعي، معتمدين في غذائهم على الاستيراد و دفع فواتير باهضة لسلع غير ضرورية بالمال المحصّل عليه من الريع النفطي.

رغم أن بعض دول الخليج بادرت بخطط تنموية أمثال الامارات العربية المتحدة وقطر، الاّ أنها لم تصل الى ركح الدول المتقدمة كالنرويج احدى اغنى بلدان العالم الغربي بفضل النفط اذ يشكل نسبة 35% من الناتج المحلي للنرويج[1]، ويصل الدخل السنوي للنرويج الى حوالي 71 مليار دولار(كما سبق وأن اشير الى ذلك سابقا)، في حين ان سكان النرويج حوالي 4 ملايين نسمة لا يوجد فيهم بطالين، ولربما هي الدولة الاوروبية الوحيدة في ذلك، كما ان لديها فائض يعادل 15% من دخل النفط، وفائض من المساكن، والتعليم فيها مجاني، كما ان الضمان الصحي شامل لجميع السكان، وتملك شبكة كبيرة من المنتزهات والمسارح والملاعب والاندية والمسابح، ويحق للشباب من عمر 18 سنة الحصول على مسكن منفصل خاص به، ناهيك عن المطالب الاساسية للعيش الكريم كالأمن.

لم ينجح النفط في تحسين الظروف المعيشية للسكان في الدول المصدّرة، اذ تبقى آفتي البطالة و الفقر عائقا في وجه الانظمة السياسية الريعية، جراء عدة عوامل داخلية كفشل الخطط التنموية والتوزيع غير المتكافئ للثروات والفساد، وأسباب خارجية على غرار الأزمات السياسية و الاقتصادية في هذه الدول، زيادة الى تركيز هذه الدول سياساتها على كيفيّة تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خفض النفقات الرأسمالية، والذي أدّى إلى تعطيل الكثير من خطط التنمية ولجوئها للاقتراض بدل ضخ الاموال في الشق الاستثماري وتوفير العمل و الاستثمار في الطاقة البشرية التي اعتبرها ابن خلدون الثروة رقم واحد، فمن يعرف الى متى ستستمر هذه الازمة ،ربما ستشتد، فعلى الرغم من توقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الأسعار

[1] المكان نفسه.

تدريجياً لتستقر على سعر يقارب 80 دولار للبرميل سنة 2020، إلّا أن سناريوهات حل الازمة نهائيا ليس بالسحب من الصناديق الاحتياطية لإسكات الشعب لحين ارتفاع أسعار النفط.

بالعودة الى فنزويلا، فهي تحتل المركز التاسع عالميا في أسوأ معدلات البطالة، اذ تجاوزت نسبتها 25% سنة 2016، وسترتفع في الاوضاع المزرية للشعب الى 28% سنة 2017، بعدما كانت 7.4% سنة 2015، ولا وجود لاحتمال سياسة الحد منها في ظل الازمة السياسية و الاقتصادية التي تعيشها البلاد حاليا[1].

[1] الهام محمد علي، المكان نفسه.

خلاصة الفصل الثاني:

انّ الدول النفطية على دراية مسبقة بتأثيرات انخفاض أسعار النفط، لتعرضها سابقا لأزمات مثيلاتها أدت في غالب الاحيان الى تهديد الاستقرار السياسي لهذه الانظمة، الا أنها لم تستخلص العبرة من ماضيها في تعاملها مع الإيرادات النفطية المستقبلية من أجل التخلص من نقمته ليكون دافعا للتنمية لا عائقاً لها، إلّا أنه لا يبدو أن الدول الريعية في المنطقة العربية ذلك، اذ تلجأ في فترة البحبوحة المالية الى التخلي عن التحصيل الضريبي، اذ لا يزال النفط المصدر الأساسي لتمويل الموازنة، فالإيرادات النفطية تجاوزت ركح 50% من الايرادات العامة لهذه الدول، ولم يصاحب ارتفاعه خطط مدروسة تضع بعين الاعتبار التجارب السابقة، حيث زادت النفقات العامة بشكل مطرد فلوحظت ظاهرة تضخم الانفاق الجاري على حساب الانفاق الرأسمالي، كما لو أن فترات رواج أسعار النفط دائمة، فيما اكتفت بعض الدول النفطية الاخرى بإنشاء صناديق سيادية تدير الفوائض المالية وتنحصر مهمتها الأساسية في تمويل العجز أثناء حصوله، بدلاً من محاولة إصلاح الخلل الاقتصادي، وهذا ما شاهدناه من تسارع بعض هذه الدول للسحب من احتياطيها لتمويل العجز في موازنتها منذ بداية الأزمة الراهنة، لذلك فهذه الدول مجبرة على تبنّي خطة للتنمية المستدامة تضمن الحياة الكريمة للأجيال القادمة، والا وقعت في المزيد المشاكل الاجتماعية و الآفات و غياب عدالة توزيع الموارد ، و البطالة و الفقر ...الخ.

الفصل الثالث:

تأثير الريع على السياسة المالية في الجزائر (2012-2017).

لجأت الجزائر الى تبني سياسة مالية قائمة على ترشيد النفقات و تحسين مردودية التحصيل الضريبي ابتداءا من سنة 2016، بهدف التحرّر من التبعية للريع النفطي الذي اعتبر ولا يزال العمود الفقري الذي تقوم علية السياسات العامة في الجزائر، والذي يظهر واضحا من خلال الخلفية التاريخية للريع النفطي و السياسة المالية بالجزائر.

المبحث الاول : الخلفية التاريخية للريع النفطي و السياسة المالية بالجزائر.

تتمثل في أهم المحطات التاريخية[1] التي مر بها قطاع النفط و السياسة المالية بالجزائر.

المطلب الاول: الخلفية التاريخية للريع النفطي بالجزائر

أوّلا: اكتشاف البترول، تأسيس الشركة الوطنية (سوناطراك).

ترجع بدايات عمليات التنقيب على النفط الجزائري الى عام1877م بمنطقة عين الزفت بغليزان، وتولّت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى بعدها شركات أمريكية وبريطانية، و اكتشفت أول حقل بترولي في واد قطريني 1946 ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام[2] 1952م، و تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود، وعملت الحكومة الفرنسية على تشجيع عمليات التنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية وذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، والذي يتضمّن العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء، والعديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وفي سنة 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية، فصدر المرسوم رقم 491/63 المؤرخ في1963/12/31، القاضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات

[1] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية2001-2014** (جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية و العلو م التجارية و علوم التسيير، 2013-2014) ص.91.

[2] المكان نفسه.

وتسويقها سوناطراك[1] أهدافها هي، القيام بدراسات تمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات، بناء وسائل النقل، تجارة المحروقات، الحصول على تراخيص بترولية وتوقيع اتفاقيات لإنجاز مشاريع متعلقة بالبترول، تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة، القيام بأنشطة التنقيب الإنتاج والنقل والتسويق.

ثانيا: تأميم المحروقات و الانضمام الى المنظمات الدولية للدول المصدرة للنفط.

قامت الجزائر بتأميم المحروقات كأسلوب لفرض سيادتها على ثرواتها الوطنية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة وقد مرت العملية بعدة مراحل ملخّصة في :

جدول رقم (12)، مراحل تأميم المحروقات بالجزائر.

السنوات	المراحل
1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير.
13 ماي 1968	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيتي، نتج عنهما قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يستن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية ، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز، منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتهما إلى % 97 على الأقل.

المصدر: نوري نبيلة، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر

[1] المرجع نفسه، ص 92.

وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2012)،ص.62.

ثالثا: الانضمام إلى المنظمات النفطية الأوبك opec، والأوابك oapec .

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط opec ببغداد بين 10 و 14 سبتمبر 1960 احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار النفط، فأنشئت المنظمة لتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وحماية مصالحها، انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة سنة 1969 وتقدّر حصّتها من الانتاج في المنظمة ب 5.5% سنة 2014، أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فأنشئت في جانفي 1968 لتوحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970 وأصبحت حصتها من انتاج المنظمة تقدّر ب 5.22% ، 1.57% من الانتاج العالمي سنة 2014[1].

رابعا: تطوّر الاحتياطي النفطي الجزائري من سنة 1970 الى سنة 2017م.

لم يتغير احتياطي النفط الخام كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصار نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة، وهذا لعاملين أولهما، عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة.

في نهاية الثمانينات انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي و السياسي على الخارج، اذ حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط، رغم الجانب الأمني و الأزمة السياسة التي مرّت بها الجزائر في ظل العشرية السوداء، وتطبيقا لهذه السياسة

[1] في http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf

الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987–2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية[1] في مجال الاستكشاف، وتمكنت سياسة الشراكة الجديدة وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي من رفع مستوى الاحتياطي الى 12.270 مليون برميل سنة 2005، الى غاية 2017 اذ قدّر مستوى احتياطي النفط لهذه السنة ب 11220 حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (13) تطور الاحتياطي النفطي بالجزائر 1970 – 2017.

الوحدة: مليون برميل.

السنة	الاحتياطي النفطي	السنة	الاحتياطي النفطي	السنة	الاحتياطي النفطي
1970	8098	1986	8800	2002	11314
1971	9840	1987	8500	2003	11800
1972	9750	1988	9200	2004	11350
1973	7640	1989	9236	2005	12270
1974	7700	1990	9200	2006	11220
1975	7370	1991	9200	2007	11220
1976	6800	1992	9200	2008	11220
1977	6600	1993	9200	2009	11220
1978	6300	1994	9979	2010	11220
1979	8440	1995	9979	2011	11220
1980	8200	1996	10800	2012*	11220
1981	8080	1997	11200	2013*	11220
1982	9440	1998	11314	2014*	12220
1983	9220	1999	11314	2015*	12220
1984	9000	2000	11314	2016*	1220

[1] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (** باتنة، كلية العلوم و الاقتصادية و علوم التسيير، 2007–2008) ص 108.

1985	8820	2001	11314	2017	تقديرات11220

المصدر: – بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (باتنة، كلية العلوم و الاقتصادية و علوم التسيير، 2008)،ص 107.

*، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ص، 462.

خامسا: تأثير الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري.

الجزائر من الدول التي تعتمد على الريع النفطي بنسب تفوق 60% ،لذا فأي صدمة تصيب السوق الدولية للنفط، تكون الجزائر من بين الدول الأولى المتأثرة بها.

1- تداعيات الصدمة النفطية 1986 على السياسة المالية بالجزائر.

أ: اقتصاديا: أثّرت صدمة النفط لسنة 1986 على النظام الاقتصادي الجزائري وعلى صناع القرار في النظام السياسي الجزائري فقد هوى سعر النفط من 30 دولار للبرميل سنة 1980إلى 13 دولار للبرميل سنة1986 ،حيث تأثّر الاقتصاد الجزائري بهذه الصدمة النفطية، اذ تراجعت قيمة الصادرات النفطية لسنة 1986 الى 5.16 مليار دولار بعد أن كانت قيمتها 9.66مليار دولار سنة 1985 ،وبذلك حتما تتراجع العوائد النفطية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل النفطية.

وعلى إثر هذه الآثار الناتجة على صدمة النفط لسنة 1986 اضطرت الدولة الجزائرية إلى، ترشيد النفقات والعمل على الرفع من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20 % للضرائب المباشرة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و28.5% بالنسبة للضرائب الغير مباشرة[1]، كما قامت الدولة بجملة من الاصلاحات الهيكلية (سيتم التطرق اليها لاحقا).

ب- سياسيا: ان احداث أكتوبر 1988 أظهرت للعالم مدى هشاشة و ضعف آداء أجهزة الدولة الجزائرية، فكانت هذه الازمة بمثابة دافع للإصلاح السياسي في الجزائر اذ تفطنت

[1]تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**،(جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2016)،ص 45.

الدولة لعدم جدوى احتكار الاستثمارات و المركزية المشدّدة في اتخاذ القرارات والاختيار الاشتراكي المتبنى، فلجأت الى نظام اقتصاد السوق، و الانفتاح على البيئة الخارجية ،والتفاعل مع جميع القوى السياسية واعطاء الفرصة للقطاع الخاص بالدخول في استثمارات قد تعود بالفائدة لخزينة الدولة وامتصاص البطالة المجحفة في حق الشباب، كما قامت بتعديل الدستور سنة 1989، والانفتاح على الساحة السياسية وتبني التعددية الحزبية والنقابية، اذ كانت انتفاضة أكتوبر 1988 منعطفا حاسما في المسار السياسي للدولة الجزائرية بالنظر الى ما أفرزته من مخرجات وقرارات سياسية مهمة نقلت النظام السياسي الجزائري الى مرحلة جديدة.

ج- **اجتماعيا:** لقد أفرزت الازمة الاقتصادية لسنة 1986م انعكاسات سلبية على الاوضاع الاجتماعية للمواطنين، حيث ارتفع معدّل البطالة الى 30%، اذ وصل عد البطالين آنذاك الى ما يعادل 2 مليون بطّال[1] أو أكثر، مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وتعمّقت الازمة أكثر بظهور التفاوت الطبقي في المجتمع الجزائري، طبقة غنية تتحكم في ادارة البلاد، كالاحزاب السياسية و والجيش و المؤسسات السياسية، وطبقة فقيرة من فئة البطالين و النازحين من الريف الى المدينة، مع تفاقم أزمة البطالة و السكن...الخ، لذا ظهرت خيبة أمل كبيرة لدى الشعب الجزائري و التي عبّر عنها بغضب شعبي كبير كان بحركات احتجاجية و مظاهرات عارمة أدّت الى أحداث 5 أكتوبر 1988م، مخلفة ضحايا قدّر عددهم ب 189 قتيل و 1442 جريح حسب احصائيات رسمية[2].

2- تداعيات الطفرة النفطية 2004 على الإقتصاد الجزائري.

مع مطلع سنة 2004 حققت السوق النفطية العالمية إرتفاعاً محسوساً لأسعار النفط تحت اسم ثورة الأسعار انعكست على دول الأوبك عامةً والجزائر خاصة، ومن أهم الآثار الإقتصادية لصدمة النفط لسنة 2004 على الإقتصاد الجزائري[3].

[1] لقرع بن علي، المرجع السابق ، ص 105.

[2] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، 1993)، ص 178.

[3] المكان نفسه

- إرتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 .
- انخفاض معدل التضخم من 36 % سنة 2004 إلى 1.6 % سنة2005 .
- انخفاض معدّل البطالة فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7% الى 15.3%.
- إرتفاع احتياط العملة الاجنبية من 43.11 مليار دولار الى 56.18 مليار دولار سنة 2005.

3- تداعيات الطفرة النفطية 2014 على الإقتصاد الجزائري، تتلخّص فيمايلي:

- إنخفاض الإيرادات النفطية.
- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة.
- تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 لكل دولار في سنة 2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار أمريكي في سنة 2015 [1].
- اخفاض مستوى الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الايرادات[2]، لسد عجوز الميزانيات الحاصل في السنوات الاخيرة (سيتم التفصيل لاحقا).

سادسا: الاطار القانوني لقطاع النفط بالجزائر.

لكل مؤسسة عمومية اطار مؤسساتي واطار قانوني تنشط في داخله ، ويعيان لها صبغة الشخصية المعنوية ما يخوّل لها ممارسة اختصاصاتها، تتلخص الاطر القانونية لقطاع النفط بالجزائر في قانون 1986 للمحروقات وبداية التحول، ثم ياتي قانون 2005 للمحروقات وفي الاخير ،تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات.

[1] المرجع نفسه ، ص46.

[2] صندوق ضبط الايرادات: هو صندوق استحدث بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة ورقمه 302-103، وهو مستقل عن الموازنة العامة للدولة، كان الهدف منه تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 1002 ، وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، وهذ التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية، ويموّل الصندوق من فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق.

1- **القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986**[1]، و المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح لسوناطراك بالانفتاح على الشراكة، أقرّ حقيقة هيمنة شركة سوناطراك على جميع أنشطة القطاع، وأقرّ عدم ثقة الدولة الجزائرية في الشركات الأجنبية للقيام بأي من هذه الأنشطة إلا من خلال الشراكة مع سوناطراك بحيث لا تقل نسبة سوناطراك عن 51٪، والتي تلعب دورين مهمّين، الاول كمتعامل اقتصادي يستثمر في قطاع النفط والغاز مثل أية شركة نفطية في العالم، و الدور الثاني كسلطة الضبط والتنظيم لقطاع المحروقات بالجزائر.

2- **القانون07/05 المؤرخ في 28أفريل 2005 و المتعلق بالمحروقات:**

يعد قانون المحروقات لـ 2005 القانون الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك على قطاع المحروقات في الجزائر سواء في مجال الاستكشاف أو الإنتاج أو أنشطة النقل.

ومن أجل تعزيز قوة التنظيم في قطاع المحروقات أنشأ قانون 2005 وكالتين وطنيتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلال المالي هما[2]، الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى في نص القانون بسلطة ضبط المحروقات، و الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى بـ النفط.

تعديل القانون 07/05 بالقانون 10/06، المؤرخ في 2006/07/29 ، اعتبره العديد من الخبراء تراجعاً عن خط تحرير قطاع المحروقات في الجزائر من خلال العودة إلى إلزامية مشاركة سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% في عقود الاستكشاف، والإنتاج، والنقل، ومجمل أنشطة التنقيب[3].

[1] المكان نفسه.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون **رقم 07/05** المؤرخ في 28 /2005/04، والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية رقم 50، الصادرة في 2005/07/19، المادة 12.

[3]، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 10/06** المعدّل و المتمم للقانون 07/05، و المؤرخ في 2006/07/29، من الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة في 2006/07/30، المادة رقم 22 مكرّر.

3- تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات: تضمّن القانون الجديد تعديلات على 58 مادة من القانون 05-07 لـ 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات بالإضافة إلى إدراج 10 مواد جديدة كما ظلت القاعدة 51-49 هي التي تحكم الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات والتي تؤثر بشكل سلبي على قدرة قطاع المحروقات على استقطاب الاستثمار الخارجي.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للسياسة المالية في الجزائر.

أوّلا: السياسة المالية في الفترة الاشتراكية (1962- 1990):

1- فترة التسيير الاشتراكي 1962- 1980.

بداية من سياسة الانفاق العام، اذ تراوحت نسبة الانفاق العام 25.98%[1] من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1967 ، مثلت نفقات التسيير نسبة 72 % منه، ونفقات الاستثمار قدرت ب26%، نظرا لضعف القطاع الصناعي و قلة الاطارات و الموارد المالية، ما نتج عن تقدير نسبة النمو ب – 4.8 % سنة 1966، وفي نفس السنة قدرت البطالة ب32,9 %، كما تميزت هذه الفترة باطلاق المشاريع التنموية الثلاث:

أ- **المخطط الثلاثي1967-1969:** يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الآجال، ركّز هذا المخطط الثلاثي على التصنيع كمحرك كل للتنمية، بلغت حجم الاستثمارات للبرنامج ب 9.06 مليار دج، أما حجم التكاليف البرنامج فقدّرت ب 19.58 مليار دج، والفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخّص بها تدعى بالاستثمارات الباقي انجازها و المقدّرة ب 10.52 مليار دج[2]، وتمثلت هذه الاستثمارات في:

[1] تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، المرجع السابق، ص 68.

[2] دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 341.

- استثمارات انتاجية مباشرة (كالمنتجات الصناعية والزراعية) قدّرت ب 6.79 مليار دج
- استثمارات شبه انتاجية (كالتجارة ، الخدمات)، قدّرت ب0.36 مليار دج.
- استثمارات غير انتاجية مباشرة (كالمدارس)، قدّرت ب 2.01 مليار دج.

ب- **المخطط الرباعي الاول1970-1973:** بمبلغ قدر ب 68.56 مليار دج، كثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين اساسين هما[1]:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛
- جعل التصنيع في المرتبة الاولى من عوامل التنمية الاقتصادية.
- بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن.

حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها الى 68.56 مليار دج، والسبب هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الصناعة الميكانيكية، والصناعة الثقيلة لتوفير شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها، بالاضافة الى مواصلة الاستثمار في القطاع الزراعي.

ت- **المخطط الرباعي الثاني1974-1977:** بملبغ قدر ب 110 مليار دج[2]. يعدّ ثالث المخططات التنموية في تاريخ الجزائر المستقلّة، خصّص له مبلغ مالي قدّر ب 110 مليار دج في الاستثمارات العمومية وهو ما يعادل 12 مرة مخطط ثلاثي، و4 مخططات رباعي أول، وأهم ما جاء في هذا المخطط[3] هو:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي بزيادة الانتاج وتوسيع التنمية عبر التراب الوطني.

- رفع الناتج الداخلي الاجمالي عند نهاية البرنامج ب 46% على الاقل.

[1] المرجع نفسه، ص 342.
[2] المرجع نفسه، ص 343.
[3] المكان نفسه.

- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق اهداف الزيادة في قدرات الانجاز، تنظيم التسيير للقواعد المنتجة، ووضع نظام الاسعار وجدول وطني للأجور، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

والمحاور الاساسية للمخطط هي الاهتمام بالقطاع الانتاجي في الزراعة والصناعة كمحركان للتنمية الاقتصادية والبنية التحتية، أي بناء اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

تميّزت سياسة الانفاق العام في هذه الفترة باتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فارتفعت نسبة الإنفاق العمومي 44,63 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1970 إلى حوالي 53 % سنة 1982[1]، وبلغت نسبة النمو في هذه الفترة 9.21 % سنة 1978، هذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو الانفاق الاستثماري والذي قدر ب 40 % من إجمالي الانفاق العام للدولة، ومثلت نفقات التسيير نسبة 60 %.

أما السياسة الضريبية، فبعد مغادرة فرنسا للجزائر شهدت أجهزة تحصيل الضرائب فراغا، الأمر الذي أحدث نوع من الاضطراب في تسيير الأجهزة الجبائية والتي لم تكون مهيأة لمهام الدولة المستقلة الجديدة نظرا لظروف تلك الفترة، ذلك لم يمنع الجزائر من شق طريقها لرسم سياسات وتبني نظام اقتصادي يتماشى مع هذه الفترة.

والتشريع الجبائي في الفترة الممتدّة بين 1962-1976 لم يعرف تحولا كبيرا، وإنما تمديدا للقوانين الجبائية الفرنسية في كامل جوانبها ما عدا البنود التي تمس بسيادة الدولة، وهذا القرار كان ضروري ،وذلك لعدم إمكانية وضع قوانين تحل محل القوانين الضريبية للتشريع الفرنسي، بالإضافة الى أن الدولة تعاني من عجز في كل القطاعات اذ كان اقتصادها مفكك، منهك، ضعيف، فعملت الدولة على تحسين وسائل وأساليب التحصيل من جهة وإدماج بعض القطاعات والأشخاص الذين لم يكونوا خاضعين للضريبة من جهة أخرى وتوسيع مجال تطبيق الضريبة، وفي مطلع سنة 1969 ظهرت أول لجنة وزارية مكلفة بالتشريع الجبائي[2]، هي

[1] تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، المكان نفسه.

[2] حمدي بلال، **السياسة الضريبية في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة،(جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015) ص14.

الضريبة الجزافية، والمطبقة على قطاع التسيير الذاتي ثم توسيع وعائها للقطاع الخاص، مع قانون المالية 1972، كما تم إلغاء الرسوم العقارية لتخفيف العبء الضريبي على الفلاحين، وأهم مميزات هذه الفترة، هي أن النظام الجبائي الجزائري نظام موروث عن النظام الفرنسي، في هيكله الجبائي وتقسيماته الضريبية، والفرق الوحيد هو في معدلات الضرائب المرتفعة في الجزائر نظرا للحاجة القصوى للتمويل.

وأهم الضرائب والرسوم في هيكل النظام الجبائي من 1976 الى 1991 م هي[1]:

- الامر رقم : 102/76 الصادر 1976/12/09، المتضمن الرسم على رقم الأعمال.
- الامر رقم : 103/76 الصادر 12/09/ 1976، المتضمن قانون الطابع.
- الامر رقم : 104/76 الصادر1976/12/09، المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة.
- الامر رقم : 105/76، المؤرخ في 1976/12/09، المتضمن قانون التسجيل.

2- فترة التنمية اللامركزية 1980-1989.

في هذه الفترة عرفت عملية التنمية عامة تركيزا على التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا معها خاصة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد ،وتصحيحا للاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات، فعرفت بفترة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين:

أ- **المخطط الخماسي الأول: 1980-1984:** خصّص له مبلغ 400.6 مليار دج[2]، بمساهمة الهياكل الحزبية و المجالس المنتخبة، يتضمن البرنامج ،تغطية كافة الاحتياجات في

[1] المرجع نفسه ،ص 15.

[2] العمري علي ،**دراسة تأثير تطورات أسعارالنفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصاية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،2008)، ص 82.

آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة، كذلك توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة نشاطات اقتصادية متكاملة وبناء سوق وطنية داخلية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليل القيود الاقتصادية العرقلة لحيوية التطور الاقتصادي.

ب- المخطط الخماسي الثاني: 1984-1989، خصّص له مبلغ 550 مليار دج، يهدف الى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايدة، و المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية، كذلك المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها، وزّعت المبالغ المخصّصة لهذا البرنامج كمايلي[1]،

306.77 مليار كتعبئة للبرامج الجاري انجازها الى غاية 1984 بمبلغ 306.7 مليار دج بنسبة 56.6 %، أما القطاع الصناعي خصصت له حصة بلغت 174.20، ومبلغ 79 مليار دج ممنوحة لقطاع الفلاحة وهذا تعبيرا على الأهمية الموجهة من هذا المخطط لقطاع الفلاحة.

ثانيا: السياسة المالية خلال فترة اقتصاد السوق(من 1990 الى 1998):

بداية بالسياسة الضريبية، حيث شهد النظام الضريبي تغيرات زادت عمقا مع الإصلاحات التي شرع فيها سنة 1992 والتي أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري، وتجلت هذه التغيرات[2] في إعادة هيكلة المعدلات الضريبية، تأسيس ضرائب جديدة، إلغاء بعض الضرائب التي كانت موجودة، وتتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة الجزائرية من قسمين رئيسيين هما الإيرادات الضريبية (الإيرادات الإجبارية أو الجبائية)، والإيرادات غير الضريبية أي (الإيرادات الاختيارية أو كما وردت في قوانين المالية الايرادات العادية)، تتمثل الإيرادات

[1] درواسي مسعود، المرجع السابق ، ص 356.

[2] **الامر رقم ، 654/68** المؤرخ في 1968/12/31 ، المتضمن قانون المالية لسنة 1969.

الضريبية في الجباية العادية المتمثلة في الضرائب المباشرة والجباية البترولية، أما الإيرادات غير الضريبية فهي أربعة أنواع من الاقتطاعات تتمثل في[1]:

* الدومين : هو إيرادات أملاك الدولة المتمثلة في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم.

الإيرادات المختلفة للميزانية: كإيرادات بيع المجلات والمنشورات وبعض الرسوم التي تتحصل عليها من المرافق كالمتاحف والمناطق الأثرية.

* الإيرادات النظامية: المتمثلة في الإيرادات المتعلقة بمقابل المخالفات والغرامات.

*الإيرادات الاستثنائية: المتمثلة في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول والهبات المقدمة من الخارج.

وفي مضمون عملية الإصلاحات صدر قانون استقلالية المؤسسات العمومية[2] سنة 1988، و أصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية و المرودية ،و تم سنة 1989 اللجوء للمؤسسات النقدية الدولية لعقد اتفاقيات و المتمثلة في:

-أ- **برنامج الإستعداد الإئتماني الأول (1989-1991)** : اذ تم عقد إتفاقين بين الجزائر و مؤسسات النقد الدولية ،الأول في 31 ماي 1989 بمبلغ 360 مليون دولار من أجل دعم و إنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، وبالمقابل تتعهد الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في اقتصاد السوق واشترط صندوق النقد الدولي جملة من الشروط لتحقيق هذه الرؤية تتمثل في، إنهاء احتكار التجارة من طرف الدولة، انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و التخلي عن سياسة الدعم ، فتح المجال للقطاع الخاص و انتهاج سياسة الخصخصة خاصة المؤسسة التي لم تثبت نجاعتها، وإصلاح النظام الجبائي و ترشيد

[1] حنان شلغوم، **أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وإنعكاساته على المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،201-2012)،ص.10.

[2] في ، **http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php**

الاستهلاك و الادخار، أما الاتفاق الثاني كان في 03 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار[1]، وفقا لشروط وضعتها هذه المؤسسات ايضا، منها تخفيض قيمة الدينار بمقدار 30%، إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

ب: برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998: تم اللجوء لصندوق النقد الدولي 1994 و لقد تم التركيز على بعث وتيرة النمو و الاهتمام بالصناعة و الفلاحة و تشجيع الاستثمار في قطاع السكن، و يمتد هذا البرنامج على مرحلتين هما :

- مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 .
- مرحلة التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 1998: و هو البرنامج الأوسع و الأشمل، و تم في إطار برنامج التصحيح الهيكلي هذا تحقيق الخطوات التالية[2].

- حل و تطهير المؤسسات العمومية و العمل ببرنامج الخصخصة.
- الاهتمام بالجهاز المصرفي .
- تشجيع الصادرات و تنويعها، عن طريق تحرير التجارة الخارجية.

وتزامن برنامج التعديل الهيكلي مع الكثير من الاحداث على الساحة الدولية كانهيار المعسكر الشيوعي و ظهور بوادر النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الامريكية و المنظمات النقدية الدولية ،أما على مستوى السياسة الضريبية فقد تم تبني نظام الاصلاح الضريبي سنة 1992، يرتكز مضمونه على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات ،والضريبة على القيمة المضافة.

-1 – الضريبة على الدخل الاجمالي: نص عليها قانون المالية لسنة 1991، في المادة الاولى من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على مايلي:

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه.

"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"[1]

وتعتبر الضريبة على الدخل الاجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية.

-2- الضريبة على أرباح الشركات: بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة رقم 135، من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على.

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات"[2]

وجاءت هذه الضريبة في جوّ وضعت فيه المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة بإخضاعها لمنطق وقواعد السوق بعد الاصلاحات الاقتصادية المتبناة.

-3- الرسم على القيمة المضافة: أسس الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991، هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة لفائدة

الدولة ليتحملها المستهلك النهائي، ويعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعصرنة الإقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص في توسيع مجال التطبيق و الخصم.

من الجدول رقم يلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 1997 فقد كانت الإيرادات الكلية في سنة 1990 حوالي 16020 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 28,9 % من الناتج الداخلي الخام، وفي سنة 1997 وصلت إلى 926,67 مليار دينار جزائري، ما نسبته 33,3 % من الناتج الداخلي الخام، أما سنة 1998 فقد شهدت

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، المتضمن قانون المالية لسنة 1991، المادة رقم 1، ص 2.

[2] المرجع نفسه، المادة 135، ص 34.

تراجعا في الإيرادات الكلية حيث بلغت 774,51 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 27.4% من الناتج الداخلي الخام، كما يلاحظ من الجدول أن نسبة مشاركة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات الكلية نسبة كبيرة خلال هذه الفترة، اذ تراوحت بين و 47.56% الى 63.54% سنة 1992 لتبقى في حدود 50% 60% الى غاية1998.

ثالثا: السياسة المالية خلال الفترة 1999- 2012:

تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الكلية، والجباية البترولية بصفة خاصة من 1999 الى غاية 2013 بعدها بدأت في الانحدار بداية من سنة 2014، لأن الارتفاع في الإيرادات الكلية خلال الفترة الاولى يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذ شهده سوق النفط، الى غاية 2014 حيث تراجعت أسعار البترول في السوق الدولية تقريبا ب 50%.

أن الإيرادات الكلية في ارتفاع مستمر ففي سنة 1999 كانت الإيرادات الكلية تبلغ 950.50 مليار دينار جزائري وفي سنة 2002 إلى 1576.68 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 626.18 مليار دينار خلال ثلاث سنوات، لتصل الى حدود 73350.50 مليار دينار جزائري سنة 2009 بدأت بالانخفاض واستمرّ الوضع على حاله الى غاية 2012 اذ بلغت حسب المادة 75 من قانون المالية لسنة 2012، 4556.50 مليار دج[1].

أما سياسة الانفاق العام في هذه الفترة فقد عرفت انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي تزايدت بشكل مستمر(17.48 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 94.45 دولار سنة 2008)، مما أضفى راحة مالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية وتنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يتضمن ثلاث مخططات تنموية هي[2] :

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 -11 المؤرخ في 2011/12/28 المتضمن قانون المالية 2012،ج ر قم72، ص 23.

[2]نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص252

1- برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

Programme de soutien à la relance économique PSRE

خصص له مبلغ 525 مليار دج، ما يعادل 7 مليار دولار[1]، وجّه خصيصا لدعم المؤسسات و القطاعات الانتاجية الفلاحية، وتطوير الخدمة العمومية، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، وأعطت الحكومة الأهمية للأشغال العمومية و الهياكل القاعدية التي استحوذت على 40.1% من المبلغ المخصص للبرنامج بمقدار 210.5 مليار دج، وهذا راجع الى التخريب الذي تعرّضت له البنى التحتية في الازمة الامنية للتسعينات، ثم جاءت التنمية المحلية و البشرية في ثاني الأولويات بتخصيص مبلغ قدره 204.2 مليار دج أي نسبة 38.8% من البرنامج، كما حظي قطاع الفلاحة والصيد البحري بالاهتمام أيضا حيث استفاد بمبلغ مالي قدّر ب65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% وهذا بهدف التقليل من فاتورة الاستراد، وفي الأخير خصّص مبلغ 45 مليار دج لدعم الاصلاحات الاقتصادية بنسبة 8.6% من البرنامج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: 2005-2009[2].

Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC.

خصّص لهذا البرنامج مبلغ قدره4202.7 مليار دج، تضمن خمسة فروع وكل فرع يحتوي على قطاعات معيّنة، أعطت الدولة الأولية لتحسين الظروف المعيشية للسكان كالسكن، التعليم، الصحة، التنمية المحلية، ...الخ، وقد خصّص لهذا الجانب مبلغ 1703.1 مليار دج أي نسبة 40.5% من قيمة البرنامج، أما التنمية الاقتصادية فلم تحظى سوى ب337.2 مليار دج وحظي القطاع الصناعي ب18 مليار دج، والقطاع الفلاحي ب 312 مليار دج، و650 مليار دج لتطوير تكنولوجيا الاعلام و الاتصّال، وقطاع تطوير الخدمة العمومية خصّص له مبلغ مقدّر ب 203.9 مليار دج.

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014[1].

Programme de consolidation de la croissance économique

PCCE خصّص له مبلغ مقدّر ب 11534 مليار دج (ما يعادل حوالي 155 مليار دولار)، الذي جاء كتكملة للبرنامج الخماسي الأول، خصص هذا البرنامج بالجنوب و الهضاب العليا ، من أجل فك العزلة عن الجنوب و تخفيف الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان و السكن سنة 2008، خلص إلى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80 % منهم في المدن الساحلية ، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي

شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن ، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا و مناطق الجنوب و جعلها أكثر استقطابا للتنمية، بالاضافة الى المشارع التنموية المدرجة في المخطط السابق.

مما سبق، وحسب ما جاء في البرامج الثلاثة السابقة من سنة 2001 الى سنة 2014، فالملاحظ أن الدولة الجزائرية في الفترة 2001 الى 2004 ركزّت على جانب الانفاق

الاستثماري في الهياكل القاعدية و البنية التحتية و قطاع الاشغال العمومية، وهذا يعود الى بقاء أسعار النفط في مستويات متوسطة خلال هذه الفترة حيث لم تتجاوز 40 دولار للبرميل، فالحكومة كانت حذرة بعدم التركيز على الانفاق الاستهلاكي ذو الطابع الاجتماعي.

أما البرنامجين الخماسيين الأول و الثاني، فيلاحظ تغيّر اهتمامات الحكومة[2] من الانفاق الاستثماري الى الانفاق الاستهلاكي و التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان، ما يفسّر بارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية في هذه الفترة اذ تجاوزت خط 100 دولار للبرميل، فالسلطة لم تعد بحاجة الى تطوير البنية التحتية، بل أصبحت تقوم على توزيع مداخيل الريع

[1] المرجع نفسه، ص 254.

[2] عصماني مختار، المرجع السابق ، ص155.

النفطي على الأفراد و الجماعات، لكسب الولاء واسكات الاحتجاجات الاجتماعية خاصة سنة 2011 التي عرفت ارتفاعا في المطالب الاجتماعية.

كخاتمة القول عن هذه المخططات أنها كانت بمثابة نقطة انطلاق الجزائر لاستعادة سمعتها في الساحة الدولية بعد ما عانته سابقا، باسترجاع الاستقرار الأمني و السياسي و الاقتصادي ، والتقّدم الملحوظ في السياسات التنموية المتبناة كالسكن و مشروع المليون سكن والبناء الريفي، واصلاح المنظومة التربوية، وتحسين الظروف المعيشية، وعصرنة الادارة والخدمة العمومية.

المبحث الثاني: تأثير الريع على السياسة الضريبية في الجزائر 2012- 2017.

يظهر ضمن الخلفية التاريخية للنفط و السياسة المالية في الجزائر أنها تعاني منذ الاستقلال من أزمة اقتصادية هيكلية مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق العالمية، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة له، وتستند على الايرادات النفطية لتغطية النفقات العمومية، وقد أثّرت الطفرة النفطية لسنة 2014 على السياسة الضريبية في الجزائر، وبعد مرور ما يزيد عن 3 سنوات على بداية أزمة انهيار أسعار البترول، لم يظهر مخرج النفق بعد، ما يبقي الاقتصاد الوطني في الظلام، لتبعيته الكاملة لما يدره ضرع البقـرة الحلوب من نفط انهار سعره.

تبقى أسعار البترول تتهاوى إلى مستويات تنذر بعودة سيناريو الطفرة النفطية لسنة 1986 فالمثل يقول نفس الاسباب حتما تقود لنفس النتائج، لكن هذا لا ينطبق على الوضع الراهن فالبيئة الخارجية و الداخلية للدولة الجزائرية في الوقت الحالي مختلفة عن ما كانت عليه سابقا، حتى الآن تأثير أسعار النفط المنخفضة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي كحل آني.

حسب المعطيات الواردة في قوانين المالية 2012-2017و الممثلة في الجدول رقم 14 قدّرت الايرادات العامة للميزانية لسنة 2012 مبلغ 3.455.650 مليار دج، وفي سنة 2013 مبلغ 3.820.000 مليار دج بفارق 364.350 مليار دج عن ميزانية 2012، واستمرت

الايرادات العامة في الزيادة الى سنة 2014 بمبلغ 4.218.180، وفي سنة 2015 بلغت 4.684.650 مليار دج أي بفارق 466.470 مليار دج، و في سنة 2016 مبلغ 4.747.430 مليار دج، و مبلغ 6,191,735 مليار دج سنة 2017 أي بفارق 1.444.305 مليار دج، هذا الارتفاع في نسب الايرادات العامة صاحبه تغيرات في مبالغ الجباية البترولية التي ارتفعت من 1.561.600 مليار دج سنة 2012 لتصل الى

3.820.000 مليار دج سنة 2013 أي بفارق 2.258.400 مليار دج في ضرف سنة هذا ما يفسّر بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية اذ بلغ المعدّل السنوي لسعر برميل النفط الجزائري سنة 2012 ب 111 دولار للبرميل، و109.38 دولار للبرميل سنة 2013، أي بفارق 13 دولار عن المعدّل السنوي لسعر برميل النفط الجزائري لسنة 2011 الذي يقدّر ب 112.92 دولار للبرميل.

في 2014 بدأت الايرادات الجبائية النفطية في التراجع لتصل الى 1.577.730 مليار دج بانخفاض يقدّر ب 2.242.270 مليار دولار، وهذا طبعا تزامنا مع الازمة المالية لسنة 2014 حيث انخفض سعر برميل النفط الجزائري الى 99.68 دولار للبرميل، ليصل تحت سقف 55 دولار سنة 2015، و40.76 دولار كمعدّل سنوي لسنة 2016. و الملاحظ من الجدول السابق، انتعاش الجباية النفطية لقانون المالية لسنة 2017 و المقدّرة ب 2.200.120 مليار دج بزيادة تقدّر ب 517.570 مليار دج عن 2016، ما يفسّر بالانعاش الضرفي لأسعار النفط اذ تدحرجت الى حدود 60 دولار للبرميل بداية سنة 2017، علما أن الميزانية العامة للنفس السنة أعدّت على أساس سعر مرجعي للبترول مقدّر ب 50 دولار للبرميل.

يسند الارتفاع النسبي في تقديرات الايرادات العامة الى الزيادة المعتبرة في النسب للايرادات الجبائية و الايرادات العادية، التي نصّ قانون المالية لسنة 2016، قدّرت الايرادات الجبائية (الفرع 01)، لسنة 2012 ب 1.595.750 مليار دج. وسنة 2013 ب 1.831.400 مليار دج، وفي سنة 2014 ب 2.267.450 مليار دج، وفي سنة 2015 ب 2.465.710 مليار دج، لتصل الى 2.722.680 مليار دج سنة 2016، و 3,401,595 مليار دج سنة 2017،

وهذا ما يفسّر انتهاج الدولة سياسة التحصيل الضريبي، نفس الشيئ بالنسبة للايرادات العادية (الفرع 02)، حيث قدّرت ب 73.300 مليار دج سنة 2012 لتصل الى 100.020 مليار دج في سنة 2017، بعد تصحيح الخطأ الوارد[1] في الجريدة الرسمية رقم 77 المتضمنة قانون المالية لسنة 2017.

جدول رقم 14، الايرادات العامة 2012 –2017

(بعد تصحيح الخطأ الوارد في قانون المالية 2017).

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات الجبائية الفرع1	1.595.750	1.831.400	2.267.450	2.465.710	2.722.680	3,401,595
الايرادات العادية الفرع 2	73.300	82.700	85.000	84.000	95.000	100.020
ايرادات أخرى الفرع 3	225.000	290.000	288.000	412.000	247.200	490.000
مجموع الموارد العادية 3+2+1	1.894.050	2.204.100	2.640.450	2.961.710	3.064.880	3,991,615
الجباية البترولية	1.561.600	3.820.000	1.577.730	1.722.940	1.682.550	2.200.120

[1]ورد في جريدة الخبر ليوم 10 جانفي 2017 ، ص 9، عن ارتكاب معدّوا قانون المالية 2017، خطأ حسابيا فريدا من نوعه، رغم مروره على كافة المسارات من مجموعات متخصصة ووزارات قطاعية ، واجتماع حكومة، وأخيرا مجلس الوزراء، بتسجيل فارق في الايرادات المالية لميزانية الدولة تجوزت 29.9 مليار دج، ما يعادل 270 مليون دولار، هذا الخطأ يتمثل في في فارق حسابي في قيمة الايارادات الجبائية العادية المحصلة ففي الفصل الخاص للمجموع الفرعي لحساب الايرادات الجبائية ومن الموارد العادية التي عادة ما يتم تحصيلها من مصالح الضرائب ، تمّ تقييد قيمة 2845 مليار دج، بفارق يقدّر ب 29.991 مليار دج.
وخطأ فرعي آخر في المجموع الفرعي الثاني الذي يتضمن نقصا في الايرادات العادية لحاصل أملاك الدولة و الحواصل المختلفة للميزانية و الايرادات النظامية مع عدم حساب قيمة 20 مليار دج من الايرادات النظامية وبدلا من تقييد المبلغ 100.20، فانّ القيمة المقيّدة هي 100.00 مليار دج.
أي تقييد 5605 مليار دج كأيرادات عامة بدلا من تقييد 5635 مليار دج .

مجموع الايرادات العامة	3.455.650	3.820.000	4.218.180	4.684.650	4.747.430	6,191,735

المصدر: القوانين رقم : الوحدة: مليار دينار جزائري

- قانون رقم 16 –11 المؤرخ في 2011/12/28 المتضمن قانون المالية 2012،ج ر قم72
- قانون رقم 12–12 المؤرخ في 2012/12/26 المتضمن قانون المالية 2013،ج ر رقم72
- قانون رقم 13–08 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية 2014،ج ر رقم68
- قانون رقم 14–10 المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن قانون المالية 2015،ج ر رقم78
- قانون رقم 15–18 المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن قانون المالية 2016،ج ر رقم72
- قانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017،ج ر رقم77

لكن تبقى الارقام الواردة في قوانين المالية السابقة تقديرات سنوية للموازنة العامة للدولة، كجدول للاستعراض القيم الخاصة بالممتلكات التي بحوزة الدولة والتزاماتها لمدّة سنة مع مراعاة التوازن بين جميع المصاريف المقدرة و المداخيل المنتظرة، فهي مخططات عن اتخاذ قرار مسبق لما يراد فعله، لكن يبقى الأمر الواقع غير ذلك.

حسب التقرير السنوي الأخير لبنك الجزائر سنة 2015[1] الفصل الخامس باب الايرادات، أنه بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2015 ب 5013.1 مليار دج مقابل 5738.4 مليار دج في 2014، أي بانخفاض قدره 635,3 مليار دج بنسبة –11,1 ٪ ، نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية عن الانخفاض في إيرادات المحروقات 1014.9 مليار دج، ما يعادل نسبة –30 ٪، وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات خارج قطاع المحروقات المقدّرة بمبلغ 379,7 مليار دينار 16,2 ٪ نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، تراجعت الإيرادات الكلية في 2015 لتبلغ 30,8 ٪ مقابل 33,3٪ في 2014 و 35,8 ٪ في

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 77.

سنة 2013[1] ، بينما بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي مستقرة نسبيا، متراوحة بين 19,5 ٪ في 2013 و 18,7 ٪ في 2014 و20,3 ٪ في سنة 2015[2].

حسب الجدول رقم 15، يتّضح انخفاض إيرادات المحروقات من 4184.3 مليار دج سنة 2012 الى 3678.1 مليار دج سنة 2013، أي بنسبة 12.1 %، مقابل ارتفاع طفيف في لايرادات خارج قطاع المحروقات من 2149.5 مليار دج سنة 2012 الى 2262.7 مليار دج سنة 2013، و التي استمرّت في الارتفاع لتصل في سنة 2015 الى 2729.60 مليار دج هذه الزيادة في الايرادات خارج قطاع النفط صاحبه انخفاض في الايرادات البترولية لتصل الى مبلغ 2373.50 مليار دج سنة 2015.

الجدول رقم15 تطوّر الايرادات العامة بالجزائر 2012-2015

الايرادات / السنوات	2012	2013	2014	2015
الايرادات العامة	6339.3	5940.9	719.00 5	5 103,10
الارادات البترولية	4184.3	3678.1	3 388,40	2 373,50
الايرادات خارج قطاع المحروقات	2149.5	2262.7	2 330,60	2 729,60

المصدر: بنك الجزائر،التقارير السنوية 2013،2015 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ص ص 81،87.

أثّر على مبالغ الايرادات العامة للدولة في نفس الفترة لتنخفض من 6339.3 مليار دج سنة 2012 الى 5940.9 مليار دج سنة 2013، بعدها 5719 مليار دج سنة 2014، لتصل الى 5103.10 مليار دج سنة 2015.

[1] المكان نفسه.

[2]، المرجع نفسه ص 78.

والجدول التالي يمثل النسب المئوية للايرادات النفطية من الايرادات العامة من سنة 2012 الى سنة 2015 بناءا على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (2013-2016).

الجدول رقم 16 تطور الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
الايرادات العامة	6339.3	5940.9	5719.00	5 103,10
الايرادات النفطية	4184.3	3678.1	3 388,40	2 373,50
الايرادات النفطية/ الايرادات العامة	% 66,01	%61,91	%59,24	%46,51

المصدر :بنك الجزائر، التقارير السنوية 2013،2015،**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ص ص 87، 81.

ما يستدعي القيام بتعديلات ميزانية لضمان استمرارية الوضعية المالية للدولة على المدى المتوسط، اذ يجب أن تخص هذه التعديلات كل من الإيرادات الضريبية خارج المحروقات وترشيد النفقات العمومية، وتعزيز نفقات التجهيز، وهو ما نصّ عليه قانون المالية لسنة 2016، الذي انذر بدقّ ناقوس الخطر عن ما تواجهه الحكومة في ظل الازمة الاقتصادية الحالية، فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 3.2 % من الناتج المحلي الخام، و العجز في الميزانية العامة قدّر ب 53.8 مليار دولار.

وأمام هذه الأرقام لم ترى الدولة سوى العودة الى خيار الجباية وتحميل المواطن جزءا من الأعباء لتعويض خسائرها في القطاع النفطي، فأقرّ قانون المالية 2016[1]، الرفع من أسعار القسيمة السنوية للسيارات طبقا للمادة 09 و 10 بالنسب لقسيمة السيارات و المادة 15 بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية المستوردة و المحلية، ما عدى تلك التي تسير ب سيرغاز التي تستفيد من الاعفاء من القسيمة طبقا للمادة 11 من نفس القانون، مما سيؤثر على سعر

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 15-18 المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن قانون المالية 2016، الجريدة الرسمية رقم72، المادة 66.

خدمات النقل العمومي، و أجهزة الاعلام الآلي التي ستؤثر بدورها في خدمات الانترنيت و الهاتف النقّال و الخدمات ذات الصلّة بسبب ارتفاع الحقوق الجمركية المفروضة على أجهزة الاعلام الآلي من 05% الى 15%، ضف الى ذلك تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية، أي من يستهلك أكثر سيدفع أكثر، مع انهيار قيمة الدينار بما يقارب 25% في ظرف سنة واحدة، وارتفاع نسبة التضخم من 3% الى 5.32 %، كل هذا سيؤثّر مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن.

كما نصّت المادة 66 من قانون المالية 2016 على مبدأ توسيع نطاق الخوصصة، فعلى المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تنجز عمليات لفتح الرأسمال الاجتماعي ازاء المساهمة الوطنية المقيمة، الاحتفاظ بنسبة 34% من مجموع الحصص الاجتماعية بعد انتهاء مدّة 5 سنوات يمكن للمساهم المقيم رفع خيار شراء الأسهم التي تحوزها المؤسسة العمومية الاقتصادية الى مجلس الدولة.

هذا ما يكسر حاجز القاعدة الاقتصادية و السيادية (51/49)، وبيع مؤسسات القطاعات الاستراتيجية مثل سوناطراك، وسونلغاز، والبنوك لرجال المال و الأعمال الجزائريين و الأجانب، وهو ما خوصصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية وهو تعدّي على التاريخ القائم على الحدث الاكبر لتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971.

كما كرّس قانون المالية 2017 تعزيز الايرادات العامة للدولة خارج المحروقات، فقد أعدّ القانون على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط ب 50 دولار وسعر الصرف ب 108 دج للدولار الواحد ويتوقع معدل تضخم عند 4 % ومعدل نمو ب 3.9%، وأهم ما تضمنه مايلي :

-1- تخفيضات جمركية لتشجيع الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة[1] و كذا الحقوق الجمركية لمدة 5 سنوات على المكونات و المواد الأولية المستوردة أو المقتناة محليا من قبل المناولين في إطار

[1] قانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017، ج ر رقم77، ص 38.

نشاطهم لتصنيع مركبات والقطع الموجهة للصناعة الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية، وتمديد برنامج المطابقة الجبائية الطوعية إلى غاية 31 ديسمبر 2017 عوض 31 ديسمبر 2016، و تقليص نسبة الحقوق الجمركية بالنسبة لتركيبات صناعة المفروشات من 15 % إلى 5 % بهدف تعزيز الصناعة الوطنية في هذا المجال، ووضع المنتجين الوطنيين في نفس المستوى مع الأجانب، كما نصّ على مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية نصّ قانون المالية 2017 على إعادة جدولة ديونها الجبائية على مدى لا يتجاوز 36 شهرا.

- إجراءات ترمي إلى تشجيع الانتساب إلى الضمان الاجتماعي على غرار التمديد إلى غاية نهاية 2017 لآلية تطهير وضعية المستخدمين مع إلغاء عقوبة الحبس بالنسبة لعدم التصريح بالمستخدمين.

-2- تأجيلات مواعيد الدفع: حسب المادة 60، يمكن للشركات التي تمر بوضعية مالية صعبة إعادة جدولة ديونها لمدة لا تتجاوز 3سنوات[1]، و أجل الدفع مقترن بإسقاط عقوبات بشرط احترام أجل الاستحقاق، يطبق هذا التدبير على كل الخاضعين للضريبة مهما كان النظام الجبائي التابعين له.

الغاء العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الخاص بصندوق ضبط الايرادات الذي حدّد ب 740 مليار دج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة العمومية نتيجة لتراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة 2014.

-3- رفع بعض الرسوم و الضرائب.

- الرفع من الضريبة على القيمة المضافة[2] من 17 % إلى 19 % للمعدل العادي ومن 7 % إلى 9 % للمعدل المنخفض من المادة رقم 23 الى المادة 26 من القانون السالف الذكر، ما سيسمح بجمع قيمة مضافة ضريبية تقدر ب 110 مليار دج.

[1] المرجع نفسه ، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

– العقارات، تنص المادتين 75–76 على رفع نسبة الرسم على شهادتي المطابقة للبنايات ورخص البناء، وذلك بهدف تعزيز الجباية المحلية للبلديات الفقيرة على مستوى القطر الوطني والتي بلغت نسبة 90% سنة 2014، والجدول الموالي يفسّر أكثر هذه النسب:

جدول رقم16، يبين رسوم البنايات ذات الاستعمال السكني

الرسم على رخص البناء		رسم على تسليم شهادة المطابقة	
قيمة البناية	التعريفة	قيمة البناية	التعريفة
الى غاية 750,000	3,000	الى غاية 750,000	1,500
الى غاية1,000,000	5,000	الى غاية1,000,000	2,250
الى غاية 1,500,000	7,500	الى غاية 1,500,000	2,650
الى غاية 2,000,000	22,500	الى غاية 2,000,000	3,300
الى غاية 3,000,000	25,500	الى غاية 3,000,000	4,500
الى غاية 5,000,000	37,500	الى غاية 5,000,000	5,250
الى غاية 7,000,000	45,000	الى غاية 7,000,000	6,000
الى غاية 10,000,000	54,000	الى غاية 10,000,000	9,000
الى غاية 15,000,000	60,000	الى غاية 15,000,000	12,000
الى غاية 20,000,000	67,500	الى غاية 20,000,000	13,500
أكثر من 20,000,000	75,000	أكثر من 20,000,000	18,000

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة اسنادا الى القانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017،ج ر رقم77، ص ص ، 35،36.

جدول رقم 17، رسوم البنايات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي

الرسم على رخص البناء		الرسم على تسليم شهادة المطابقة	
قيمة البناية	التعريفة	قيمة البناية	التعريفة
7,000,000	75,000	7,000,000	9,000
10,000,000	90,000	10,000,000	9,750
15,000,000	105,000	15,000,000	11,250
20,000,000	120,000	20,000,000	12,570
25,000,000	135,000	25,000,000	14,250
30,000,000	150,000	30,000,000	15,250
50,000,000	165,000	50,000,000	17,250
70,000,000	180,000	70,000,000	18,750
100,000,000	195,000	100,000,000	22,500
أكثر من 100,000,000	225,000	أكثر من 100,000,000	30,000

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة استنادا الى قانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017،ج ر رقم77، ص، ص 36، 37.

- زيادة الضرائب على المنتجات النفطية[1] من1 إلى3 دج/ للتر، للمازوت والأنواع الثلاثة من البنزين، بالاضافة الى فرض رسم الفعالية الطاقوية[2] الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل بالكهرباء، الغاز والمنتجات البترولية من المادة 70 الى المادة 74، الأمر الذي سيسمح للخزينة العمومية بالاستفادة مما لا يقل عن 10,7 مليار دج.

[1] المرجع نفسه ، ص 20

[2] المرجع نفسه، ص 33.

- حقوق ضريبة الدمغة[1]، كّرس قانون المالية 2017 من المادة 18 الى المادة 22 بإدراج "إجراء مستعجل" يسمح بتسليم جواز السفر البيومتري في آجال أقصاها 8 أيام من تاريخ إيداع الطلب، مقابل دفع طابع بقيمة 25.000 دج بالنسبة لدفتر 28 صفحة و60.000 دج.

بالنسبة لدفتر 48 صفحة، ودفع ماقيمته 10.000 حقوق الطابع في حالة فقدانه، و1.000 دج بالنسبة لبطاقة التعريف البيومترية.

تتلخّص السياسة الضريبية المطبّقة في الجزائر من 2012 الى 2017، في:

- سياسة التحصيل الضريبي بدلا من الانفاق الضريبي (تخفيضات جبائية) لسدّ النقص الحاصل في الايرادات النفطية بسبب الطفرة النفطية لسنة 2014، و التي تتمثل في التركيز على تعزيز الضرائب الجبائية المتمثلة في مجموع حواصل الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل وأرباح الشركات، ورفع نسبة ضريبة التسجيل و الطابع كالضريبة على الطابع لتسليم جواز السفر البيومتري، حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال منها الرسم على القيمة المضافة للمنتوجات المستوردة، حواصل الضرائب الغير مباشرة، كالرفع من نسبة الضريبة على القيمة المضافة الدنيا من 7% الى 9% و من 17%الى 19% كحدّ أقصى، بالاضافة الى تعزيز الضرائب العادية المتأتية من حاصل دخل الأملاك الوطنية، والضرائب الجمركية، وتسقيف الطاقة الكهربائية، واستحداث رسم على الاجهزة الكهربائية المستهلكة كثيرا للطاقة.

كما تتّجه الحكومة تدريجيا الى مراجعة سياسة الدعم و التخلي عن بعضها، فاعتماد سياسة التسقيف في مجال الكهرباء ما هو سوى دليل على ذلك، حيث فرضت رسم على القيمة المضافة ب 7% لاستهلاك لا يتجاوز 125 كيلو وات/ الساعة، وهو معدّل الأسر عامة، ففي حالة حدوث تجاوز هذا السقف ترفع الضريبة الى 17%.

أما فيما يخص الاستثمار، فالدولة أسقطت حقها عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده، وهو ما ينطبق على سياسة الاعفاءات الجمركية والغاء الرسوم للمستثمرين الذين

[1] المرجع نفسه ، ص 10.

يستفيدون من الامتيازات مثل الاعفاء من الحقوق الجمركية و الضريبة على القيمة المضافة و الاعفاء من الرسم على النشاط المهني، مقابل التزامات.

جاءت هذه الاجراءات المتّخذة من طرف السلطات الجزائرية عقب زيارة وفد صندوق النقد الدولي للجزائر من 1 الى 14 مارس 2016 بقيادة جون فرانسوا دوفان لاجراء مناقشات مع السلطات الجزائرية في اطار مشاورات تخصّ الازمة المالية[1]، وجاء في تقرير البعثة عن ارتياحها للموازنة العامة لسنة 2016 بوصفها خطوة حاسمة على مسار الضبط المالي، واحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، واصلاح نظام الدعم وسيتعين على الجزائر مواصلة الضبط المالي على المدى المتوسط لاستعادة استمرارية ماليتها العامة وضمان العدالة بين الأجيال ويتطلب هذا ضبط الإنفاق الجاري، وتعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية، واجراء مزيد من الإصلاح في نظام الدعم مع توفير الحماية للفقراء، وزيادة كفاءة الاستثمار، وتعزيز إطار الموازنة العامة، ومع التراجع السريع في وفرات المالية العامة سيكون على الجزائر زيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل العجوزات المستقبلية ومن شأن فتح رأس مال بعض المؤسسات الاقتصادية العامة على أساس من الشفافية، أن يساعد أيضا في تلبية الاحتياجات التمويلية وتحسين مستوى الحوكمة في هذه المؤسسات، وينبغي القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في دعم النشاط الاقتصادي أثناء عملية الضبط المالي وتنويع الاقتصاد لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لكل شرائح السكان على المدى المتوسط[2]، ومن أهم الإصلاحات في هذا الصدد تحسين مناخ الأعمال، وفتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي، ورفع مستوى الحوكمة والمنافسة والشفافية ويتعين أيضا زيادة المرونة في أسواق العمل مع تحسين مستوى توافق المهارات التي يفرزها النظام التعليمي مع احتياجات القطاع الخاص.

[1] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي للنشر الفوري رقم16/107 ، المؤرّخ في 14 مارس2016 .
[2] المكان نفسه

المبحث الثاني : تأثير الريع النفطي على سياسة الانفاق العام 2012-2017.

انتهجت الجزائر سياسة التقشف و ترشيد النفقات العامة لمواجهة الازمة المالية الحالية ضمن اجراءات نص، عليها قانون المالية بوضوح، وترجمت هذه السياسة الى أرقام ضمن قوانين المالية لسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، على التوالي، وتقارير بنك الجزائر لنفس الفترة.

المطاب الأول: تأثير الريع النفطي على سياسة الانفاق العام.

حسب الاحصائيات المقدمة في الجدول االتالي، بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.30 مليار دج مقابل 7153,04 مليار دج في 2014 ، أي بارتفاع قدره 9.4 % من سنة 2014 المقدر ب 16.1% ، مقابل انخفاض ب 14.6 % في 2013 والمقدرة ب 6635,62 مليار، وتمثل نسبة نفقات التجهيز الى النفقات الكلية 33.49 % سنة 2012، 37.36% سنة 2013، 36.50% سنة 2014، لتصل الى حدود 50.75 % سنة 2015.

الجدول رقم 18: تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر 2012-2015.

السنة	نفقات التسير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	سعر برميل النفط (دولار)
	النفقات	نسبتها %	النفقات	نسبتها %		
2012	4691,34	67,76	2363,01	32,24	7054,35	111,04
2013	4156,36	69,01	2479,26	30,99	6635,62	109,55
2014	4542,04	71,56	2611,00	28,44	7153,04	100,76
2015	4 972,3	64,94	3 885,80	35,06	7 656,30	أقل من 55

المصدر: أعد هذا الجدول بناء على البيانات الواردة في التقارير السنوية 2013، 2015 لبنك الجزائر، الباب الخامس، المالية العامة، شق النفقات العامة ص81-84.

والشكل التالي يوضّح نسب تطور حجم النفقات العامة للدولة 2012 – 2015 حسب الأرقام الواردة في الجدول رقم 18

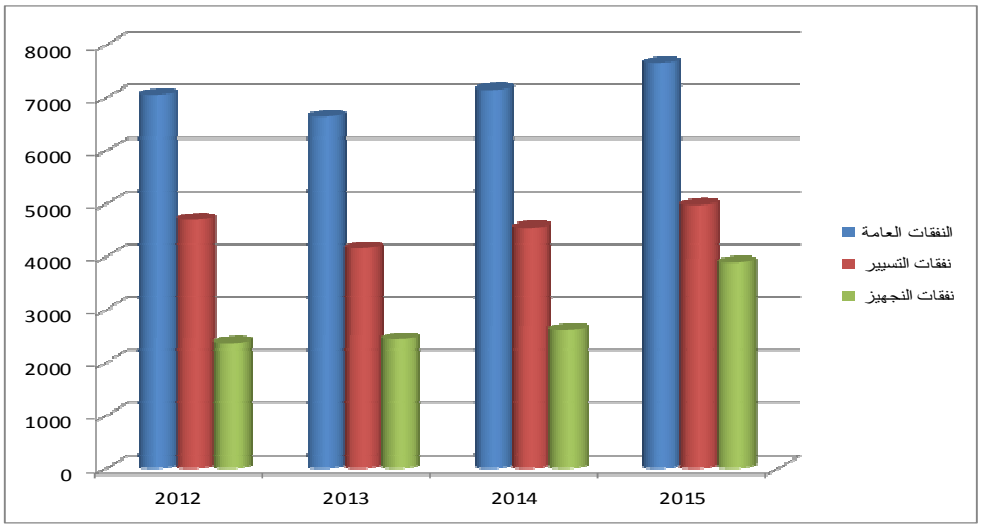

المصدر: الجدول رقم :18

الشكل رقم 09 : تطور حجم النفقات العامة في الجزائر2012-2015

والملاحظ هو أن نفس السيناريو نفقات التسيير تطغى على اجمالي النفقات العامة ، حسب تقديرات قوانين المالية للفترة 2012-2017، فقدرت النفقات العامة لسنة 2012 ب 7428.66مليار دج ، ثم انخفضت سنة 2013 بمقدار 548.85 مليار دج ثم ارتفعت سنة 2014 لتصل الى 7656.16 مليار دج وواصلت في الارتفاع الى 8858.05 مليار دج سنة 2015، وبداية من سنة 2016 بدأت في الانخفاض من 7984.17 مليار دج الى 6883.21 مليار دج سنة 2017، بفارق 1100.96 مليار دج عن سنة 2016 و 1974.84 مليار دج عن سنة 2015، حسب الارقام الواردة في الجدول رقم 19 .

تمثل نفقات التسيير نسبة كبيرة من النفقات العامة تتراوح بين 58.36 % سنة 2013 و 66.93 % سنة 2015، والملاحظ كلما انخفضت نفقات التسير ارتفعت حصة نفقات التجهيز بداية من 2013 سجلت أعلى نسبة لها ب 41.64% مقابل 58.36 % كأخفض نسبة لنفقات التسيير في هذه الفترة، وبلغت 38.19% مقابل 61.81% سنة 2017.

جدول رقم 19: تطور النفقات العامة للفترة 2012-2017.

الوحدة : مليار دج

السنة	النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير /النفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز /النفقات العامة
2012	7 428,66	4.608. 25	62,00%	2.820.41	38,00%
2013	6879,81	4.335.61	58,36%	2.544.20	41,64%
2014	7 656,16	4.714.45	63,46%	2.941.71	36,54%
2015	8858,05	4.972.27	66,93%	3.885.78	33,07%
2016	7 984,17	4.807.33	64,71%	3.176.84	35,29%
2017	6 883,21	4.591.84	61,81%	2.291.37	38,19%

المصدر: قوانين المالية لسنوات. 2017،2016،2015،2014،2013،2012.

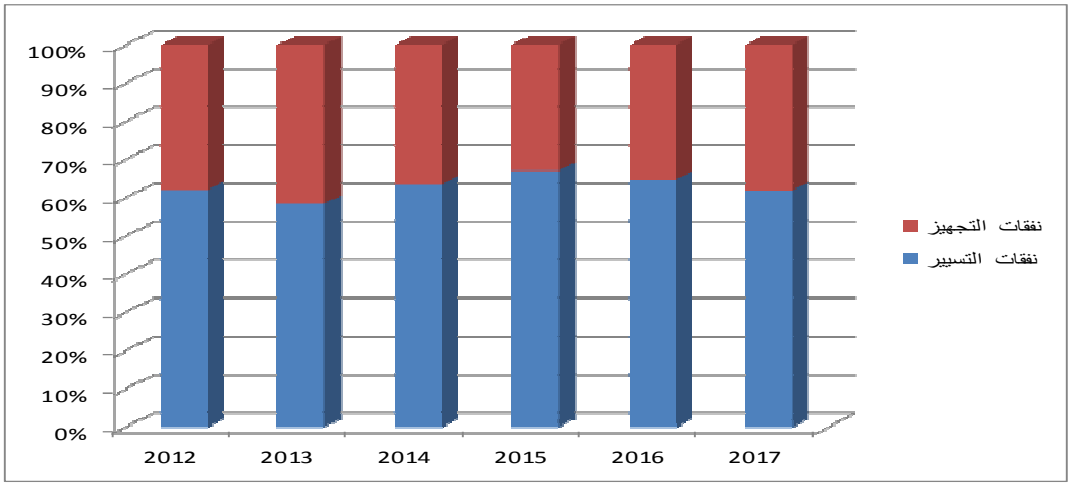

المصدر: الجدول رقم 19.

الشكل رقم 11 يمثل تطور نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز 2012-2017

هذا الانخفاض في النفقات العامة كان تبعا لسياسة ترشيد الانفاق العام الذي انتهجته الحكومة في ظل الازمة المالية الحالية و انخفاض الايرادات البترولية لتبلغ 1805.4 مليار دج في ديسمبر 2016، مقابل 2273.5 مليار دج سنة 2015، مما دفع بالحكومة الى تسقيف

نفقات الميزانية السنوية عند 6800 مليار دج الى غاية 2019، سعيا منها لترشيد النفقات ، بمعنى يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دج، بالاضافة الى اجراء السحب من صندوق ضبط الايرادات الذي تآكل احتياطه حيث بلغ مستواه الحد الادنى القانوني أي 740 مليار دج، اعتبارا من نهاية شهر فيفري 2017[1]، و بالنظر إلى الاعتماد القوي للموازنة العامة على الضريبة البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول، بانخفاض في إيرادات الضريبة على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وبتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات، أي الادخار الميزاني، مما يدعوا الى ضرورة التعزيز الميزاني، وهذا لضمان قابلية استمرار المالية العامة واستعادة التوازنات الداخلية بصفة مستدامة، كهدف جوهري وفقا لقانون المالية لسنة 2017.

من الجانب الهيكلي، تتمثل نفقات الميزانية لسنة 2017 في استحواذ القطاع العسكري على حصة الأسد من نفقات الميزانية بمبلغ يقدّر ب 1.118.29 مليار دج[2]، أي بنسبة 16.24% نفس المبلغ منح للقطاع سنة 2016 وبارتفاع قدره 7037 مليار دج عن سنة 2015 حيث قدّر آنذاك ب 1047.92 مليار دج، وتعكس هذه الميزانية التي تعد الأضخم بين باقي القطاعات حرص الدولة على دعم المؤسسة العسكرية تماشيا مع التحديات الجديدة على الحدود وعمليات تحديث قدرات الجيش الجزائري وتحويله إلى جيش احترافي، لا سيما أن الجزائر تعتزم تحديث قدراتها العسكرية بشكل أكثر، ما يعكس حجم التهديدات الأمنية التي تتطلب تطوير الجهاز بأحدث التقنيات، خاصة الاضطرابات على الحدود الشرقية والجنوبية للبلاد بسبب الأوضاع المتدهورة في كل من تونس وليبيا وبلدان الساحل الافريقي.

ثم يليه قطاع التربية الوطنية ب 746.26 مليار دج سنة 2017[3]، بانخفاض قدره 17.79 مليار دج عن سنة 2016 حيث قدّر آنذاك ب 764.05 مليار دج، في ظل الوعود الوزارة بتسوية المشاكل العالقة مع النقابات وصرف المخلّفات والتعويضات، ثم وزارة الداخلية

[1] محافظ بنك الجزائر، **التوجهات المالية والنقدية لسنة2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني (بنك الجزائر**، أفريل 2017). ص 13.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017،المرجع نفسه ص 60

[3] المكان نفسه.

والجماعات المحلية التي خصّص لها سنة 2017 مبلغ قدّر ب 394.26 مليار دج، بانخفاض قدره 31.86 مليار دج عن سنة 2016 حيث قدرت آنذاك ب 426.12 مليار دج، حيث لا زالت الوزارة تحافظ على المرتبة الثالثة في سلم الإعتمادات المالية، بسبب أن الوزارة تشارك على نطاق واسع في عمليات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي وقت تستعد فيه لإطلاق مشاريع جديدة لعصرنة القطاع والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية، ما يعني أن تقليص حجم الميزانية مرتبط بتقليص النفقات وفق التسيير القديم للإدارة، حيث سمحت عصرنة الجماعات المحلية بتقليص حجم النفقات.

مقارنة بقطاع الطاقة فهو قطاع مهمّش في بلد طاقوي، اذ لم يخصص له سوى 44.15 مليار دج سنة 2017 وتقريبا نفس المبلغ لسنة 2016 و المقدر 44.79 مليار دج، و 44.01 مليار دج سنة 2015[1].

ولم يسلم قطاع الاشغال العمومية من سياسة شد الحزام التي طبقتها الدولة، لا سيما أنه تم الإعلان عن وقف المشاريع الكبرى المبرمجة ضمن سياسة ترشيد النفقات، حيث عرفت الميزانية تقليصا طفيفا مقارنة مع 2016 وقدرت ميزانية الأشغال العمومية ب19 مليار دج[2].

أما وزارة المجاهدين فقد خصّصت لها ميزانية تقدّر ب 245.94 مليار دج سنة 2017[3] ، مقابل 248.64 مليار دج سنة 2016، و 252.33 مليار دج سنة 2015 ما يجعل المواطن في حيرة لقراءة هذا المبلغ هو أن ميزانية وزارة المجاهدين تتعدى ميزانيات وزارة الصناعة، ووزارة السكن، والاشغال العمومية، والموارد المائية مجتمعة، هذا ما يعكس الولآء للتاريخ و الثورة المجيدة ولحزب جبهة التحرير الوطني وذلك بتسديد معاشات المجاهدين وأبناء الشهداء و أرامل الشهداء بالاضافة الى تسيير شؤون الوزارة.

وأكثر ما ميّز الموازنة العامة للدولة لسنة 2017 أيضا في جدول الاعتمادات الوزارية رفع الغلاف المالي المخصص لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والتي زادت من ميزانيتها تماشيا مع

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه.

دعم الدولة للقطاع الذي تعول عليه من أجل خلق ثورة بديلة عن الطاقة حيث رصد له مبلغ مالي قدّر ب 212.79 مليار دج مقابل 254.25 مليار دج لسنة 2016.

بالنسبة لنفقات الاستثمار أو الشق الاستثماري، فلم يحظ باهتمام كبير من طرف الحكومة اذ لا يمثل سوى نسبة تتراوح بين 26% و31% من اجمالي النفقات العامة للفترة ما بين 2012 و2017، حيث قدّرت حسب قوانين المالية لسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، على التوالي، 2144.35مليار دج، 1811.97 مليار دج، 2050.34 مليار دج، 2802.09 مليار دج، 2403.39 مليار دج، وفي الاخير 1620.43 مليار دج، ما دفع بالحكومة الى اتخاذ قرارات من شأنها تعزيز الاستثمار و التخلّي على الاقل جزئيا على الاقتصاد الريعي، والجدول التالي يظهر تطور نفقات الاستثمار للفترة 2012-2017 حسب الارقام الواردة في قوانين المالية للسنوات المذكورة.

جدول رقم 20 : نسبة نفقات الاستثمار للفترة 2012-2017.

السنة	النفقات العامة	نفقات التجهيز	نفقات الاستثمار	نفقات الاستثمار/ نفقات التجهيز	نفقات الاستثمار/ النفقات العامة
2012	7 428,66	2.820.41	2 144.35	76,02%	28,86%
2013	6 879,81	2.544.20	1 811.97	71,21%	26,33%
2014	7 656,16	2.941.71	2 050.34	69,69%	26,78%
2015	8 858,05	3.885.78	2 802.09	72,11%	31,63%
2016	7 984,17	3.176.84	2 403.39	75,65%	30,10%
2017	6 883,21	2.291.37	1 620.43	70,71%	23,54%

المصدر: قوانين المالية لسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

لأول مرة في الجزائر ينص في قانون المالية لسنة 2017 على دراسة تقديرية استشرافية بسقف النفقات العامة للسنوات الثلاثة 2017،2018،2019 على المبلغ 68000 مليار دج، منها 4500 مليار دج، كنفقات للتسيير و2300 مليار دج كنفقات التجهيز ، وهذا المقترح يأتي تطبيقا للمادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 و المتعلق بوضع اطار مالي على

المدى المتوسط يسمح بضمان شفافية السياسة المالية، وحددت الحكومة فيما يخص السنوات الثلاث 2017 و2018 و2019 هدفا مزدوجا، هو ترشيد وتسقيف النفقات في مستوى نفقات سنة 2015؛ أي أقل من 7000 مليار دج، وهدف آخر يراهن على ارتفاع سنوي يقدّر بما لا يقل عن 11 % من ناتج الجباية العادية، وسياسية التقشف هذه المنتهجة من طرف الحكومة هو للتخفيف من عجز الميزانية الذي ميّز الفترة 2012-2017، (مبين في الجدول التالي.)

الجدول رقم 21 ، تطور عجز الميزانية للفترة 2012-2017

السنة	النفقات العامة	الايرادات العامة	العجز في الميزانية
2012	7 428,66	3 455.65	-3973,01
2013	6 879,81	3 820.00	-3059,81
2014	7 656,16	4 218.18	-3437,98
2015	8 858,05	4 684.65	-4173,4
2016	7 984,17	4 747.43	-3236,74
2017	6 883,21	6,191,735	-691,48

المصدر قوانين المالية لسنوات: 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

في سنة 2015، سجّل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ -4173.4 مليار دج، مقابل -3437,98 في 2014 و-3059,81 في 2013 نتج هذا العجز المعتبر عن كل من ارتفاع النفقات العمومية مقابل انخفاض إيرادات الميزانية .

وتم تمويل عجز الميزانيات المعتبرة لسنتي 2014 و 2015 أساسا، باقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفض محتواه في نهاية 2015 إلى مبلغ 2072.2 مليار دينار، بعدما كان 4408,5 مليار دج سنة 2014، ويبلغ 5563.5 مليار دينار سنة 2013 ، أي ما يمثل انخفاضا بنسبة 50.72 ٪ في ظرف سنة واحدة فقط، وهذا نظرا للجوء المستمر الى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز الدائم للخزينة، ليصل الى 740 مليار دج نهاية 2016 و بداية 2017، وكضرورة لامتصاص جزء من عجز الخزينة لعام 2016 والمقدر ب 3236.74 مليار دج حسب الجدول رقم21، تم إلغاء الحد الأدنى الإجباري لرصيد صندوق ضبط

الإيرادات المحدد ب 740 مليار دج، ما يهني أن احتياطي هذا الصندوق سيكون ما دون هذا المبلغ في نعاية 2017، ويبرّر هذا الإجراء بمواجهة انقباض الموارد المالية للدولة وكذا الشكوك حول تطورات السوق البترولية وإعطاء الأولوية لتوطين تمويل الاقتصاد الوطني عوض الاستدانة الخارجية، لكن ذلك لم يمنع الجزائر من اللجوء في أول فرصة لها الى الاقتراض كاجراء استباقي من البنك الافريقي للتنمية سنة 2017 لتغطية جزء من الموازنة[1].

جدول رقم 22 ، تطوّر رصيد صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2012-2017

السنة	رصيد صندوق ضبط الايرادات
2012*	3119,4
2013*	5563,5
2014*	4408,5
2015*	2072
فيفري 2016	740
2017**	؟

* المصدر، التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013، 2015.

** المصدر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة**،(بنك الجزائر، أفريل 2017).

وكان الصندوق قد ساهم منذ 2006 في تمويل جزء كبير من عجز الخزينة الذي ازداد حدة مع كثرة نفقات التجهيز في إطار برامج الاستثمار العمومي (البرنامج الخماسي الاول 2005-2009 والبرنامج الخماسي الثاني2010-2014، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2019، أو النموذج الاقتصادي الجديد).

وخلاصة القول، إذا كان عجز الميزانية المعتبر لسنة 2015 قد حدث إثر الانخفاض المفاجئ والواسع لأسعار البترول، فإنه يجدر التذكير أن العجز لسنة 2014 الذي قدر ب -

[1] ب. حكيم، في : http :www.eco-algeria.com

3437,98 ، قد وقع في الوقت الذي كان سعر البرميل يجاور 100 دولار، إنّ هذه الهشاشة المعتبرة التي يبيّنها عجز الميزانيات المتتالية للمالية العامة الممثلة في الجدول رقم22 ،ناتج من عناصر المشكّلة لهشاشة الموازنة العامة و المتمثلة في[1]، انخفاض الجباية البترولية، ضعف الضريبة العادية، ارتفاع واسع للنفقات العمومية بداية من سنة 2012، وفق المخططات التنموية المنتهجة.

المطلب الثاني: تأثير الريع النفطي على السياسات الاجتماعية في الجزائر.

فيما يتعلق بتأثير الإنفاق العام على السياسة الاجتماعية، ولتحديد علاقة التأثير جيدا تأخذ العدالة الاجتماعية كمتغير أكثر انسجاما مع السياسة الاجتماعية، فتستخدم سياسة الانفاق العام كوسيلة لإعادة توزيع الدخل القومى، كون إعادة توزيع الدخل المفهوم الأقرب للعدالة الاجتماعية التي تقاس على التفاوت في الدخل ومعدلات الفقر.

المطلب الأول: تأثير الريع النفطي على البطالة في الجزائر 2012-2017.

الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد بنسبة تفوق 60% على الريع النفطي في ادارة ميزانيتها العامة، و الازمة المالية التي تعيشها حاليا ذات تأثير مباشر على ارتفاع معدلات البطالة، فبع أن وضعت برامج وسياسات تشغيل بهدف مكافحة البطالة تمثّلت في[2] برنامج تشغيل الشباب، جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ في 1990، برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG، الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملةTUP-HIMO في 1997، عقود ما قبل التشغيل CPE في 1998، برنامج القرض المصغرMC في 1999، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في 1995، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 1996، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 2001.

[1] في **http://www.sasaposte.com**

[2] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدّل البطالة ، دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة فرحات عباس، سطيف كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010)، ص ص ، 58-65.

رغم كل هذه البرامج التي سخّرت لها أموال عامة ضخمة الا أن ظاهرة البطالة تفتك بالشباب خاصة في ظل الازمة المالية الحالية و آثارها الوخيمة، حيث تنجم عنها تأثيرات اقتصادية من الدرجة الأولى، كانخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية و حجم فيحدث الكساد، كما تشجّع ظاهرة ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، وقد تتفاقم التأثيرات الى غضب شعبي يؤدي الى أزمة سياسية، نتيجة الضغوط النفسية و الاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة التي ترتفع عادة في فترات الركود و الانكماش الاقتصادي للدول وهو وضع الجزائر المالي حاليا، ما دفع بالدولة الحزائرية الى اتّخاذ اجراءات تقشفية في الجانب الاجتماعي لمواجهة الأزمة الخانقة و العجز المالي في الميزانية.

من بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد منذ جوان 2014 م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 ،وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي كورشة الترامواي، النقل الحديدي، الطريق السيار[1].

كما تأثرت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة شهدت ارتفاعا وصل لنحو 10 ٪، إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر فيحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع و الخدمات معها[2].

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما تعاني منه

[1] هواري عامر، قاسم حيزية، **السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها** ،(سوق أهراس،2013)، ص 7

[2] المرجع نفسه ، ص 9.

الجزائر بالنظر إلى دور الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية و توفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدّة مستقبلا بسبب تجميد فرص التوظيف وبرامج التنمية، كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

تشير الاحصاءات الى ارتفاع نسبة البطالة من سنة 2012 الى سنة 2017، الجدول رقم23، في سنة 2012 بلغت 11%، بعدها انخفضت الى حدود 9.8% خلال سنتي 2013-2014 بفعل سياسيات التشغيل التي تبنتها الدولة، بالاضافة الى الوفرة المالية في ظل ارتفاع أسعار النفط و التي وصلت في 2012 الى حدود 109 دولار للبرميل، بالاضافة الى سياسة شراء السلم الاجتماعي التي انتهجتها الدولة للوقوف في أزمة الزيت و السكر أنذاك.

الى غاية جوان 2014 انهار سعر برميل النفط بما يعادل 50% أو أكثر، وهذا ما انعكس على قطاع التشغيل فارتفعت نسبة البطالة سنة 2015 الى 11.20% بارتفع قدره 186000 بطال في ظرف سنة، لتستقر في10.50% سنة 2016 بمعدّل 1272000 بطال، مع استقرار أسعار النفط في حدود 58 دولار للبرميل.

الجدول رقم 23 ، تطور نسبة البطالة بالجزائر 2012-2017.

السنة	نسبة العمالة	عدد البطالين	نسبة البطالة
2012	37,40%	1 253 000	11,00%
2013	39,00%	1.175.000	9,80%
2014	37,50%	1.151.000	9,80%
2015	37,10%	1.337.000	11,20%
2016	37,40%	1 272 000	10,50%

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء، سنوات 2016،2015،2014،2013،2012.

و العدد مرشّح للارتفاع في ظل اجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الطفرة النفطية الحالية، حيث أقرت الحكومة الجزائرية بوجود ازمة مالية حادة، فاتخذت قرار تجميد التوظيف في القطاع العام، وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، و يؤكد المحلل الاقتصادي الجزائري منير حراق بأن هذا القطاع يشكل الاسنفجة التي تمتص بها الحكومة النسبة الأكبر من الشباب الراغب في العمل، وفي حالة التقليل من عددها فهذا يعني أن نسبة البطالة سوف تعرف زيادة كبيرة وسط الشباب من خريج الجامعات تحديدا، وتوقيف بعض المشاريع الحكومية التي لم تنطلق بها المشاريع وبالتالي فان التجنيد دليل على بوادر الأزمة موجودة وهذا يكون له تداعيات خطيرة على الطبقات الاجتماعية[1].

ويرى نفس المحلّل أن انخفاض أسعار النفط يشكل مصدر قلق للجزائريين وسيؤثر سلباً على آليات التشغيل المتاحة في الجزائر كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فهذه المؤسسات وحدها استهلكت ما يقارب 132 مليار دج دون أن تنجح في تشغيل العاطلين عن العمل، لأن الهدف من إنشاء الحكومة لها لم يكن إحداث مناصب شغل حقيقة ودائمة بل كان من أجل شراء السلم الاجتماعي فحسب[2].

وفي سياق متصل، تضمن قانون المالية 2016 إجراءات ترمي إلى تشجيع الانتساب إلى الضمان الاجتماعي، إلى غاية نهاية 2016 كآلية تطهير وضعية المستخدمين وإلغاء عقوبة الحبس بالنسبة لعدم التصريح بالمستخدمين، وهذا الاجراء يهدف الى تعزيز الصندوق الوطني للعمال الاجراءCNAS و الصندوق الوطني للعمال الغير أجراء CASNOS اللتان تعانيان من عجز مالي جراء التهرّب في التصريحات ودفع التعويضات.

[1] اميمة احمد، **تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر**،في، **http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12**.

[2] المكان نفسه

واذا كانت أزمة الزيت و السكر جاءت في فترة انتعاش أسعار البترول أنذاك فالوضع مختلف حاليا، بتهاوي أسعار النفط، ان مثل هذه السياسات تزيد من الوضع الاجتماعي تأزما، لان التقشف لا يبني الثروة، وانّما عائق في وجه النفقات الاستثمارية التي تتيح فرص العمل ونمو رأس المال.

ولتهدئة الرأي العام بخصوص السياسة الضريبية و سياسة ترشيد النفقات العامة المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2017، أكد الوزير الاول للحكومة لدى نزوله ضيفا على حصة حوار الساعة للتلفزيون الجزائري، على مجموعة من الاستراتيجيات، وأن البلاد تتمتع بكل الإمكانيات لمواجهة هذه الوضعية داعيا الى التخلي عن سياسة الإقتصاد المبني فقط على مداخيل المحروقات، والتوجه نحو اقتصاد مؤسس على الاستثمار في القطاعات المنتجة، وأكد على ان الجانب الاجتماعي للمواطنين بخصوص انعكاسات ترشيد النفقات لن يمسّ، وأن المهمة الأولى للدولة هو دعم سبل العيش المريح لمواطنيها، والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية للمواطن، وجاء تصريحه عقب توقيع رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على قانون المالية لسنة 2017، وفي الوقت الذي بدأت حركات احتجاجية في مناطق متفرقة عبر التراب الوطني مناهضين بالثقل الضريبي الذي يحمله قانون المالية 2017، ويؤكد قائلا:

" **أكاد أجزم ان الجزائر هي البلد الوحيد الذي يدعم الجانب الاجتماعي لمواطنيه بهذه الطريقة، وهو الأمر الذي لن تتراجع عليه الحكومة، ولكن يجب فتح المجال للاستثمار في المجالات التي لها مردودية إقتصادية و تذليل جل الصعوبات التي قد تعترض المؤسسات الاقتصادية أو المقاولاتية و التي من شأنها أن تدر على الخزينة العمومية ما يسد حاجيات النفقات التي يجب ترشيدها**[1]".

[1] كنال ألجري، وردة عوفي ، **حوار الساعة**، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، الجزائر، في 28 ديسمبر 2016.

لكن يبقى هذا التصريح مجرّد تهدئة الجبهة الشعبية التي بدأت تعبّر عن معارضتها لقانون المالية 2017، وأن نتائج هذه السياسات ستحصد مستقبلا على المدى الطويل وليس آنيا.

المطلب الثاني: تأثير الريع النفطي على معدلات الفقر في الجزائر 2012-2017.

لقد أحصت دراسة صادرة عن الوكالة لتهيئة الاقليم أن هناك 955 بلدية فقيرة [1]ما يمثل نسبة 90%، منها 46 بلدية تعاني من الفقر الشديد سنة 2015 بالاضافة الى كونها محرومة من خدمات الصحة، والتربية، و المياه الصالحة للشرب، وقنوات الصرف الصحّي، والغازي بالاضافة الى انتشار البطالة و السكن الغير اللائق و الامية.

فقد حذّرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، من تداعيات تردي الأوضاع المعيشية في الجزائر، بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة نتيجة تراجع أسعار النفط، وفي تقرير نشرته، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر، إن 3/1 من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر، ويواجهون ظروفا حياتية صعبة، وكشفت دراسة إحصائية أجرتها الهيئة الحقوقية، أن 35 % من الجزائريين فقراء، يعيشون بأقل من 1.24 دولار في اليوم الواحد، وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لـ93 % ممن شملتهم الدراسة كانت أفضل قبل انهيار أسعار النفط.

وأظهرت الدراسة، أن القدرة الشرائية لدى الجزائريين انهارت بنسبة 60 %، خلال الأشهر القليلة الماضية، مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

وأكدت الرابطة أن ما يقارب 10 % من الجزائريين يسيطرون على 80 % من ثروات البلاد، وهو وضع مقلق، ويعمق الفجوة بين طبقات الشعب، وانتقدت الرابطة الحقوقية السياسة الاقتصادية المنتهجة التي تبتعد يوما بعد يوم عن التنمية الحقيقية، وخلق الثروة، معتبرة أن توزيع المداخيل لا يتوافق مع المعايير التي تضمن العدل والمساواة، ملفتة الانتباه الى وجود

[1]عبد النور ندّور ، أكثر من 90 بالمائة من البلديات فقيرة، صدر في 2015/12/20، في، www.elbilad.net.

فئات تستفيد من المداخيل بدون بذل أي مجهود، وفئات تتقاضى أجوراً ضعيفة، وأخرى مقصية تماما من مسار توزيع الدخل في البلاد.

ماجعل البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتّسع في القاعدة و تضيق في القمة على شكل هرم، حيث تراجعت الطبقة الوسطى التي أصبحت هي الأخرى تعاني من الفقر وضعف القدرة الشرائية للمواطن.

رغم الموارد الطبيعة التي تزخر بها البلاد الا أنها لم تكن في صالح الفئات الاجتماعية المحرومة، بل زاد تركيز الثروة في يد فئة قليلة من كبار المسؤولين ورجال الأعمال، اذ تشير الاحصائيات الى أن 10% من الجزائريين يستهلكون 32% من الدخل الوطني، في حين أن 40% لا يستهلكون سوى 6% من الدخل الوطني[1].

هذا التفاوت في توزيع الثروة و البرامج التنموية بين مختلف الفئات جعل المواطنين يشعرون بالاقصاء الاجتماعي و الحرمان، واستمرار هذه الظاهرة يدفع بالسكان الى اليأس والخروج في احتجاجات للشارع كوسيلة للتعبير عن مطالبهم الاجتماعية، والدليل على هذا ما نراه في حياتنا اليومية عبر قنوات التلفزيون الخاصة وما يبث من معاناة لعائلات فقيرة بدون مأوى، و نداءات اعانات للمرضى الذين عجزت الدولة عن تقديم الرعاية الصحية لهم.

ورصدت الاحصائيات لسنة 2015 وحدها عن 3300 حركة احتجاجية[2]، بمعدّل 9 حركات احتجاجية في اليوم، متباينة في مطالبها، ومتفاوتة في حجمها وطبيعتها المهنية و الاجتماعية، حيث بدأت في ديسمبر 2014، اذ شهدت مدينة تقرت مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن راح ضحيتها شخصين و 20 جريح، على خلفية مطالب اجتماعية متعلقة بالسكن، العمل، و التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

[1] لقرع بن علي المرجع السابق ، ص 180

[2] عثمان لحياني، **الجزائر تمدّد خارطة الاحتجاجات وتخبّط سياسي**، في .**http://www.alaraby.co.uk**، اطّلع عليه يوم 16 جوان 17:00

وفي سنة 2017، بمدينة عنابة وبجاية والطارف، شهدت اعتصامات ضدّ سياسة التقشّف التي تضمنها قانون المالية 2017، وفي مدينة تيزي وزو نظّم حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية مسيرة ضخمة تنديدا بسياسات التقشف التي أعلنتها الحكومة، ما يبعث في السلطة مخاوف جدّية ازاء فشلها في معالجة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد، والهواجس التي يطرحها قطاع واسع من الجزائريين حول المستقبل الغامض للبلاد.

وكخاتمة القول أن تأثير الريع النفطي لا يتوقف على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة أو بأخرى في الجانب الاجتماعي، كتقلص فرص التشغيل و برامج التنمية، اذ هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات منه تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، ونفس الشيئ بالنسبة بمعدلات الفقر فغلاء الاسعار بسبب تراجع الايرادات النفطية أدى الى تراجع القدرة الشرائية للمواطن، ومعدلات البطالة المرتفعة كلها متغيرات تشجع ارتفاع معدلات الفقر.

المبحث الرابع: نموذج النمو الاقتصادي الجديد للتّحرر من التبعية النفطية.

إن مبالغة الدولة في الاعتماد على هذا المورد تؤدي إلى إضعاف اقتصادها؛ وقد كانت معالم ذلك واضحة في هولندا، التي اهتمت بهذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى؛ أو المرض الهولندي، الذي نشرت مجلة الإيكونوميست البريطانية [1] موضوعا عنه عام 1977 حيث وصفت تراجع قطاع التصنيع في هولندا بسبب الموارد الطبيعية من بترول وغاز طبيعي، وولّد نوع من الخمول و الكسل لدى الهولنديين، وأدى ذلك الى زيادة معدّل البطالة ثم انتقلت عدوى هذا المرض الى عدّة بلدان في أمريكا اللاتينية ودول الخليج العربي وشمال افريقيا.

و الجزائر واحدة من البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية متعددة، من أهمها البترول الذي جعل الجزائر تحقق إيرادات عالية والوصول إلى ما يطلق عليه البحبوحة المالية[2]، أي الوضع

[1] جمال بوثلجة، النفط بين النعمة و النقمة، حالة الجزائر 200-2015، المستقبل العربيي، 2015، ص 37
[2] المرجع نسه ، ص 38.

المالي المريح للجزائر ما جعل الشعب الجزائري يبني آمالا كبيرة على تنمية أكبر، وتوظيف أكبر، ودخل أكبر، وبخاصة عند وصول سعر النفط إلى أعلى معدّلاته السنوية سنة 2012، الأمر الذي سمح للجزائر بتحصيل إيرادات مالية عالية فاعتبرت النفط نعمة، لكن بعد جوان 2014 تبيّن أن هذه النعمة أصبحت نقمة، حيث تواجه الجزائر أزمة في إيراداتها وبالتالي في ميزانياتها؛ وأصبحت التنمية فيها في خطر نتيجة تهاوي سعر برميل النفط.

ومن بين البلدان التي استطاعت أن تدير وتتحكم في الإيرادات الناتجة من استغلال النفط هي النرويج وأندونيسيا وبوتسوانا[1]، وهذا ما يعزز التبريرات النظرية لبعض الباحثين في هذا المجال، ويرجع ذلك إلى وجود مؤسسات داعمة وذات نوعية جيدة وقوية، حيث إن نجاح هذه البلدان في التحكم في هذه النعمة يعود إلى طبيعة السياسات الحكومية التي تجعلها تتحكم في إدارة مواردها بنجاح، وتحويل إيرادات هذه الموارد لمصلحة معظم فئات السكان على المدى البعيد.

في هذا الإطار جاءت مقولة للمؤلف الإسباني ميغيل دي ثيربانتس سابيدرا في القرن 16 في رواية دون كيشوت دي لامانش "**إن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها أو التبذير في الانفاق، ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة**"[2].

والجزائر دولة لم تسلم من هذا المرض وأصبحت مظاهره تطغى على النظام اسياسي الجزائري ككل، كالتضخم و البطالة وعجز الميزانية، و المديونية ...الخ، ومنذ الاستقلال الى يومنا هذا و البرامج التنموية الواحدة تلوى الأخرى، ضخّت فيها أموال ضخمة، كمشروع بناء جامع الجزائر الذي كلّف أكثر من 350 مليون دولار من أموال الشعب و النفط، ما يعادل عشرات المدارس و المستشفيات والمرافق العمومية الأخرى، في الوقت الذي لا يزال المواطن الجزائري يعاني من الفقر و البطالة، وأزمة السكن، والذي ينتظر من الحكومة أن تحفظ له كرامته، ولاتزال الميزانية العامة للدولة تعاني من العجز، ناهيك عن البنية التحتية و الهياكل القاعدية و التنمية المستدامة، التي تسابقت اليها الدول المتقدمة منها و النامية، خاصة في ظل

[1] المرجع نفسه ص 39.
[2] المرجع نفسه ، ص 41.

موجة العولمة التي رمت بثقلها من كل الجوانب، وقضايا الفساد التي أنهكت الأموال العامة للشعب[1]، حيث وصفت هذه الظاهرة من طرف الكاتب الجزائري حسن مالطي: قائلا " **الجزائر بلد مريض بمسيّريه**" والتي أصبحت عائقا كبيرا في وجه التنمية، والتي أصبحت قاطعا لحبل الثقة السياسية بين مؤسسات الدولة و المواطن، في ظل موجه عالمية للتحول الديمقراطي الذي يبنى على أسس ديمقراطية لعلّ الشفافية و التعزيز المساءلة و الثقة السياسية واحدة من هذه الأسس.

في ظل كل هذا، وأمام هذه التغيرات على الساحة الدولية، أصبحت الجزائر بين الاستمرار في نفق المرض الهولندي[2] لكن بطبعة جزائرية و الذي تعاني منه منذ اكتشافها لأول قطرة نفط عام 1956، وبين الأخذ بالنموذج النرويجي في ادارة الموارد النفطية.

ولهذا تحتاج الى استراتيجية مستدامة للشفاء من لعنة الريع النفطي، وتعيد النظر في بعض السياسات العامة التي تنتهجها خاصة تلك المتعلقة بالسياسة المالية للدولة التي تبنى عليها السياسات العامة الأخرى.

فتوجيه الاقتصاد الوطني بالتركيز على القطاعات المنتجة الخالقة للعمل والثروة أمر ضروري، مع العلم أن هذه الاستراتيجية التنموية المستدامة لابد أن تنبع من صميم الارادة السياسية لمؤسسات الدولة و الشعب معا، لأن العائق الأكبر بالاضافة الى الفساد هو الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي فشل في تحقيق التوازن الاجتماعي في الجزائر، وزاد الوضع تعقيدا، فسياسة التحصيل الضريبي وسياسة التقشف هذه لاعادة التوازن المالي للدولة ليس سوى حل مؤقت على المدى القصير، فالحل النهائي هو التخلص نهائيا من التبعية للريع النفطي، بتبني نموذج اقتصادي جديد.

[1] **Hocine malti, l'histoire sucrete du petrole algerien**, 9 bis. Rue abel- hovelacque 75013.paris، p.p 7-12.
[2] Ipid . p.p 12-13

المطلب الاول : نموذج النمو الاقتصادي الجديد:Le nouveau modèle de croissance

التعريف: هو برنامج حكومي بعيد المدى صادقت عليه الحكومة الذي صادقت عليه الحكومة في 26 جويلية 2016، في اطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا، يهدف بصفة أساسية الى تحقيق معدّل نمو يقدّر ب6.5% خارج قطاع المحروقات في الفترة الممتدة (2016-2030)، ووضع النموذج على أساس تقدير معدل سعر النفط ب 40 دولار للبرميل في 2017 و 45 دولار للبرميل في 2018 و 50 دولار للبرميل في 2019، و سعر صرف الدولار ب 106دج للدولار الواحد[1]، يقوم هذا النموذج على قاعدة ثلاثية هي، تطوير الصناعة، النهوض بالفلاحة، ترقية السياحة[2].

مراحل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: صمّم النموذج الاقتصادي الجديد على مقاربة المدى الطويل للتحقيق اقتصاد بديل عن الريع النفطي، يقوم على أساس 3 مراحل[3] هي:

1- المرحلة الأولى:(مرحلة الاقلاع 2016-2019): phase de decollage ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة، وستتميّز تدرجيا بنمو للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

2- المرحلة الثانية:(المرحلة الانتقالية 2020-2025): Phase de transition، الهدف منها تدارك الاقتصاد الوطني.

3- المرحلة الثالثة:(مرحلة الاستقرار2026- 2030): Phase de stabilisation، هي مرحلة التوافق، يكون الاقتصاد خلالها قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

المطلب الثاني : أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

على صعيد التّحول الهيكلي للاقتصاد يهدف النموذج الاقتصادي الجديد الى:

[1] وزارة المالية، النموذج الاقتصادي الجديد، في ، **http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2234**

[2] كنال ألجري، وردة عوفي ، **حوار الساعة، مرجع سابق**

[3] المكان نفسه.

- الرفع من مستوى الناتج الداخلي الخام للفرد، الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.3 مرّة، الى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 5.3% الى 10% في آفاق 2030، والذي يقضي برفع الضريبة على القيمة المضافة للقطاع الصناعي[1].

- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات[2].

- تحقيق هدف التّحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدّل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة النفطية سنويا من 6% الى 3% آفاق 2030 والتي ستبقى مقتصرة فقط على ما هو ضروري فعلا للتنمية[3].

- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع بإحداث حركية بين القطاعات الصناعية خارج المحروقات التي من المرتقب بلوغ حصتها 10% من الضريبة على القيمة المضافة الصناعية، مع تراجع حصة البناء و الاشغال العمومية[4].

- أما جانب الاستثمار فقد شمل الهداف التالية[5].

- تحرير الاستثمار الخاص عبر تغيرات محفّزة للنمو.
- تشجيع نقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة و المؤسسات.
- اعادة توجيه استثمار بتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي في آن واحد، من أجل هذا تمّ برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبّق بالتدرج ابتداءا من 2025، قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجّلة مباشرة في ميزانية الدولة.
- التقليل من الفارق بين الواردات و الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال بعدين أساسيين، يتعلّق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقة المتجدّدة تسمح

[1] ايكوالجيريا، تفاصيل النموذج الاقتصادي الجديد، في ، **http://www.eco-algeria.com/content**، **2017/04/10**
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه.
[4] وزارة المالية، المكان نفسه
[5] ايكو الجيريا، المكان نفسه.

بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير، ويتعلّق الأمر الثاني بتسريع وتيرة الصادرات الفلاحية و الصناعية و الخدماتية.

- رفع كامل العقبات التي تعيق تطور المؤسسات الناشئة Start-ups في جميع المجالات الصناعية و الخدماتية.

بالاضافة الى الاهداف المذكورة يهدف النموذج أيضا الى:

- مأسسة التغيير بمراجعة القانون الاساسي وتشكيلة لجنة Doing Business، أو القيام بالأعمال ليشمل الى جانب ممثلي الحكومة، ممثلين عن القطاع الخاص والباحثين و المستشارين، ومواصلة الجهود لتبسيط أعباء المؤسسات بعصرنة التعاملات لتقليص التكلفة.
- انشاء بنك البريد لتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص و العمومي.
- تدعيم مهام وصلاحيات الصندوق الوطني للاستثمار FNI، والصندوق الوطني للتجهيزات من أجل التنمية CNED.
- إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال.
- بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي، مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية.
- ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية، من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة.
- إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.

ولنجاح النموذج تقترح الحكومة الاصلاحات التالية:

الاصلاح الجبائي[1]: يتمثّل في:

- اصلاح طريقة سير صندوق ضبط الايرادات لضبط استخدامه.

[1] ايكو الجيريا، المكان نفسه

•مراجعة طريقة تحديد سعر النفط.

•تغطية تدريجية على المدى المتوسط للنفقات الجارية بايرادات الجباية العادية.

الاصلاح المؤسساتي[1]: يتلخّص في مايلي:

•رسم سياسة موازنة ترتكز على الفعالية و المردودية و الآداء في اطار الحوكمة الاقتصادية الجديدة، بادخال أساليب و طرق التقييم التي تستند على معايير التكلفة و الفائدة في قلب الميزانية للحد من الاعفاءات الجبائية و الآليات المتعلقة بالتحفيزات التي تثقل كاهل ميزانية الدولة.

•اعادة توجيه نفقات الميزانية لفائدة النمو الاقتصادي بمخططات استثمار متعددة السنوات تعطي الاولوية للتجهيزات الكفيلة بتحفيز الانتاجية في القطاعات ذات الاولوية.

- اصلاح النظام الجبائي لتصحيح بعض النقائص

•اعتماد رقم تعريفي مشترك للمؤسسات.

•الانتقال الى التعاملات الالكترونية بين الدولة و الافراد و المؤسسات الخاضعة للضريبة و التي تخص المتعاملين الاقتصاديين في قطاعات التوزيع و الخدمات و الصناعة بالخصوص.

•تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة TVA من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لاسيما المواد الكمالية المستوردة و مراجعة الاعفاءات الجبائية.

•تعزيز الجباية المحلية التي تبقى مردوديتها أقل من المستوى المأمول من خلال تطوير الضريبة العقارية، والتي حدّدت نسبها في قانون المالية لسنة 2017.

•دعم آليات للمتابعة و التقييم لسياسة الميزانية.

- عقلنة وترشيد النفقات.

[1] المكان نفسه.

•تعتبر الحكومة أنه في كل القطاعات المتخصصة للخدمة العمومية من كهرباء و غاز و ماء و نقل بالسكك الحديدية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ،تبقى التسعيرات أو الاسعار المعتمدة في مستوى متدني و منخفض مقارنة بتكلفة العمليات لذا لابد من مراجعة باتجاه التخفيض لمخططات الاستثمار للمتعاملين لتكييفها وفقا للحاجيات الفعلية او ايجاد البدائل للتمويل خارج دائرة الميزانية و صيانة الاستثمارات .

•رفع اسعار هذه الخدمات لتغطية تدريجية لتكاليف توفير خدمتها، حسب برنامج اعادة توازن تعريفية على عدة سنوات لضمان فعالية و عقلانية اقتصادية و تحسين الاستثمارات.

المطلب الثالث: نقد النموذج النمو الاقتصادي الجديد وامكانيات تطبيقه:

أولا من جانب المعطيات، نموذج اقتصادي جديد للنمو في دولة تعاني ميزانيتها من عجز قدّر للسنة الأخيرة ب 691.48 مليار دج (حسب الجدول رقم 21)، أي أنّ المعطيات المالية للدولة الجزائرية حاليا غير قادرة على استعاب نموذج اقتصادي بهذا الحجم، حيث الاصلاحات التي نصّ عليها في النموذج تستدعي قاعدة مالية مرنة لتنفيذه في الوقت الحالي، وهو ما لا تملكه الميزانية العامة للدولة، بل بالعكس جاءت الحكومة بهذا النموذج لتعزيز ميزانيتها العامة والتخفيض من عجز الموازنة.

من جانب آخر حسب المعطيات التي جاء بها النموذج، يظهر أنه نموذج ضريبي أكثر مما هو نموذج للنمو، فهو يتضمن الرفع التدريجي من الضريبة على القيمة المضافة الى غاية 2030، بالاضافة الى الرفع من الاسعار الخدماتية للكهرباء و الغاز و المياه الصاحة للشرب، والنقل والخدمات الأخرى، التي دعى النموذج الى رفع أسعارها لتغطية تكلفة خدماتها.

كما يتضمن النموذج بند ينص على اصلاح طريقة سير صندوق ضبط الايرادات لضبط استخدامه، هناك تناقض بين ما يحمله النموذج الاقتصادي الجديد للنمو و ما تضمنه قانون المالية 2017، التي تنص على الغاء الحد الأدنى لصندوق ضبط الايرادات لسد عجز الميزانية لسنة 2017، ذلك لأن الاحتياطي الذي يحتويه يكاد ينفذ الى ما دون 740 مليار دج،

بالمقارنة مع النموذج النرويجي لادارة الموارد النفطية الذي يقوم على عزل الإنفاق الحكومي عن إيرادات الصندوق السيادي تماماً.

تعتبر الحكومة النموذج الاقتصادي الجديد للنمو حلاّ لتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي مبني على عائدات المحروقات، إلى اقتصاد متنوع المصادر، من خلال اتخاذ إجراءات جديدة، أهمها إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على صادرات الطاقة، بالإضافة إلى إعادة بعث قطاعات الصناعة، الفلاحة والسياحة، مع استغلال الطاقات المتجددة، وكذا البحث عن التمويلات المالية للمشاريع، في حين يعتبره المواطن الجزائري كضريبة يدفع ثمنها هو، لما يتضمنه من ثقل ضريبي كبير، وهذا ما عبّر عنه في سلسلة من الاحتجاجات بعد صدور قانون المالية لسنة 2017.

ينتظر العديد من الخبراء والمتتبعين للوضع الاقتصادي تحقيق أولى النتائج بعد شروع الحكومة في تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد على أرض الواقع، لاسيما أن هذا النموذج قد كثر عنه الحديث، بما أنه يعد منفذ الحكومة للخروج من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد منذ تراجع عائدات الخزينة العمومية من العملة الصعبة، في حين لم توضح الدولة كيفية تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع، حيث اكتفت وزارة المالية بنشر النموذج عبر موقعها الإلكتروني.

وأكّد الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول في تصريحه لجريدة المحور اليومي[1]، على ضرورة وجود جبهة وطنية وإرادة سياسية حقيقية من أجل تفعيل النموذج الاقتصادي الجديد وتجسيده وتحقيق أهدافه.

بالاضافة الى كل ما ذكر الا أن الايرادة السياسية اللازمة لتجسيد هذا النموذج غير موجودة في كلا الطرفين، من جانب النظام الذي تأسّس على قاعدة الاعتماد على الريع النفطي في رسم السياسة العامة، و انتشار الفساد في مؤسسات الدولة حيث صنّفت الجزائر في المرتبة

[1] لطفي العقون ، الغموض الذي يكتنف نموذج النمو الاقتصادي الجديد، المحور اليومي ، 2017/04/26، في،
http://www.almihwaralyawmi.com

100 حسب مدركات الفساد لسنة 2014[1]، خاصة قضية سوناطراك 1 و 2 التي لها علاقة مباشرة بالفساد في القطاع النفطي الجزائري، بالاضافة الى مظاهر ريعية أخرى لا تحصى.

الثقافة الريعية المنتشرة عند كلا الطرفين النظام و المجتمع، ما يقف عائقا في وجه تحقيق هذا النموذج الاقتصادي الجديد، كونه يحمل ثقل ضريبي على كاهل المواطن.

عدم اشراك الفواعل الاجتماعية و القطاع الخاص و المجتمع المدني في اعداد هذا النموذج ، على الرجل السياسي استشارة الرجل الاقتصادي بدلا من التشاور بين السياسيين.

المطلب الرابع: امكانيات تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد والتّحرر من الاقتصاد الريعي.

أما فيما يخص امكانيات تجسيد هذا النموذج على أرض الواقع، فق بادر عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى تقديم مقترحات في ما يخص تحويل هذه النقمة إلى نعمة، وعلى رأسهم الخبير الاقتصادي بشير مصطفى[2] الذي أشار إلى إمكان تحقيق ذلك من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى، في المديين القريب والمتوسط .

على المدى القريب: وضع قائمة رمادية للاستيراد عن طريق الحواجز غير الجمركية، واستحداث وزارة منتدبة للجباية، كما يتم الشروع في تبسيط إجراءات إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة لامتصاص السيولة.

-على المدى المتوسط: تفعيل رؤية الجزائر 2030 [3]،ونموذج النمو الاقتصادي الجديد 2019، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وتحويل المخاطر إلى فرص في المستقبل وفق معايير الإقلاع من خلال تفعيل القطاعات الراكدة التي هي دون سقف النمو، مثل الفلاحة والصناعة، تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمحروقات، والمناجم وما تتطلبه من استخراج تحويل وصناعات بيتروكيماوية، تفعيل قطاع الخدمات كالبنوك والسياحة، والاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

[1] جمال بوثلجة، المرجع نفسه، ص 46.

[2] المرجع نفسه ، ص 47.

[3] المرجع نفسه ، ص 48.

– إن فرص تنويع الاقتصاد متاحة، فالاقتصاد الأخضر [1]يعد محوراً أساسيا يمكن الاعتماد عليه في التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في قطاعاته، واستغلال السواحل الممتدة على مسافة 1200 كم، ويمكن تخصيصه للسياحة والصيد والنقل، وصحراء تمثل 80 % من المساحة الإجمالية وتعد أكبر خزان للطاقة في العالم بحسب مركز الفضاء[2] الألماني؛ إذ يمكن إنتاج كهرباء من الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية تغطي 50 مرة احتياطيات القارة الأوروبية من الطاقة التي تستغل سنويا، بالاضافة الى الاستثمار في الموارد البشرية التي يمثل الشباب فيها ما يعادل 57.4% من اجمالي عدد السكان لسنة 2014.

الاستفادة من توجيهات المؤسسات الدولية[3]: هذا لا يعنى تطبيق الإملاءات والخضوع لما يطلبه الآخرون، لأن الحل يكون في الأصل من الداخل، لكن هذا لا يمنع الإفادة وتكييف التوجيهات التي تأتي ضمن التشاور المبني على مصلحة البلد. وفي هذا الإطار جاءت اقتراحات صندوق النقد الدولي، الذي شدد مبعوثه إلى الجزائر دوفان، بعد هذه الأزمة، على ضرورة التحرك نحو مواجهة انخفاض أسعار النفط، والتكيف مع الصدمة من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات بالتدرج على المستويين القريب والمتوسط؛ فعلى المستوى القريب القيام بإجراءات الضبط المالي مثل تعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية، ما خفض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل ولا سي الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والاهتمام أكثر بنظام الدعم في حماية الفقراء، والحد من الاستثمار العام والاهتمام بمدى كفاءته، وكذا تقويم الميزانية، أما على المدى المتوسط، فالقيام بإصلاحات هيكلية تجعل الاقتصاد أكثر تنوع.

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه.،
[3] صندوق النقد الدولي ، **الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد واعادة تشكيله في سياق انخفاض الايرادات النفطية**، صندوق النقد الدولي ، 19 ماي 2016، ص ص 1،3.

توصيات صندوق النقد الدولي للدول النامية الريعية.

تتفاوت أولويات السياسات في الأجل القريب بين البلدان الريعية حسب درجة الاعتماد على النفط، لذا يتعين عليها الاستمرار في عملية التصحيح وتسريعها في بعض الحالات[1]، وتحديدا يتعين تحقيق توازن أفضل بين تصحيح السياسة المالية والجهود المبذولة نحو زيادة مساهمة القطاعات الأخرى بخلاف قطاع السلع الأولية في إيرادات المالية العامة.

الاّ أن هذا غير كافي حيث لا تزال الدول الريعية معتمدة على عوامل غير مستقرة[2]، مثل السحب من الاحتياطيات والتمويل من البنك المركزي، ويتعين بدلا من ذلك وضع عملية التصحيح على مسار مستدام، وترشيد الإنفاق بأقصى درجة ممكنة من خلال الحفاظ على مستوى النفقات الاستثمارية ذات الأولوية والإنفاق الاجتماعي واحتواء النفقات الجارية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية بغرض تحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية[3].

توصيات عامة:

لتطبيق السياسات الاصلاحية، يجب الاخذ بعين الاعتبار الثقافة الريعية لدى المواطن في هذه الدول، ففي المجتمع الريعي لا يمكن اكتشاف الخلل والمرض، وكما يقول المثل الشعبي "الدراهم مراهم تداوي كل الجروح" ولكن عندما تنتهي أو تقل سوف تنفجر الدمامل بصديدها وقيحها وعفنها وتنزف لتقضي على الأخضر واليابس، لذا يجب مراعاة الكثير من المعايير، قبل البدء في الاصلاحات الهيكلية يجب على الدولة الريعية:

[1] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، **دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، ضعف الطلب، الاعراض و العلاج**، أكتوبر 2016، ص 35.

[2] المكان نفسه

[3] المكان نفسه.

– استعادة الثقة المفقودة بين السلطة و المجتمع، لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الحقوق و الواجبات المتبادلة بين الطرفين للحد من ظاهرة .

– نشر الثقافة الضريبية لدى المواطن والتخلي عن الثقافة الريعية المنتشرة في أوساط المجتمعات الريعية.

– توجيه المدخرات وضخها في الاستثمار في المشروعات التحويلية وبناء قاعدة صناعية بدلا من الاعتماد شبه الكامل علي الاستثمار العقاري والخدماتي.

– الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاعدة الصناعات الكبري ونقطة انطلاق لمرحلة التصنيع باعتبارها القادرة علي تطوير وتحديث عمليات الانتاج و خلق اطارات ادارية وفنية.

– تهيئة البيئة الاستثمارية داخليا لجلب الاستثمارات المباشرة والتخفيف من الاجراءات البيروقراطية التي تعرقل هذا القطاع.

– محاربة الفساد بشكل جدي لا شكلي بتعزيز الرقابة والمساءلة الشعبية للسلطة وترسيخ الديموقراطية كمدخل لكل اصلاح وتشجيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

– تنشيط حركة التجارة الخارجية وتفعيل اتفاقيات التكامل العربية كاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للدول الريعية العربية.

– تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفقا لاحتياجات الاسواق الخارجية فالمؤسسات الاقتصادية في الدول الريعية لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم كفكرة العولمة، بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية بناء هذا التغيير.

فأسعار النفط غير معروف مستقبلها، لذا فعلى الدول الريعية، مراجعة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، والاستعمال الأمثل لتلك الفوائض في دعم عملية الانتقال من اقتصاد

ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد منتج، فقد كشفت الأزمة الحالية مدى خطورة السياسات السابقة، ولعل انخفاض أسعار النفط من جديد يعطي فرصة قد تكون الاخيرة لهذه الدول لإعادة النظر في سياساتها المالية، ككبح نمو النفقات والاعتماد شبه مطلق على أسعار النفط.

خلاصة الفصل الثالث:

ما يميّز الريع النفطي في الجزائر أنه المحرّك الرئيسي للاقتصاد الجزائري و السياسة العامة للدولة بصفة عامة ضمن الخلفية التاريخية للريع النفطي و السياسة المالية منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، وأي خلل في أسعار هذا المورد الا وانعكس على السياسة المالية للدولة كالطفرة النفطية لسنة 1986، و التي دفعت بالجزائر الى الاستدانة من المؤسسات النقدية الدولية وفقا لشروط صارمة مضرّة بالعملة الوطنية و النظام الاقتصادي ككل ضمن الاصلاح الهيكيلي لسنة 1994، وبعد نهاية العشرية السوداء انتعش الاقتصاد الوطني تناسبا مع ارتفاع أسعار الريع النفطي ما جعل الدولة تستغني عن رفع نسبة الضرائب واللجوء الى ضخ الأموال في المخططات التنموية كمخطط الانعاش الاقتصادي على ثلاث مراحل بداية من سنة 2000 الى سنة 2014.

على الرغم من الايرادات المالية الضخمة المتوفرة في الاحتياطي النقدي بالعملة الصعبة في صندوق ضبط الايرادات في فترة البحبوحة المالية، الاّ أنها مازالت تعاني من ضعف التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي، ما قد يؤثر سلبا على النظام السياسي، وهذا ما تعكسه الازمة المالية الحالية التي بدأت بوادرها في شهر جوان 2014، بسبب انهيار أسعار الريع النفطي بأكثر من نسبة 50%، ما وضع النظام الاقتصادي و النظام السياسي ككل و الوضعية المالية للدولة على وجه الخصوص في وضعية حرجة تعاني من العجز وتآكل احتياطي صندوق ضبط الايرادات في ظرف أقل من سنتين.

هذه الوضعية دفعت بالجزائر الى اتخاذ تدابير تقشّفية، وسياسة مالية انكماشية، تضمنت توسيع الوعاء الضريبي كالزيادة في سعر الكهرباء والغاز و المشتقات النفطية، و دراج ضرائب عقارية و أوعية ضريبية أخرى، بالاضافة الى سياسة ترشيد الانفاق العام، ضمن ما احتواه كل

من قانون المالية لسنة 2016، وقانون المالية لسنة 2017، وتجميد التوظيف في القطاع العمومي، والغاء التقاعد المسبق دون شرط السن، بالاضافة الى مراجعة وضبط قوائم الطبقة الاجتماعية المستفيدة من الدعم.

وفي ظل هذه السلبيات التي تشكّل تحدّيات كبيرة بالنسبة لاستمرارية الدولة الريعية الجزائرية، وما يشهده العالم المعصر من تغيرات وتحولات كبيرة أفرزتها العولمة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على انتهاج نموذج اقتصادي جديد للنمو بعيد المدى على من 2016 الى 2030، قائم على ثلاثية هي تطوير الصناعة، النهوض بالفلاحة، وترقية السياحة.

هذا النموذج يتم تجسيده وفقا لثلاث مراحل هي مرحلة الاقلاع، مرحلة الاستمرارية، ومرحلة الاستقرار، الاّ أنه يواجه صعوبات في تحقيقه، وتبقى احتمالات تجسيده على أرض الواقع رهن الوضعية المالية وأسعار الريع النفطي للفترة الممتدة من سنة 2016 الى سنة 2030.

الخاتمة

تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة للسياسة العامة حيث تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولم تظهر السياسة المالية دفعة واحدة بل جاءت نتيجة لتراكم تاريخي، فأصبحت تستخدم أدوات السياسة الضريبية و سياسة الانفاق العام و أصبح ينظر إليها كوحدة متكاملة من سلع و خدمات و تشريعات ومؤسسات وادارة ضريبية تتلاءم ومتطلبات الانفاق الحكومي لتفادي أي أي تأثير سلبي، لهذا تعتبر السياسة الضريبية و سياسة الانفاق العام وجهان لعملة واحدة.

فأصبحت السياسة المالية معيار تقاس بها رفاهية الشعوب و المجتمعات فظهر ما يسمى بالدولة الريعية التي تعتمد في ايراداتها على الريع كمحرّك رئيس لاقتصادها المسمى بالاقتصاد الريعي.

الا أن هذه الاخيرة لا تقوم الا بوجود موارد ومصادر تمكنها من تحقيق أهدافها المنشودة كتحقيق التوازن الاقتصادي، اعادة توزيع الموارد، التشغيل، توفير فرص الاستثمار، تحقيق التنمية، هذه الموارد تختلف من دولة الى أخرى، وذات تأثير مباشر على السياسة المالية مثل الريع بشتى أنواعه، والذي جاء أيضا نتيجة لتراكم تاريخي، اذ تعددت الافكار و المدارس التي تناولت هذا المفهوم من المدرسة الفيزيوقراطية الى المدرسة الكلاسيكية الى الفكر الاسلامي، وتعددت أشكاله بتعدد البيئة التي يتواجد بها كالريع النفطي، الريع الوظيفي، الريع الاحتكاري...الخ.

انّ الدول الريعية النفطية على دراية مسبقة بتأثيرات انخفاض أسعار النفط، لتعرضها سابقا لأزمات مثيلاتها أدت في غالب الاحيان الى تهديد الاستقرار السياسي لهذه الانظمة، الا أنها لم تستخلص العبرة من ماضيها في تعاملها مع الإيرادات النفطية المستقبلية من أجل التخلص من نقمته ليكون دافعا للتنمية لا عائقاً لها، اذ تلجأ في فترة البحبوحة المالية الى

التخلي عن التحصيل الضريبي، فالإيرادات النفطية تجاوزت ركح 50% من الايرادات العامة لهذه الدول، ولم يصاحب هذه الوفرة المالية خطط مدروسة تضع بعين الاعتبار التجارب السابقة، حيث زادت النفقات العامة بشكل مطرد فلوحظت ظاهرة تضخم الانفاق الجاري على حساب الانفاق الرأسمالي، كما لو أن فترات رواج أسعار النفط دائمة، فيما اكتفت بعض الدول النفطية الاخرى بإنشاء صناديق سيادية تدير الفوائض المالية وتنحصر مهمتها الأساسية في تمويل العجز أثناء حصوله، بدلاً من محاولة إصلاح الخلل الاقتصادي، وهذا ما شاهدناه من تسارع بعض هذه الدول للسحب من احتياطيها لتمويل العجز في موازنتها منذ بداية الأزمة الراهنة، لذلك فهذه الدول مجبرة على تبنّي خطة للتنمية المستدامة تضمن الحياة الكريمة للأجيال القادمة، والا وقعت في المزيد المشاكل الاجتماعية و الآفات و غياب عدالة توزيع الموارد ، و البطالة و الفقر ...الخ.

والجزائر نسخة من هذه الدول الريعية النفطية التي يقوم اقتصادها على الريع النفطي، كلمحرّك رئيسي للاقتصاد الجزائري و السياسة العامة للدولة بصفة عامة ضمن الخلفية التاريخية للريع النفطي و السياسة المالية منذ الاستقلال الى يومنا هذا، فأي خلل في أسعار هذا المورد الا وانعكس على السياسة المالية للدولة كالطفرة النفطية لسنة 1986، وبعد نهاية العشرية السوداء انتعش الاقتصاد الوطني تناسبا مع ارتفاع أسعار الريع النفطي ما جعل الدولة تستغني عن رفع نسبة الضرائب واللجوء الى ضخ الأموال في المخططات التنموية كمخطط الانعاش الاقتصادي على ثلاث مراحل بداية من سنة 2000 الى سنة 2014.

رغم الوفرة المالية المتوفرة في الاحتياطي النقدي بالعملة الصعبة في صندوق ضبط الايرادات في فترة ارتفاع أسعار النفط، الاّ أنها مازالت تعاني من ضعف التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي، و الاجتماعي، ما قد يؤثر سلبا على النظام السياسي، وهذا ما

تعكسه الازمة المالية الحالية التي بدأت بوادرها في شهر جوان 2014، بسبب انهيار أسعار الريع النفطي بأكثر من نسبة 50%، ما وضع النظام الاقتصادي و النظام السياسي ككل و الوضعية المالية للدولة على وجه الخصوص في وضعية حرجة تعاني من العجز وتآكل احتياطي صندوق ضبط الايرادات في ظرف أقل من سنتين.

هذه الوضعية دفعت بالجزائر تبني سياسة مالية انكماشية قائمة على التقشف، توسيع الوعاء الضريبي كالزيادة في سعر الكهرباء و الغاز و المشتقات النفطية، و ادراج ضرائب عقارية و أوعية ضريبية أخرى، بالاضافة الى سياسة ترشيد الانفاق العام، كالتخلي عن بعض المشارع مثل السكك الحديدية و المشورع الترامواي و الطريق السيار شرق غرب، ضمن ما احتواه كل من قانون المالية لسنة 2016، وقانون المالية لسنة 2017 بتسقيف النفقات العمومية عند حدّ معيّن، وتجميد التوظيف في القطاع العمومي، والغاء التقاعد المسبق دون شرط السن، بالاضافة الى مراجعة وضبط قوائم الطبقة الاجتماعية المستفيدة من دعم الدولة.

وفي ظل هذه السلبيات التي تشكّل تحدّيات كبيرة للدولة الجزائرية في ظل ما يشهده العالم المعاصر من تغيرات وتحولات كبيرة أفرزتها العولمة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على انتهاج نموذج اقتصادي جديد للنمو بعيد المدى على من 2016 الى 2030، قائم على ثلاثية هي تطوير الصناعة، النهوض بالفلاحة، وترقية السياحة.

هذا النموذج يتم تجسيده وفقا لثلاث مراحل هي مرحلة الاقلاع، مرحلة الاستمرارية، ومرحلة الاستقرار، الاّ أنه يواجه صعوبات في تحقيقه، وتبقى احتمالات تجسيده على أرض الواقع رهن الوضعية المالية وأسعار الريع النفطي للفترة الممتدة من سنة 2016 الى سنة 2030.

الملاحق

الملحق رقم 1

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة المالية
ديرية العامة للضرائب
مديرية التشريع
والتنظيم الجبائيين

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction de la Législation
et de la Réglementation Fiscales

N°: 46 MF/DGI/DLRF/SD1/2017.

Alger, le 22 JAN 2017

منشور- تعليـــمة
إلـى
السيـــد مديـــر كبريـــات المؤسســـات
السيـــدات والســـادة المـــدراء الجهويـــون للضـــرائب
لتبليـــغ السيـــدات والســـادة

- **المـــدراء الولائيـــون للضـــرائب**
- **رؤســـاء مراكـــز الضـــرائب**

الموضوع : كيفيّات تنفيذ المعدلات الجديدة للرسم على القيمة المضافة.

المراجع: - المواد 26 و 27 من قانون المالية لسنة 2017.
- المواد 14، 21 و 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

يهدف هذا المنشور – التعليمة إلى توضيح تاريخ دخول حيز التنفيذ للمعدلات الجديدة للرسم على القيمة المضافة و هذا بتطبيق أحكام المواد 26 و 27 من قانون المالية لسنة 2017 الذي عدل بالترتيب، المواد 21 و23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

بموجب هذه الأحكام، يحصل الرسم على القيمة المضافة كما يلي:
- بالمعدل العادي المقدر بـ 19% عوض 17%.
- بالمعدل المنخفض المقدر بـ 9% عوض 7%.

- تطبق المعدلات الجديدة على العمليات التي يبدأ حدثها المنشئ بالنسبة للرسم على القيمة المضافة إبتداءا من 1 جانفي 2017.

بهذا الشأن، يحدد ما يلي:

1- بالنسبة لعمليات البيع :

وفقا لأحكام المادة 14 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يتكون الحدث المنشئ بالنسبة لعمليات البيع من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

و بالتالي، تطبق المعدلات الجديدة المقدرة بـ 19% و 9% ،على حسب الحالة، على عمليات البيع التي يبدأ تسليمها القانوني أو المادي إبتداءا من 1 جانفي2017 .

لكن، عندما يتم تسليم السلع المادية بحيث تكون الفوترة قبل الفاتح جانفي 2017، تطبق المعدلات القديمة (17% أو 7% حسب الحالة).

2- بالنسبة للخدمات:

يتكون الحدث المنشئ بالنسبة للخدمات، من قبض الأموال الجزئي أو الكلّي و هذا وفقا لأحكام المادة 14 المذكورة أعلاه.
لهذا فإن المعدلات الجديدة المقدرة بـ 19% أو 9% تطبق على الخدمات التي يكون فيها قبض الأموال إبتداءا من الفاتح جانفي 2017.

إذن ترتبط المبالغ المقبوضة المعنية بالمعدلات الجديدة إبتداءا من الفاتح جانفي 2017 بـ :

- الخدمات التي عرفت بداية تنفيذ قبل الفاتح جانفي 2017 و التي تم من خلالها تحرير فواتير، في حين أن قبض الأموال **لا يكون إلا بعد ذلك التاريخ**.
- الخدمات التي من خلالها تم تحرير فواتير قبل الفاتح جانفي 2017 بحيث يتم تحقيقها أو تنفيذها يكون بعد هذا التاريخ.

كذلك، بالنسبة للتسبيقات المدفوعة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016 التي يتم إعادة دفع الرصيد الخاص بها عند الانتهاء من الخدمة، بمعنى آخر، ما بعد الفاتح جانفي 2017، نطبق بالنسبة للتسبيقات، معدل 17% أو 7% حسب الحالة، و نطبق المعدلات 19% و9% بالنسبة للرصيد. أيضا فإن الفاتورة الملخصة للخدمة يجب أن تبين معدلات الرسم على القيمة المضافة لكل من التسبيقات و الأرصدة ،كل على حدا.

لكن، وتبعا لمبدأ الديون المكتسبة المكرسة خاصة من خلال أحكام المادة 177 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، فإن المعدلات 17% و7% تبقى مطبقة على المبالغ المقبوضة **خلال الفصل الأول من سنة 2017**، بالنسبة للخدمات المنفذة ،المحققة و المفوترة قبل الفاتح جانفي 2017 و التي تكون العقود فيها منتهية (الخدمة منجزة).

و بالتالي، فإن قبض الأموال (الكلي أو الجزئي) الذي يجرى بعد الفصل الأول من السنة الجارية (بالتحديد، 31 مارس 2017) فسوف تطبق عليه المعدلات الجديدة للرسم على القيمة المضافة.

حالة خاصة:

أ- حالة الخدمات الخاصة بالغاز و الكهرباء و بيع الماء الصالح للشرب :
بالنسبة للاستهلاكات التي تتم خلال الفصل الأخير من سنة 2016، بحيث تحرر فواتيرها بعد الفاتح من جانفي 2017، فإنها معنية بالمعدلات القديمة للرسم على القيمة المضافة، و المقدرة بـ17 % و7% حسب الحالة، تحت الشروط المنصوص عليها في أحكام المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

ب- حالة التصفية الآلية للرسم على القيمة المضافة:

بالنسبة للخدمات التي تؤدى من طرف مكلف بالضريبة مقيم خارج الجزائر و يكون الرسم مصفى آليا و يدفع من طرف المقتني أو المستفيد من تأدية الخدمات (المادة 83 من قانون الرسوم على رقم الأعمال) ،فعليه، يجب تطبيق نفس المبدأ المذكور أعلاه.

أيضا، عندما يتعذر تصفية الرسم على القيمة المضافة آليا عند تاريخ 31 ديسمبر 2016، بالنسبة لعقود الخدمات المنفذة سابقا و هذا، بسبب التأخير عند إصدار شهادات التحويل من طرف المصالح الجبائية المختصة إقليميا، فإنه ينبغي تطبيق معدل الرسم على القيمة المضافة الساري المفعول في ذلك التاريخ.

3- بالنسبة الأشغال العقارية:

وفقا للتشريع الجبائي الساري المفعول فإن الحدث المنشئ بالنسبة للأشغال العقارية، أيضا، يتكون من القبض الكامل أو الجزئي للثمن.

كذلك، تطبق المعدلات الجديدة المقدرة بـ 19% و9 % على:

- العقود المبرمة إبتداء من 1 جانفي 2017.
- قبض الأموال المتعلق بالأشغال التي شرع في تنفيذها قبل هذا التاريخ حتى لو نتج عنها تحرير فواتير. في هذه الحالة، ينبغي إجراء تعديلات أوأحكام إضافية على العقود الرئيسية للتكفل بالمعدلات الجديدة للرسم على القيمة المضافة.

لكن بالنسبة لقبض الأموال الذي يجرى ابتداء من الفاتح جانفي 2017، المتعلقة بالأشغال المحققة، المستلمة و المفوترة قبل هذا التاريخ و التي تكون العقود الخاصة بها منتهية، تبقى خاضعة لمعدل 17% أو 7%.

4- حالة خاصة للأسواق العمومية للأشغال أوالخدمات التي عرفت بداية تنفيذ قبل تاريخ 1 جانفي 2017 :

- فيما يخص العقود المبرمة إلى غاية تاريخ 31 ديسمبر 2016 والتي عرفت بداية تنفيذ الأشغال قبل هذا التاريخ، تستمر في الخضوع للرسم على القيمة المضافة وفق المعدل المطبق عند تاريخ إبرامها سواء 7 % أو17 % حسب الحالة، حتى نهاية الأشغال أو الخدمات.

غير أنه يبقى من البديهي أن العقود المبرمة قبل تاريخ 1 جانفي 2017 و التي لم تعرف بداية تنفيذ قبل هذا التنفيذ ، تطبق عليها المعدلات الجديدة للرسم على القيمة المضافة و المتمثلة في 19% و 9 %.

فيما يخص الأحكام الإضافية بالنسبة للعقود المبرمة إبتداء من 1 جانفي 2017 ،التي تحمل أثر مالي ،فإنه يؤدي إلى تطبيق المعدلات الجديدة للرسم على القيمة المضافة أي 9 % أو 19% حسب الحالة.

يرجى منكم ضمان نشر و توزيع هذا المنشور، و الحرص على تطبيقه و موافاتي بالصعوبات التي قد تواجهكم.

مدير التشريع والتنظيم الجبائيين

الملحق رقم 2

بلاغ يتعلق بالأحكام الجبائية الجديدة المدرجة بموجب قانون المالية لسنة 2017
في مجال استرداد الرسم على القيمة المضافة

يُنهى إلى علم المدينين بالضريبة أنه وفي إطار تدابير تبسيط الإجراءات الجبائية، نص قانون المالية لسنة 2017 على إنشاء إجراء جديد لاسترداد قروض الرسم على القيمة المضافة.

ورد في قانون المالية لسنة 2017 إعادة تصنيف طلب استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة باعتباره، في مرحلة أولى، كعقد تسيير وليس كعقد نزاعي. أما بخصوص المرحلة النزاعية، فتكون عندما يتم الفصل في طلب الاسترداد فيما يخص حالات الاسترداد الجزئي أو الرفض.

كما تفوض الصلاحية **لمصالح التسيير** المكلفة بالملف الجبائي للمكلف بالضريبة من أجل دراسة جميع طلبات الاسترداد ومعالجتها والفصل فيها مباشرة.

يتمثل اجراء استرداد الرسم على القيمة المضافة الجديد فيما يلي :

I. حالات تسديد الرسم على القيمة المضافة :

يُمنح حق تسديد الرسم على القيمة المضافة للمدينين بالضريبة الذيم يحققون العمليات التالية :

1. **العمليات المعفاة القابلة للخصم :**

- عمليات التصدير؛
- عمليات تسويق البضائع والسلع والخدمات المعفاة صراحة من الرسم على القيمة المضافة (المدينون جزئيا الذين يحققون في آن واحد عمليات خاضعة للضريبة وعمليات معفاة – عمليات بيع المنتجات والخدمات المعفاة المنظمة أسعارها أو هوامشها).
- عمليات تسليم بضائع وسلع وخدمات إلى قطاع معفى أو مستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم.

2. **العمليات التي تنتج عن الفارق في نسبة الرسم على القيمة المضافة (9 % و19 %).**
3. **التوقف عن النشاط.**

II. أجل إيداع طلب استرداد الرسم على القيمة المضافة

1. الأجل العام : طلب فصلي

الفصل المدني الذي تم بعنوانه تشكيل القرض	الشهر	تاريخ تقديم الطلب (أقصى أجل)
الفصل 1	جانفي – فيفري – مارس	20 أفريل
الفصل 2	أفريل – ماي – جوان	20 جويلية
الفصل 3	جويلية – أوت – سبتمبر	20 أكتوبر
الفصل 4	أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر	20 جانفي من السنة الموالية (ن + 1)

2. الأجل المطبق على المدينين جزئيا : طلب سنوي

فيما يخص المدينون جزئيا، بمعنى الذين يحققون في آن واحد عمليات خاضعة للضريبة وأخرى معفاة او خارج المجال الخاضع للرسم على القيمة المضافة ، فإنه يتعين تقديم طلب الاسترداد خلال أجل أقصاه 20 أفريل من السنة الموالية (ن + 1).

3. التوقف عن النشاط :

يتعين تقديم طلب استرداد الرسم على القيمة المضافة خلال أجل عشرة (10) أيام التي تلي تاريخ توقف النشاط.

III. تشكيل ملف استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة

يتشكل ملف استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة من طلب الاسترداد مدعوما بالوثائق التالية :

- نسخ من تصريحات رقم الأعمال للفصل المدني المعني ؛
- كشوفات شهرية لفواتير الشراء وكشوفات شهرية لفواتير المبيعات ؛
- كشوفات بنكية تثبت دفع، عن طريق صك، عمليات شراء في الفصل المعني تفوق 100.000 دج ؛
- كشوفات تصريحات التصدير ؛
- كشف فصلي يبين المراجع ومبلغ شهادات الاعفاء المسلمة من طرف الزبائن أو شهادات الاعفاء.

IV. مكان إيداع طلب الاسترداد

يودع طلب استرداد الرسم على القيمة المضافة لدى مديرية الضرائب التي يتبع لها المدين، أو مديرية كبريات المؤسسات أو مركز الضرائب.

V. تسليم مطبوعة طلب الاسترداد عن طريق الأنترنيت

نصت المادة 67 من قانون المالية لسنة 2017 على أنه يمكن أن تسلم الإدارة الجبائية مطبوعة طلب الاسترداد في نسخة إلكترونية. كما أن المطبوعات المتعلقة بطلبات استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة متوفرة ويمكن تحميلها عبر الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب عبر الرابط التالي : www.mfdgi.gov.dz

VI. تاريخ سريان الإجراء

تطبق هذه الأحكام الجديدة على طلبات الاسترداد المقدمة ابتداء من تاريخ الفاتح جانفي 2017.

الملحق رقم 3

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المـــالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين

بلاغ للجمهور حول أهم الإجراءات الجبائية لقانون المالية لسنة 2017

تنهي المديرية العامة للضرائب إلى علم الجمهور أهم الاجراءات ذات الطابع الجبائي المتضمنة في قانون المالية لسنة 2017

اجراءات تتعلق بالرسم على القيمة المضافة (ر.ق.م) :

- **رفع نسبة الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالنسبة المخفضة من 07 % إلى 09 % والنسبة العادية من 17 % إلى 19 % وأثرها على الأسعار :**

نص قانون المالية لسنة 2017 على رفع نسبة الرسم على القيمة المضافة :

- من 07 % إلى 09 % بخصوص النسبة المخفضة
- من17% إلى 19% بخصوص النسبة العادية

يبقى تعديل هذه النسبة لا يؤثر مباشرة على أسعار المنتجات والخدمات الآتي ذكرها : (قائمة غير شاملة) :

- الخبز
- السميد والكسكسي
- دقيق الاختباز
- الحليب بجميع أشكاله (المعلب في أكياس أو في علب)، سائل أو بودرة بما فيها حليب الرضع)
- الأدوية
- السكر
- زيت فول الصوجا
- الفواكه والخضروات، باستثناء تلك المستوردة والمسوقّة من قبل المدينين بالرسم على القيمة المضافة (**ملاحظة** : لا يعتبر كمدينين بالرسم على القيمة المضافة، البائعين الذين يعرضون سلعهم في الأسواق والتجّار الصغار)
- عقود تأمين الأشخاص

- عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية
- عمليات البيع المتعلقة بالجيوب الخاصة بأمراض المعدة
- عقود التأمين المتعلقة بأخطار الكوارث الطبيعية
- الإبل
- الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر
- الورق الموجه بصورة حصرية لعمليات إنتاج وطبع الكتب
- عملية الإبداع والإنتاج والنشر الوطني للمؤلفات والأعمال على الحامل الرقمي
- الجزء المتعلق بتسديد القروض في إطار عقود القروض العقارية على المدى المتوسط والطويل بما فيها تلك المرتبطة بالقرض الإيجاري العقاري.

إن مجموع البضائع والخدمات المعفاة التي ذكرت منتجاتها وخدماتها أعلاه غير معنية برفع الأسعار بفعل الرسم.

بالنسبة للمنتجات غير المعفية، يكون الأثر على الأسعار بنسبة 2 %.

على سبيل المثال، علبة 500 غ من العجائن الغذائية التي سعرها 50,00 دجسيصبح 51.00 دج. قارورة سائل غسيل الأواني سترتفع من 120.00 دج إلى 122.40 دج.

حالات خاصة :

- يصبح البيبرو (خليط البوتان والبروبان) المعفى سابقا من الرسم على القيمة المضافة يخضع اعتبارا من 01 جانفي 2017 للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ 9 %. يتعلق الأمر بمنتوج غير موجه للعائلات.
- ستضبح خدمة الإقبال على الانترنت التي كانت سابقا خاضعة للرسم على القيمة المضافة بنسبة مخفضة خاضعة اعتبارا من 01 جانفي 2017 للنسبة العادية بـ19%.

غير أنه يبقى الاقبال على الانترنت الثابت (مثال ADSL) معفى من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

تبعا لهذه التغيرات، تتلخص البضائع والخدمات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة بنسبة مخفضة بـ 9 %كما يلي:

رقم التعريفة الجمركية	بيان المنتوجات
01-01	- الأحصنة، الحمير، والبغال والبغال الحية.
01- 02	- حيوانات حية من سلالة البقر.
01 – 04	- حيوانات حية من سلالة الغنم والماعز.
0602-20-10-00	- نباتات الكروم ملقمة أو غير ملقمة.
0602-90-20-00	- نباتات صغيرة غابية.
07 -01	- بطاطس (البطاطا طازجة كانت أو مبردة).
07- 02	- طماطم طازجة كانت أو مبردة.
07- 03	- البصل والعسقلان والثوم وخضر أخرى منسوبة طازجة أو مبردة .
07- 04	- الكرنب (ملفوف) القرنبيط، كرنب بروكسل الخ طازجة أو مبردة.
07- 05	- الخس والهندباء وغيرها من خضر السلطات الطازجة أو مبردة.

07-06	- جزر ولفت بقلي وشمندر (بنجر) للسلطة ولحية التيس (سال سيفي) وكرفس لفتي وفجل وجذور مماثلة صالحة للأكل طازجة أو مبردة.
07 -07	-خيار وقثاء و خيار صغير محبب، طازجة أو مبردة.
07- 08	- بقول قرانية مقشورة أو غير مقشورة، طازجة أو مبردة.
07- 09	- خضر أخرى طازجة أو مبردة
07- 13	- بقول القرانية يابسة، مقشورة، وإن كانت منزوعة الغلالة أو مفلقة (مفصصة) أو مكسرة.
08- 04- 10- 10	- تمور طازجة دقلة نور.
08 - 04- 10- 50	- تمور طازجة أخرى.
10 – 03	- الشعير.
10- 04	- الخرطال.
10 – 05	- الذرى.
10- 06	الأرز.
10 – 07	- الصورغو ذو البذور.
الفصل 11	- نشاء منتوجات المطحنة، لب وغلوتن الحنطة.
14 – 01	- مواد نباتية مستعملة بصفة رئيسية في صناعة السلال و الأمساد.
14- 04- 90 -20	- حلفاء.
14- 04- 90- 30	- حلفاء لازبة و ديس.
15 – 09	- زيت الزيتون و مشتقاته حتى و لو كانت مقطرة ولكن لم يطرأ عليها تغير كمياوي.
1901-10-10-00	- دقيق ملبن وإن كان مسكرا بالكاكاو.
1901-10-20-00	- دقيق ملبن و إن كان مسكرا بدون كاكاو.
1901-11-10-00	سباغيتي والنودلز
1901-11-20-00	المعكرونة
1902-11-90-00	أخرى
1902-40-10-00	الكسكس غير المحضر
1902-40-91-00	الكسكس المحضر باليد المعلب في أكياس لا تتجاوز 10 كلغ
1902.40.99.00	أخرى
21-02	الخمائر
22 -01- 90-00	- مياه أخرى باستثناء المياه المعدنية غازية كانت أو لا.
23 - 02	- النخالة.
23-03-10-00	بقايا صناعة النشاء وبقايا مماثلة.
23-03-30-10-00	المواد الموجهة لتغذية الحيوانات
23-04-00-11-00	المواد الموجهة لتغذية الماشية

23-04-00-19-00	أخرى
23-04-00-91-00	فول الصوجا منزوع الزيت
23-04-00-99-00	أخرى
10-39 -27- 28	- كلوريدات الكلس (الجير).
الفصل 30	- المواد الصيدلانية ذات الاستعمال البيطري المعرفة عن طريق التنظيم.
م 08 – 38	- مبيد الحشرات ، مضاد القواضم ، مبيد الفطر ، مبيد الأعشاب ، موانع إنبات وضبط نمو النباتات ، تطهير وكل المواد المشابهة المعروضة في أشكال أو معبئة بغرض البيع بالتجزئة أو في حالة مستحضرات أو في شكل مواد كشرائط، فتائل وشموع بالكبريت و ورق مبيد للذباب
06 -44	- عوارض من خشب للسكك الحديدية وما شابهها.
01 – 48	- ورق جرائد في لفائف أو على شكل أوراق.
01 - 49	- كتب وكتيبات ومطبوعات مماثلة وإن كانت من أوراق منفردة.
03 - 49	- ألبوم أو كتب مصورة وألبوم رسم وتلوين للأطفال.
م14 – 72 و م 15 – 72	- ألواح من حديد أو الفولاذ غير مخلوط، المطروق بشكل بسيط أو المصفح أو المشبوك بالتسخين وكذا تلك الملواة بعد التصفيح ألواح أخرى من حديد أو الفولاذ غير مخلوط
11 - 73	- وعاء مستحوذ على تجهيزات التحكم المضبط ومقاييس موجهة لغاز البترول المميع/وقود والغاز الطبيعي (وقود).
90 - 91 - 09 - 84	- أخرى (أجزاء محركات)
10 - 84	عنفات ونواعير تعمل بقوة الماء وضوابطها.
84-11	- عنفات نفاثة وعنفات دافقةوعنفات غازية أخرى.
10 - 11 -13- 84	لتوزيع غاز البترول المميع
34 - 84	- صناعة الألبان وأجهزتها.
30 -10 - 81 - 84	- تجهيزات التحويل إلى غاز البترول السائل/ وقود والغاز الطبيعي/ وقود.
8526-10-10-00	للطائرات
8526-10-20-00	للبواخر والسفن
8526-10-31-00	أجهزة الرادار للوقاية من السرعة
8526-10-32-00	أجهزة الرادار لمراقبة الطرقات
8526-10-33-00	أجهزة الرادار المساعدة على الركن
8526-10-39-00	أخرى
8526-10-90-00	أخرى
8526-10-10-00	للطائرات
8526-10-20-00	للبواخر والسفن
8526-10-90-00	أخرى

8608-00-10-00	معدات ثابتة لطرق السكك الحديدية وما شابهها
8608-00-21-00	أنماط تستعمل لطرق السكك الحديدية وما شابهها
8608-00-22-00	أنماط تستعمل لطرقالبرية والنهرية
8608-00-23-00	أنماط تستعمل للفضاءات أو حضائر الركن أو مرافق الميناء أو المطارات
87-04-21-91-20	- شاحنات صهاريج خاصة بنقل غاز البترول المميع/وقود .

- عمليات البيع المتعلقة بتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي للاستهلاك الذي يقل عن 250 كيلوواط في الساعة و2500 ترم لكل ثلاثة أشهر ؛
- العمليات المنجزة من طرف ورشات بناء السفن والطائرات ؛
- أعمال الطبع التي تقوم بها المؤسسات الصحفية أو التي تنجز لصالحها، وكذا عمليات البيع المتعلقة بالجرائد والنشريات والدوريات ونفايات الطباعة ؛
- عمليات البناء وإعادة التهيئة و/أو بيع السكنات ؛
- المنتوجات المتعلقة بأنشطة الحرف التقليدية التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم ؛
- إيجار المساكن الاجتماعية المقبوض من طرف الهيئات المكلفة بتسييرها ؛
- العقود الطبية ؛
- عمليات ترميم الآثار والأماكن الخاصة بالتراث الثقافي ؛
- مجمعات المركبات المفصلة (CKD) و(SKD) المخصصة للصناعات التركيبية للسيارات
- بائعو الأملاك وما شابهها ؛
- المستفيدون من الصفقات ؛
- الوكلاء بالعمولة والسماسرة المحددة أنشطتهم عن طريق التنظيم ؛
- مستغلو سيارات الأجرة ؛
- العروض المسرحية والبالي والحفلات الموسيقية والسيرك والعروض والمنوعات والألعاب والعروض المسلية بمختلف أنواعها ؛
- المازوت/ غاز أويل الثقيل والبوتان والبروبان و خليطهما المستهلك على شكل غاز البترول المميع، لاسيما كوقود (غاز البترول المميع/وقود) ؛
- خدمات التعليم والتربية المقدمة من طرف المؤسسات المعتمدة من طرف الدولة. بما فيها مؤسسات التكوين والتعليم التحضيري ؛
- الأفرشة الطبية المضادة للقروح ذات التعريفة الجمركية الفرعية رقم 00 . 10 . 19 . 90 ؛
- عمليات نقل المسافرين بالسكة الحديدية ؛
- أدوات وأجهزة الجبارة، وأجهزة مخصصة لتسهيل السمع للصم والأجهزة الأخرى المقبوضة باليد والمحمولة على الجسم أو المزروعة فيه من أجل تعويض نقص أو عاهة ؛
- الخدمات العلاجية المقدمة في المحطات الإستشفائية المعدنية ومحطات العلاج بمياه البحر ؛
- عمليات القرض بضمان الممنوح للعائلات ؛
- الأكياس البلاستيكية المنتجة في الجزائر والمخصصة لتوضيب الحليب ؛
- الكتب المطبوعة والمنشورة في صيغة رقمية ؛

- دجاج التسمين وبيض الاستهلاك المنتجة محليا

<u>تخضع أيضا للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدر بـ9 % :</u>

- الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية، والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي انتقاليا وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019.
- عمليات استيراد المجمعات والوحدات الموجهة لتجميع أجهزة الحواسيب؛
- سبائك الفولاذ الموجهة للإنتاج الوطني لحديد الخرسانة؛
- فول الصوجا وبذور الكولزا وعباد الشمس، المستوردة من طرف الصناعة الغذائية؛
- العناصر الداخلة المستوردة من طرف منتجي المحضرات المعدنية المركزة، الموجهة لإنتاج المحضرات المعدنية المركزة، إلى غاية 31 ديسمبر 2017؛

ملاحظة

تخضع المنتجات و العمليات غير المعنية وغير المدرجة في قائمة المستفيدين من المعدل المخفض 9%، إلى المعدل العادي 19%.

<u>تاريخ سريان مفعول المعدلين الجديدين للرسم على القمة المضافة:</u>

يبدأ سريان مفعول المعدلين الجديدين للرسم على القمة المضافة من الفاتح جانفي 2017.
بمعنى آخر، يطبق هذين المعدلين على العمليات التي يتأسس فيها الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة، ابتداء من الفاتح جانفي 2017 .

- بالنسبة للمبيعات، من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة؛

- بالنسبة للخدمات، من التحصيل الجزئي أو الكلي للثمن ،

عندما يكون التسليم المادي للسلع قبل أول جانفي 2017 وتمت الفوترة بعد هذا التاريخ ، فإنه يطبق، حسب الحالة، اما المعدل 17 % أو 7%. في الحالة المعاكسة يطبق المعدل الجديد 19 %.
بالنسبة للخدمات، يطبق المعدل الجديد للرسم على القمة المضافة على التجصيلات التي جرت ابتداء من أول جانفي 2017، حتى لو تمت هذه الخدمات و تحرير الفوترة أو أي وثيقة تبين عملية الفوترة، قبل هذا التاريخ.

غير أنه، بالنسبة للعقود التي بدأ تنفيذها قبل أول جانفي 2017 يجب القيام بتعديلات أو تغييرات على العقود الرئيسية، قصد التمكن من تطبيق المعدلين الجديدين للرسم القيمة المضافة.

الرسم الداخلي على الاستهلاك

رفع معدل الرسم الداخلي على الاستهلاك

رفع معدلات الرسم الداخلي على اللاستهلاك المطبق على بعض المنتوجات كالآتي:

بالنسبة للتبغ : ارتفع معدل الرسم **الداخلي على الاستهلاك** لـ:

- التبغ الأسود من 1.040 دج إلى 1.240 دج /كغ؛
- التبغ الأشقر من 1.260 دج على 1.760 دج /كغ،
- السجائر من 1.470 دج على 2.470 دج /كغ،

يبقى المعدل النسبي يساوي نسبة 10 % لكل علبة سجائر.

ملاحظة : لا تمس الزيادة في معدل الرسم الداخلي على الاستهلاك إلا السجائر و السيجار وتترجم بالزيادة في السعر بالنسبة للسجائر ما بين 5 دج و 20دج مع احتساب الرسم على القيمة المضافة.

بالنسبة للسيارات التي تزيد سعة أسطوانتها عن 2000 سم^3 بما فيها سيارات لكل الميادين، والموز الطازج، ارتفع سعر الرسم الداخلي على الاستهلاك من 20% إلى 30%.

يمتد تطبيق معدل 30 % للرسم الداخلي على الاستهلاك إلى الدراجات المائية رباعية الدفع مع / أو بدون نظام الرجوع للوراء.

ملاحظة: لا تتغير معدلات الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبقة على القهوة (بكل أشكالها).

بالنسبة للبيرة: ارتفع سعر الرسم الداخلي للاستهلاك من 3.610 دج للهكتلتر إلى 3.971 دج للهكتلتر (أي بزيادة 10 %).

رسم المرور للكحول و الخمور

مثلما هو عليه بالنسبة للبيرة ، تقرر زيادة 10 % بالنسبة لرسم المرور المطبق على الخمور و الكحول الموجودة داخل المشروبات الكحولية.

ملاحظة: يبقى هذا الرسم على حاله بالنسبة للكحول المستعملة في صنع منتجات اللعطور والزينة وكذا حصريا تلك المستعملة في صنع المواد ذات طابع طبي ولا يجوز استهلاكها عن طريق الفم ، بالإضافة إلى تلك المستعملة في صنع الخل.

الرسم على المنتجات البترولية

تم رفع الرسم على المنتجات البترولية للوقود:

- 1 دج بالنسبة للغازأويل
- 3 دج بالنسبة لأنواع البنزين الثلاثة (العادي، الممتاز وبدون رصاص).

وعليه، يتمثل الأثر الجبائي (الرسم على المنتجات البترولية و الرسم على القيمة المضافة) يتمثل في ما يلي :

- بالنسبة للغاز أويل ترتفع الأسعار عند الضخ من 18,76 إلى 20,23 دج/ل بتأثير جبائي قدره 1,47 دج.
- بالنسبة لأنواع البنزين الثلاثة (العادي، الممتاز وبدون رصاص) ترتفع الأسعار عند الضخ من 28,45 إلى 32,47دج/ل بالنسبة للبنزين العادي، من 31,42 إلى 35,49 دج/ل بالنسبة للبنزين الممتاز و من 31, 02 إلى 35,08 دج/ل بالنسبة للبنزين بدون رصاص؛ بتأثير جبائي قدره 04 دج.
-

ملاحظة :تم حساب هذه الزيادات على أساس المعدل الجديد المطبق على الرسم على القيمة المضافة المقدر بـ 19٪ (بدلا من 17٪).

الرسم المطبق على التعبئة المسبقة للهاتف النقال

تم رفع معدل الرسم المطبق على التعبئة المسبقة مهما كان نوعها (بطاقات الدفع المسبق أو التعبئة الإلكترونية) من 5 % إلى 7 %.

تأسيس رسم خاص على عقود الانتاج أو الاشهار لصالح المنتجات غير المصنعة محليا

تخضع العقود التي تتضمن إنجاز أو إشهار على كل المنتوجات غير المصنعة محليا لرسم خاص قدره 10% من القيمة الإجمالية للعقد .

في هذا الصدد، يتعين اعتبارا من 1 جانفي 2017 على شركات إنتاج الإشهار القيام باقتطاع نسبة 10٪ من رقم الأعمال المحقق في العقود المتعلقة بالمنتجات غير المصنعة محليا.

يتعين على مؤسسات البث (المؤسسات السمعية البصرية والصحافة ومؤسسات التوزيع المتخصصة، الملصقات الإشهارية، الخ ...) ابتداء من 1 جانفي 2017، اقتطاع 10٪ من رقم الأعمال المحقق في العقود المتعلقة بالمنتجات غير المصنعة محليا. وتعفى من هذا الاقتطاع عقود الإشهار التي تم فيها إثبات دفع الرسم المقدر بـ 10٪ في عقد الإنتاج.

طابع جواز السفر

لم يطرأ أي تغيير على حق الطابع المطبق على جواز السفر في قانون المالية.

يبقى حق الطابع المطبق على التوالي، على **جواز السفر البيومتري العادي** الصادر في الجزائر أو لفائدة أفراد الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، وكذلك جوازات سفر في **حالات الطوارئ**، **بدون تغيير بغض النظر عن عدد الصفحات.**

تأسيس حق طابع خاص "إجراءات تسريع عملية استخراج" جوازات السفر

سيخضع المواطنون الذين اختاروا الإجراء السريع، أي استخراج جواز السفر خلال مدة أقصاها5 أيام، إلى رسم خاص تحدد قيمته كما يلي:

- 25,000 دينار لدفتر يتكون من28 صفحة صادر خلال مدة لا تتجاوز 5 أيام بناء على طلب المواطن،
-60,000 دينار لدفتر يتكون من 48 صفحة صادر خلال مدة لا تتجاوز 5 أيام بناء على طلب المواطن.

طابع تجديد بطاقة التعريف جراء تصريح بالضياع أو الإتلاف

تذكير: لا تخضع عملية استخراج بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية إلى حق طابع.

تخضع عملية تجديد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية (C.N.I.B.E) جراء الضياع أو الإتلاف أو السرقة، إلى حق طابع قدره 1000 دج.

الجباية العقارية

- **إخضاع فوائض القيمة المتنازل عنها للعقارات المبنية وغير المبنية إلى الضريبة على الدخل الإجمالي**

تخضع فوائض القيمة المتنازل عنها بعوض للعقارات المبنية وغير المبنية إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل قدره 5 ٪ محرر من الضريبة.

يتكون فائض القيمة الخاضع للضريبة من الفرق الإيجابي بين:

- سعر التنازل عن العقار.
- وسعر الاقتناء أو قيمة الإنشاء من طرف المتنازل.

- لا تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي لفوائض القيمة:
- المحققة بمناسبة التنازل عن عقار تابع لتركة من أجل تصفية إرث شائع موجود؛
- المحققة عند تنازل المقرض المستأجر أو المقرض المؤجر عن عقار في إطار عقد قرض إيجاري من نوع "ليزباك" lease back؛
- الناتجة عن عن العقارات المبنية وغير المبنية التي تمت حيازتها لأكثر من عشر (10) سنوات.

- **<u>إعادة تنظيم الجباية المطبقة على المداخيل العقارية المتأتية الممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية المستأجرة</u>**

تحدد المداخيل العقارية المتأتية من الممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية المستأجرة كما يتأتي:

– 7%، محررة من الضريبة، و تحسب من مبلغ الإيجار الصافي، بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي.

– 10٪ محررة من الضريبة، وتحسب من مبلغ الإيجار الصافي بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي.

– 15٪ محررة من الضريبة، وتحسب من مبلغ الإيجار الصافي،بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني. كما يطبق هذا المعدل على العقود المبرمة مع شركات حتى ولو كان المحل ذو استعمال سكني.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب السماوية :

01- القرآن الكريم، سورة الشعراء ، الآية رقم 128.

ب- الوثائق الرسمية

01- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013.

02- الأمر رقم 10/06 المعدّل و المتمم للقانون 07/05، و المؤرخ في 2006/07/29، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة في 2006/07/30.

03- الامر رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، المتضمن قانون المالية لسنة 1991

04- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.

05- بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني، أفريل 2017.

06- البنك الدولي ، التقرير السنوي 2014.

07- البنك الدولي ، شبكة مراقبة الفقر في العالم.

08- البنك الدولي، التقرير السنوي، الملاحق الاحصائية، 2016.

09- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016.

10- التقريري الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

11- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، ضعف الطلب، الاعراض و العلاج، أكتوبر 2016.

12- قانون المالية لدولة الكويت ، 2017.

13- قانون المالية لدولة الكويت،2016.

14- قانون المالية للمملكة العربية السعودية،2017

15- قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 28 /2005/04، الجريدة الرسمية العدد 50، الصادرة في 2005/07/19.

16- قانون رقم 12-12 المؤرخ في 2012/12/26 المتضمن قانون المالية 2013، الجريدة الرسمية رقم72.

17- قانون رقم 13-08 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية 2014،الجريدة الرسمية رقم68.

18- قانون رقم 14-10 المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن قانون المالية 2015، الجريدة الرسمية رقم78.

19- قانون رقم 15-18 المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن قانون المالية 2016، الجريدة الرسمية رقم72.

20- قانون رقم 16 -11 المؤرخ في 2011/12/28 المتضمن قانون المالية 2012،الجريدة الرسمية قم72.

21- قانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية 2017،الجريدة الرسمية رقم77.

22- المملكة العربية السعودية، تقرير مجموعة سامبا المالية، اكتوبر 2016.

ت- الكتب:

01- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاسكندرية: الجزء الأول ، 1993.

02- أديب نعمة، الدولة الغنائمية و الربيع العربي، بيروت: دار الفرابي، 2014.

03- د/ غسان ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد

04- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، ط2، 1993.

05- فاروق القاسم، النموذج النرويجي، ادارة المصادر البترولية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مارس2010.

06- فلاديمير لنين ، كارل ماركس، سيرة مختصرة وعرض للماركسية، تونس، دار صامد.

07- قطب ابراهيم محمد ، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1988.

08- موريس ديفرجه، علم اجتماع السياسة، ترجمة لسليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1991.

09- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

10- ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون ، المقدمة، سوريا: دار البلخي ، الجزء .1، ط . 1 ، 2004.

ث- المقالات و الدراسات:

01- ابراهيم بولمكاحل ،سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، جامعة قسنطينة، ص.3.

02- أندرو جويل، وماريو منصور وآخرون، العدالة الضريبية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 2015.

03- تيم جولد و دان دورنر، مصطفى المالكي وآخرون، آفاق الطاقة في العراق، وكالة الطاقة الدولية، إدارة إقتصاديات الطاقة العالمية، 2013.

04- جمال بوثلجة، النفط بين النعمة و النقمة، حالة الجزائر 200-2015، المستقبل العربي، 2015.

05- د/ صالح بن محمد النابت، آفاق الاقتصاد القطري 2016-2018، وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء، جوان2016

06- د، طاهر الجنابي ، علم المالية العامة و التشريع المالي، جامعة بغداد، كلية القانون.

07- شمس الأصيل، الدولة الريعة و الديمقراطية، تحرير علي محمّد فخرو، الآراء ، الصادرة في 2015/05/21، العدد 2464.

08- عبد العظيم محمود حنفي، العلاقة بين نوع النظام السياسي وطريقة انفاق ايرادات النفط، المستقبل العربي، العدد 353 جويلية 2008.

09- علي الزغبي، السياسات التنموية وتحدّيات الحراك السياسي في العالم العربي، حالة الكويت ماي 2015.

10- كامل وزنة، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، (معهد الدراسات الاستراتيجية)

11- لمياء عماني، شهرزاد زغيب، ادارة الموارد بين الدولة و السوق و التنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية، حالة الجزائر، التواصل في الادارة و الاقتصاد و القانون، العدد 23، جوان 2014، ص 52.

12- مروان المعشر، الحرية و الخبز يسيران معا، التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي مارس 2013.ص 14.

13- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، ديسمبر2012

14- ندى الناشف، زافيرس تزاناتوس، أبسط قواعد الانصاف، صندوق النقد الدولي، مارس 2013.

15- هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، سوق أهراس،2013.

16- منهج مفتوح للتعريف علئ اساسيات صناعة النفطة، الشركات و السواق: نمطية شركات النفط الوطنية و شركات النفط العالمية، انتر نيوز لوكال فويس ، قلوبال تشانج، 2011

ج- المذكرات غير منشورة:

01- بنابي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، رسالة ماجيستر غير منشورة،(جامعة أمحمد بوقرة: بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،2008 -2009).

02- أريا الله محمد ، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2011).

03- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (باتنة، كلية العلوم و الاقتصادية و علوم التسيير، 2007-2008).

04- بن عزه محمد ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، 2015).

05- تقوى حسناوي،عبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2016).

06- جبري آمينة، السياسة الضريبية ودورها في استقطاب وتوجيه الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،2015).

07- حماد سيف الدين، السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،2015).

08- حمدي بلال، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة،(جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015).

09- حنان شلغوم، أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وإنعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،201-2012).

10- زينب توفيق السيد ،عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي :الحالة المصرية نموذجاً(جامعة المستقبل، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2015).

11- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدّل البطالة ، دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة فرحات عباس، سطيف كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010).

12- طارق الضب، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،2013-2014).

13- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية2001-2014 (جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية و العلو م التجارية و علوم التسيير، 2013-2014).

14- العمري علي ،دراسة تأثير تطورات أسعارالنفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصاية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،2008).

15- غالم سعدية، غطاس منال، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015).

16- لقرع بن علي ، مدى تأثير الريع النفطي على مسار الاصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت1989 -2015،(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية)

17- محمد الطيب ذهب، دور الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر 2001-2014(جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2015).

18- محمود جمام، النظام الضريبي الجزائري وآثاره على التنمية الاقتصادية ،دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة،(جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009-2010).

19- مسعود دراوسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة دكتورا غير منشورة (جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006).

20- نوري نبيلة، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2012).

21- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورا غير منشورة،(جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2013).

هـ- مواقع الانترنت:

01- بويبية نبيل، ماهية الاقتصاد السياسي في:
http:/sites.google.com/site/unisp.21/ecopo2
.http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12
02- https://www.sasapost.com/crisalgeria
03- محمد الدوسري، تأثير تقلبات أسعار النفط و آثارها على ميزانيات دول الخليج العربية، مقالرنة بين أزمة عقد الثمانينات وأزمة الألفية الثالثة، في،
http://www.gulfcentrefordevelepmentpolicies.com
04- صبري ناجح، فنزويلا تزداد فقرا رغم النفط، في ,http://www.aawsat.com
05 عامر العمران، الاقتصاديات الأكثر بؤسا في العالم في:
https://noufalsharif.com/tag
06- فنزويلا التي لا نعرفها في ، http:// rawabetcenter.com
07- الهام محمّد علي، فنزويلا بلد عائم على البترول و شعب يعبر الحدود بحثا عن الغذاء، الصادرة في 22 جويلية 2016، في
08- امميمة احمد، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر في،
09- وزارة المالية، النموذج الاقتصادي الجديد، في ،
http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2234
10- ايكوالجيريا، تفاصيل النموذج الاقتصادي الجديد، في ، http://www.eco-algeria.com/content، 2017/04/10.
11- لطفي العقون ، الغموض الذي يكتنف نموذج النمو الاقتصادي الجديد، المحور اليومي ، 2017/04/26 في،http://www.almihwaralyawmi.com
12- عبد النور ندّور ، أكثر من 90 بالمائة من البلديات فقيرة، صدر في 2015/12/20، في .www.elbilad.net.
13-عثمان لحياني، الجزائر تمدّد خارطة الاحتجاجات وتخبّط سياسي، في.http://www.alaraby.co.uk
14- http :www.echourouonline.com.
15-http://www.akhbaa.org/home/assets/docs/adilhabaarticle.doc

17- http:// www.noonpost.org/content/12962

18- http://bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html

19- http://pal-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world/7764-2015-0108-15-12-15.html.

20- http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf

21- http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php

22- اقتصاديات التقشف،http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/06/02/2015

23- حراق مصباح ،محاضرات في المالية العامة في
http://www.foad8.ufc.dz/cours/comptable/financepublique/INDEX.html

24- حوراء رشيد مهدي الياسري، مساوئ الدولة الريعية، مركز الفرات للتنمية والدراسات اللاإستيراتجية في ، http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/566

25- د أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديموقراطية في العراق، في

26- عبد السلام أديب، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب، في:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=332347&5=0

27- عثمان لحياني، الجزائر تمدّد خارطة الاحتجاجات وتخبّط سياسي، في
http://www.alaraby.co.uk.

28- محمد الشيمي
https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/Pwm7

29- المكتب الاعلامي لحزب التحرير الفلسطيني، أسباب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط، نشر يوم 2015/01/07 في:

و- الحصص التلفزيونية:

01- كنال ألجري، وردة عوفي ، حوار الساعة، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، الجزائر،(28 ديسمبر 2016).

ثانيا: باللغة الاجنبية :

A- **Les livres :**

1- Hocine malti, l’histoire sucrete du petrole algerien, 9 bis. Rue abel- hovelacque 75013.paris

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تقسيمات ريكاردو للمجتمع و أشكال الدخل	26
02	اكتشافات النفط في أهم المناطق بالعالم	27
03	مقارنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة	51
04	مقارنة للنفقات العادية و النفقات الغير العادية	57
05	الايرادات النفطية و الايرادات العامة في السعودية 2012-2016	76
06	المعدّل السنوي لأسعار النفط 2013-2017،	76
07	الايرادات النفطية لبعض الدول الريعية 2012-2016	79
08	الانفاق الرأسمالي الموجّه للاستثمار في الدولة النفطية	89
09	توزيع الانفاق العام في المملكة العربية السعودية لسنة 2017	91
10	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2014	97
11	تطوّر معدّلات البطالة في بعض الدول العربية	100
12	مراحل تأميم المحروقات بالجزائر	107
13	تطوّر الاحتياطي النفطي بالجزائر من 1970 الى 2017	109
14	تطوّر الايرادات العامة بالجزائر 2012-2017	125
15	تطوّر الايرادات العامة بالجزائر 2012-2015	127
16	تطوّر الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية 2012-2015	128

17	رسوم البنايات ذات الاستعمال السكني	130
18	رسوم البنايات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي	131
19	تطوّر حجم النفقات العامة للفترة 2012-2017	136
20	نسبة نفقات الاستثمار للفترة 2012-2017	139
21	تطوّر عجز الميزانية للفترة 2012-2017	140
22	تطوّر رصيد صندوق ضبط الايرادات 2012-2017	141
23	تطوّر نسبة البطالة بالجزائر 2012-2017	144

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يفسّر أنواع البترول ومناطق تواجده	33
02	معايير تصنيف النفقات	58
03	المعدّل السنوي لأسعار النفط الخام 2013-2017	77
04	العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في السعودية 2013- مارس 2017	78
05	العائدات النفطية في السعودية 2012-2016	80
06	العائدات النفطية في دولة الكويت 2012-2016	80
07	العائدات النفطية في دولة قطر 2012-2016	80
08	العائدات النفطية لدولة الامارات العربية المتّحدة 2012-2016	81
09	تطوّر حجم النفقات العامة في الجزائر 2012-2017	135
10	تطوّر نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز 2012-2017	136

محتويات الدراسة:

المقدمة:	المحتويـــــــات	الصفحة
الفصل الأول	**الريع والسياسة المالية: مفاهيم و أساسيات**	18
المبحث الأول	الريع من منظور الاقتصاد السياسي	18
المبحث الثاني	نظرية الدولة الريعية.	34
المبحث الثالث	مدخل مفاهيمي للسياسة المالية.	44
الفصل الثاني	**تأثير الريع النفطي على السياسة المالية في الدولة الريعية**	72
المبحث الاول	تأثير الريع النفطي على السياسة الضريبية في الدولة الريعية	74
المبحث الثاني	تأثير الريع النفطي على سياسة الانفاق العام في الدولة الريعية	87
المبحث الثالث	تأثير الريع النفطي على السياسات الاجتماعية في الدولة الريعية	95
الفصل الثالث	**تأثير الريع النفطي على السياسة المالية في الجزائر 2012-2017.**	106
المبحث الاول	: الخلفية التاريخية للريع النفطي و السياسة المالية في الجزائر	106
المبحث الثاني	تأثير الريع النفطي على السياسة الضريبية في الجزائر 2012-2017.	123
المبحث الثالث	تاثير الريع النفطي على سياسة الانفاق العام في الجزائر 2012-2017.	134
المبحث الرابع	نموذج النمو الاقتصادي الجديد للتحرر من التبعية للريع النفطي	149
خاتمة		164

قائمة االمراجع	166
قائمة الملاحق	176
فهرس الجداول	177
فهرس الأشكال	179
فهرس المحتويات	181

ملخّص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التداخل الوظيفي بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية والاجتماعية ضمن متغيرين اثنين هما الريع النفطي والسياسة المالية، واللذان تجمعهما علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار الريع النفطي كانت هناك وفرة مالية، وكلما انهارت أسعار الريع النفطي تسبّب ذلك في انكماش السياسة المالية وحدوث عجز مالي، هذا ما يميّز الدول الريعية أمثال المملكة العربية السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، قطر، فنزويلا.

والجزائر أحد هذه الدول الاكثر اعتمادا على الريع النفطي، حيث يمثل أكثر من 95% من الصادرات العامة للدولة، و أكثر من 65 % من الايرادات العامة للدولة، ما يجعلها ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض لفترات متعاقبة، آخرها الأزمة المالية لسنة 2014، التي رمت بثقلها على السياسة المالية للدولة وعلى احتياطاتها المالية من العملة الصعبة المتآكلة في ظرف قصير، ما دفع بالدولة الجزائرية الى استخلاص العبرة من النموذج النرويجي لادارة المصادر النفطية، واتخاذ تدابير لمواجهتها لفترة مؤقتة في انتظار تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد للنمو الذي تبنته الدولة سنة 2016 و القائم على قاعدة ثلاثية هي : تطوير الصناعة، النهوض بالفلاحة، وترقية السياحة لتحقيق رؤية الجزائر 2030.

Résumé

Cette recherche vise a découvrir l’attraction existe entre les phénomène économiques et les phénomènes politique et sociaux, dont deux variation, la rente pétrolière et la politique financière liées en grande partie au prix de cette rente, c’est le caractère principal quel porte les pays rentière tel que l’ Arabie saoudite, la Koweït, l’émirats Arabie unies le Qatar et vensuella.

Et l’Algérie parmi ces derniers pays, dont la rente pétrolière représente plus de 95 % de totales des exportations, et plus de 65 % de totale des recettes connues par l’état ,

à partir du juin 2014. Début de la crise économie causée par les chutes des prix du pétrole, signifient qu'il s'agit d'un impact négatif des chocs d'huile sur la stabilité économique et politique en Algérie.

ce qui l’a poussé de prendre décisions de se délibérer de cette économie rentière et de prendre le model économique de la Norvège pour se faire sortir de cette crise, et de réaliser le nouveau model économique de croissante basé sur trois piliers : sont le développement de l’industrie, la croissance du secteur agricole, et l’investissement touristique. pour réaliser la vision de l’Algérie 2030.